

2023

فلسطين بين الهجرة والمقاومة



إعداد وتنسيق داخلي

نانسي طلال زيدان

تصميم الغلاف

إلهام أحمد

*بطاقة الكتاب:

أسم الكتاب: فلسطين بين الهجرة والمقاومة

مؤلف الكتاب: نانسي طلال زيدان

عدد الصفحات: 180 صفحة

المقاس: 20*15

رقم الإيداع: 17627 / 2023م

الترقيم الدولي: 9-7039-94-977-978

الطبعة / الأولى، 2023م

لطلب الكتاب من داخل أو خارج مصر. أو التواصل مع الكاتب:

Nancyfeps2015@gmail.com/ 002/01145375611

كلمة للكاتب

تركز عدسة الكتاب على داخل الأراضي الفلسطينية، بتناول ثلاثة محاور أساسية، الأول هو الهجرة الفلسطينية بين هجرة طوعية وتهجير قسري عززه الاحتلال الإسرائيلي بكل الخطط والسياسات الدؤوبة التي ترمي لإخلاء الأراضي الفلسطينية من أهلها، وبسط الوجود الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية أملاً في تثبيت دولة إسرائيلية مُتشبّثة بالفكر الصهيوني الاستيطاني، كلما امتدت على الأراضي الفلسطينية المُحتلة كلما اقتربت من نهايتها بلفظ الأرض لها جغرافياً وتاريخياً، والمحور الثاني هو المقاومة الفلسطينية الباسلة التي رغباً عن الجهود الإسرائيلية الحديثة لتعزيز التهجير الفلسطيني وإفراغ الأرض من أهلها، إلا أن المُقاومة الفلسطينية عبر العصور المُختلفة في صمود وتُجاوبه الاحتلال الغادربكل بسالة وقوة وشجاعة، ويزود الشعب الفلسطيني المُقاومة بكل غالي ونفيس، بل ويُحقق النجاحات ويُسدّد الضربات القاسمة للعدو الإسرائيلي رغم محدودية موارده وعدم تمكنه الحقيقي بأن يكون سيد قراره على أرضه المُحتل. والفصل الثالث يلقي الضوء على مقتطفات من توجهات دول العالم إقليمياً ودولياً تجاه الدولة الفلسطينية والقضية ككل.

يُمثل الكتاب جرعة تاريخية سياسية مُركزة عن النضال الفلسطيني، موجه لمُختلف الأجيال والتي تعلم أن القضية الفلسطينية هي القضية الأم للعرب وللمسلمين، ولكنها بحاجة لمعرفة بعض الأبعاد التاريخية والسياسية ليستقر في الأذهان توضيح لتطور المشهد التاريخي السياسي داخل الحدود الفلسطينية، بالتركيز على قصة الشعب الفلسطيني، وكأن الكتاب ينظر لفلسطين على مستوى الجغرافيا الإنسانية وتاريخ الأرض وسياسة النضال الشعبي الفلسطيني.

حاولت من خلال الكتاب أقدم تحية وتقدير للشعب الفلسطيني الباسل، تعبيراً عن حبي واحترامي لفلسطين وشعبها، مُتمنية أن يُسهم ولو بنسبة بسيطة في الذاكرة المعرفية للإنسان. وأُسجل رسالة شكر وتقدير للأخوة والأصدقاء من فلسطين د. هادي همشري، ود. عزام شعث لأنهم كانوا بُصلتي في تلمس حقائق الأمور والوصول للمعلومة الموثوقة قدر المُستطاع.

نانسي طلال زيدان

مصر/القاهرة

أغسطس 2023

فهرس المحتويات

7	مقدمة.....
8	*أنواع الهجرة.....
9	*أنماط الهجرة 9
	الفصل الأول: للاجئين الفلسطينيين على جدول الدبلوماسية
11	الإقليمية والدولية.....
11	1)ملاح التطور التاريخي للجوء الفلسطينيين:
12	أ)اللجوء الفلسطيني والجوار العربي:
16	ب)تهويد القدس والمواطنة والتهجير:
25	ج) عن الهجرة الفلسطينية الى أوروبا:
	د) الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين
26	الواقع والادعاء:.....
32	2)اتجاهات ودوافع اللجوء الفلسطيني:
36	3)الحصار الاقتصادي والتضييق السياسي
42	*الحياة السياسية وشباب فلسطين:.....
	4)الهجرة الفلسطينية بين الخطابات السياسية الإسرائيلية
45	والفلسطينية:.....
48	*الخطاب الفلسطيني الرسمي حول هجرة الشباب
49	* الانقسام الفلسطيني الداخلي وتدعيم الهجرة:
52	5)المكر الإسرائيلي لنهب الأرض: مشهد إخلاء مدينة يُطا: - .
58	*القانون الدولي وقضية مسافر يطا

62	الفصل الثاني: المقاومة الفلسطينية بين الماضي والحاضر
62	أولاً: التطور التاريخي للمقاومة الفلسطينية
69	1) من أواخر الخمسينيات إلى الثمانينيات
81	2) من الثمانينيات حتى العام (2010):
90	3) من العام (2010) حتى العام (2014):
92	4) المقاومة الفلسطينية والربيع العربي
	ثانياً: قطاع غزة بين انتفاضة العام (2021) ومواجهة العام
100	(2022): -
	أ* ملامح المواجهة العسكرية والاستفادة السياسية (انتفاضة
102	(2021):
106	ب* موازين المكسب بين حماس وإسرائيل:
113	ج* الانتخابات: تخطيط إسرائيلي وتهديد فلسطيني
116	ثالثاً: العام (2023): الثورة الفلسطينية المعاصرة
116	أ* جنين: حرب مصغرة:
	ب* اعتقال الفلسطينيين بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة
131	الفلسطينية:
	الفصل الثالث: ملامح تعاظم المجتمع الإقليمي والدولي مع
151	الفلسطينيين
153	1) التطبيع الإسرائيلي السعودي: الهدف الأهم أمريكياً
154	* ماهية "I2U2" ؟
156	2) إسرائيل بين القمة العربية ومنتدى النقب

- 3) إقليمياً ودولياً: فلسطين ذات اهتمام 160
- أ) فلسطين في تصريحات الغرب والعرب: 164
- ب) الدولة الفلسطينية بموجب القانون الدولي 172

مقدمة

بدأت قضية النازحين للفلسطينيين مُنذ العام (1948) بعد الحرب العربية الإسرائيلية، أول كارثة نجمت عن وعد من لا يملك لمن لا يستحق وبلورة الكيان الصهيوني "إسرائيل" على أراضي الدولة الفلسطينية، لأكثر من (70) عامًا بعد النكبة، يوجد اليوم ما يقرب من (7 ملايين) لاجئ فلسطيني حول العالم.¹ وضعهم القانوني غير المحدد كلاجئين أو طالبي لجوء أدى إلى تقييد معيشتهم إلى حد كبير، لا سيما فيما يتعلق بقدرتهم على الهجرة، والتي عادة ما تكون مضمونة كحق في المواطنة. الهجرة لها معنى معقد بالنسبة للفلسطينيين، فقد عانى الكثير من الهجرة القسرية نتيجة الصراع في وطنهم. على الرغم من أن البعض يحلم بالعودة، إلا أن طلباتهم للعودة تُرفض بسبب العلاقة السياسية مع الحكومة الإسرائيلية.²

يهدف الكتاب لتقديم محاولة جادة في عرض مُركز عن مساحات تواجد اللاجئين الفلسطينيين على مدار العقود الماضية وصولاً لليوم، وتركيز عدسة التناول على العنصر الفلسطيني ضمن اللاجئين على المستوى الإقليمي والدولي، وصياغة أحوالهم في مُختلف البلدان بين التواجد في مخيمات وبين فرص اندماجهم في المُجتمعات.

مع الاجتهاد لتقديم عرض تحليلي حول مشهد قضية اللجوء الفلسطيني واتجاهات اللاجئين الفلسطينيين وشكل اهتمام المنظمات الإقليمية والدولية، ومدى فاعلية الأليات التي تم صياغتها أو العمل بها لإحداث تغيير فعلي في أوضاعهم على أرض الواقع، وصولاً لصياغة تصورات وتوصيات قد تُنفذ إذا تم تقديمها للجهات الفاعلة، خاصة في ظل استشراس الكيان الصهيوني مؤخراً تحت حكومة نتنياهو التي تهدف وتعمل بدأب لمحو التواجد الفلسطيني، حتى على الأراضي الفلسطينية نفسها.

*ولنعرض فيما يلي لمعني مُختلف المصطلحات ونُفرق بين أنواع الهجرة وأنماطها:

◆ أنواع الهجرة

فيُمكن تصنيف الهجرة من حيث الدوافع والأسباب إلى نوعين: الهجرة الطوعية (الاختيارية): النوع الذي يتخذ فيه الفرد قراره بالانتقال إلى مكان آخر دون ضغط رسمي أو إكراه، ويُطلق عليه الهجرة الإيجابية. النوع الآخر هو الهجرة القسرية (الإجبارية): يشير هذا النوع إلى السلطات التي تجبر بعض الأفراد أو الجماعات على الهجرة أو الإخلاء من منطقة معينة، فيُسمى هذا النوع بالنزوح أو الإخلاء ويسمى أيضاً الهجرة السلبية.

كما أنه من حيث المدة، يمكن تصنيف الهجرة إلى نوعين، الهجرة الدائمة تعني الهجرة دون العودة إلى الوطن. النوع الآخر هو الهجرة المؤقتة، والتي تكون لغرض مُحدد مثل التحصيل العلمي أو لتحسين مستوى المعيشة أو حتى لأسباب سياسية وأمنية، بحيث يعود الفرد المهاجر إلى وطنه بعدما يُحقق هدفه أو تنتهي الأسباب المؤقتة في النهاية.

◆ أنماط الهجرة

حدد المتخصصون عددًا من أنماط الهجرة حيث يمكن أن تكون سرية أو عامة، فردية أو جماعية، طوعية أو قسرية، مشروعة وقانونية أو غير قانونية. تعتبر الهجرة بجميع أشكالها ظاهرة عالمية في مُختلف الدول بغض النظر عن مدي تقدم تلك الدول أو تأخرها، ويمكن أن تكون الهجرة أيضًا اجتماعية أو اقتصادية، وتمثل الحركات الجغرافية للأفراد والجماعات بحثًا عن سبل عيش أفضل، ويمكن أيضًا أن تكون مدفوعة بدوافع سياسية أو دينية أو علمية أخرى.

وللتمييز بين الهجرة والنزوح واللجوء: فالنزوح، هو حركة فردية أو جماعية، غالبا ما يكون سببه كوارث طبيعية أو غير طبيعية من صنع الإنسان داخل حدود الوطن. وأضافت الأمم المتحدة أن التهجير يضم إجبار الأشخاص على ترك منازلهم دون سابق إنذار والانتقال إلى

مناطق أخرى في الدولة نفسها، ليشمل اللجوء كل من يغادر البلد الذي ينتمي إليه خوفًا من الاضطهاد أو الخطر بسبب اللون الديني أو العرقي أو الاجتماعي أو السياسي أو هربًا من الحروب والصراعات وتداعياتها أو التعذيب أو الاضطرابات الداخلية، وكذلك أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى المنزل خوفًا من أي من تلك الأسباب.

الفصل الأول

اللاجئين الفلسطينيين على جدول الدبلوماسية الإقليمية والدولية

1) ملامح التطور التاريخي للجوء الفلسطينيين:

يُعرّف اللاجئون الفلسطينيون بأنهم "الأشخاص الذين كانت فلسطين محل إقامتهم الطبيعي خلال الفترة من (1 يونيو 1946 إلى 15 مايو 1948)³، وصلت تقديرات النزوح الفلسطيني الأولي على إثر الاحتلال الإسرائيلي في العام (1948) إلى ما يصل إلى (750.000) فلسطيني، ذهب ثلثهم إلى الضفة الغربية (التي كانت تحت الإدارة الأردنية)، وثلثهم ذهب إلى قطاع غزة (تحت الإدارة المصرية)، والباقي إلى الأردن ولبنان وسوريا. لم يَكُن من السهل استيعابهم في مُجتمعات دول الجوار، مع وجود فكرة حق عودة الفلسطينيين لأرضهم وأن تجنيسهم بأي جنسية يُضعف ذلك الحق، فظلوا في مُخيمات على حدود دول الجوار، إلا أن جاء قرار العاهل الأردني الملك عبد الله حينها بمنح الجنسية الأردنية لـ (200.000) فلسطيني يعيشون في الأردن والضفة الغربية والقدس الشرقية التي يسيطر عليها الأردن. في العام (1949)، تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

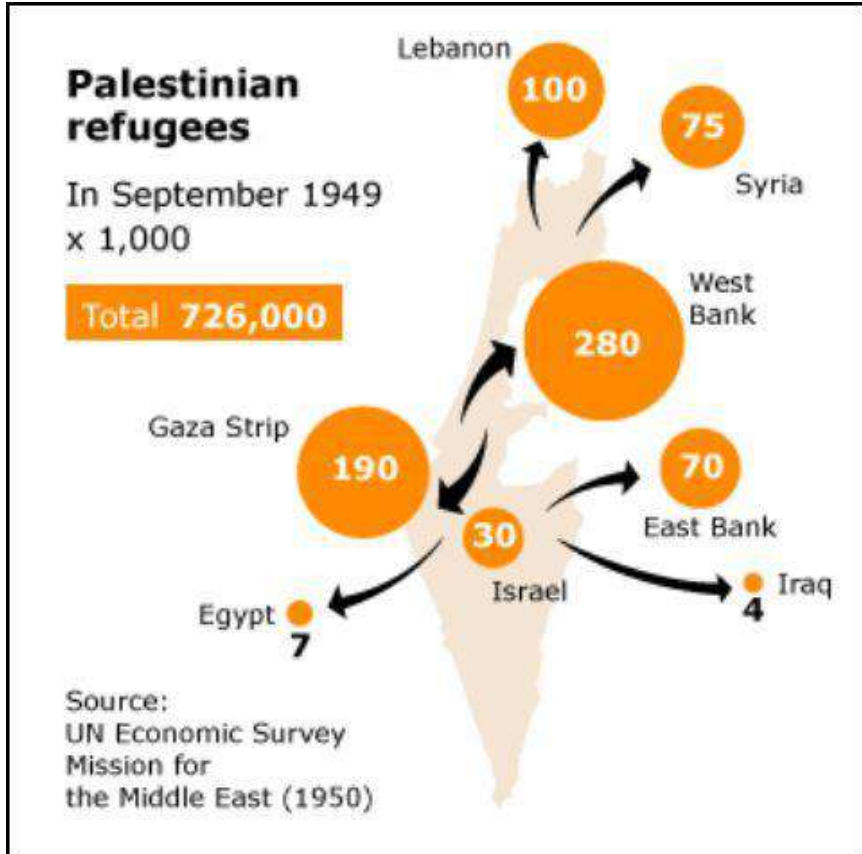
(الأونروا) للإشراف على الاندماج الاقتصادي للاجئين، حيث تقدم الإغاثة والرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني للاجئين في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة⁴.

أ) اللجوء الفلسطيني والجوار العربي:

يعد إحصاء عدد الأفراد الذين يعتبرون لاجئين فلسطينيين اليوم موضوع نقاش حاد. فعندما بدأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملياتها في العام (1950)، كانت تستجيب لاحتياجات حوالي (750,000) لاجئ فلسطيني. اليوم، هناك حوالي (5.9 مليون) لاجئ فلسطيني مؤهلون للحصول على خدمات الأونروا.

يعيش ما يقرب من ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، أي أكثر من (1.5 مليون) فرد، في (58 مخيماً) معترف بها للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. يُعرّف مخيم لاجئي فلسطين بأنه قطعة أرض وضعت تحت تصرف الأونروا كجهة أممية لإيواء لاجئي فلسطين وإقامة مرافق لتلبية احتياجاتهم. وأيضاً يُنسب لمسؤولية الأونروا مدارس ومراكز صحية

ومراكز توزيع في مناطق خارج المخيمات المعترف بها حيث يتركز اللاجئين الفلسطينيين، مثل اليرموك بالقرب من دمشق⁵.



جدول يبين عدد اللاجئين ومناطق توزعهم في عام 2009

مجموع اللاجئين	اللاجئون غير المسجلين *	اللاجئون المسجلون لدى الأونروا	
812046	40903	771143	الضفة الغربية
1106637	15705	1090932	قطاع غزة
289462	289462		لاجئو الداخل/الخط الأخضر
2335177	367763	1967414	الأردن
441772	19779	421993	لبنان
549192	81775	467417	سوريا
53418	53418		مصر
362686	362686		المملكة العربية السعودية
184779	184779		دول الخليج
14700	14700		العراق
46035	46035		ليبيا
7318	7318		بلاد عربية أخرى
455303	455303		جميع الدول الغير عربية
6658525	1939626	4718899	

• تقديرات حسب نسبة النمو

على نحو آخر إصرار الفلسطينيين على وجوب حصول اللاجئين على
"حق العودة" إلى ديارهم السابقة داخل أراضيهم المُحتلة، ذلك "الحق"

الراسخ في القانون الدولي، مرفوض من قبل الكيان المُحتل "إسرائيل" ولا تعتبر أن له أي أساس في القانون الدولي. وتجادل إسرائيل بحق "العودة" وتُشكك بإحصائيات الأونروا، نظرًا لأن تدفق ملايين الفلسطينيين إلى داخل الحدود التي يُعلنها كيان الاحتلال "إسرائيل" بأنها له، قادر على تهديد الوجود الإسرائيلي كله. في العقود التي لم تعترف فيها منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود وسعت بنشاط لإسقاط الاحتلال الإسرائيلي، كان "حق العودة" لللاجئين الفلسطينيين صرخة حاشدة.

وفي العام (1993)، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود والتزمت بعملية تفاوضية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. بالنظر إلى ذلك الواقع، صرح الرؤساء الأمريكيون بمن فيهم الرئيس بيل كلينتون والرئيس جورج دبليو بوش والرئيس باراك أوباما علنًا أنه يجب إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطينية مستقبلية وليس داخل الأراضي المُحتلة من إسرائيل⁶.

ب) تهويد القدس والمواطنة والتهجير:

فمنذ نكبة العام (1948)، عمل الاحتلال الإسرائيلي على تهويد مدينة القدس، وسلب وتهجير الأحياء الفلسطينية في غرب المدينة مثل القطمون والطالبية والبقعة، وكذلك القرى الفلسطينية مثل عين كارم والمليحة وفتا. سيطرت إسرائيل على الممتلكات الفلسطينية ومنعت أصحابها من العودة من خلال سن مجموعة من القوانين، أهمها قانون أملاك الغائبين الصادر في مارس للعام (1950). بعد حرب يونيو (1967)، ضمت سلطات الاحتلال القدس الشرقية، مما مكن اليهود بأوامر الاستيلاء على العقارات، للسيطرة على المنازل والأراضي التي يملكها الفلسطينيون، وبدأت في إنشاء حزام من (15) مستوطنة حول المدينة. تم تطوير خطة لتهويد السمات الجغرافية والديمغرافية والمعمارية للقدس. وقد وصل المشروع الاستعماري إلى ذروته في يوليو للعام (1980) عندما سن الكنيسة الإسرائيلية قانوناً أساسياً ينص على أن القدس هي عاصمة إسرائيل، معلناً أن جميع القدس الغربية والشرقية هي العاصمة "الموحدة" لإسرائيل، وهي مقر رئيس الدولة والكنيسة والحكومة والمحكمة العليا. على الرغم من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (478) الصادر في أغسطس للعام (1980) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (36/15) الصادر في أكتوبر للعام

(1981) القاضي برفض قانون الكنيسة، واعتباره مخالفاً للقانون الدولي وبالتالي غير قانوني، فلم يبطئ الاحتلال مشروعه الاستيطاني في القدس، حيث فرض العديد من السياسات لترسيم حدود جديدة للمدينة. فأحاط الجزء الشرقي من المدينة بالمستوطنات اليهودية التي تفصل القدس الشرقية جغرافياً من الضفة الغربية، مع ضمان بقائها مرتبطة بالجزء الغربي من الضفة الغربية كمدينة لاستكمال عملية التهويد.⁷

Displacement of Jews from Arab Countries 1948-2012

	1948	1958 ¹	1968 ²	1976 ³	2001 ⁴	2005 ⁵	2012 (est.)
Aden	8,000	800	0	0	0	0	0
Algeria	140,000	130,000	3,000	1,000	0	0	0
Egypt	75,000	40,000	2,500	400	100	100	75
Iraq	135,000	6,000	2,500	350	100	60 ⁶	50
Lebanon	5,000	6,000	3,000	400	100	~50 ⁷	40
Libya	38,000	3,750	500	40	0	0	0
Morocco	265,000	200,000	50,000	18,000	5,700	3,500	3,000
Syria	30,000	5,000	4,000	4,500	100	100	50
Tunisia	105,000	80,000	10,000	7,000	1,500	1,100	1,000
Yemen	55,000	3,500	500	500	200 ⁸	200	100
TOTAL	856,000⁹	475,050	76,000	32,190	7,800	5,110	4,315

+ Iran from 150,000 to 10,000 (From 1979 to 2000)  **TOTAL (app) 1,600,000**

Prepared for Use by the

September 10, 2012

في منتصف العام (2017)، غطت هذه المستوطنات حوالي (35 %) من القدس الشرقية، ويؤوي حوالي (220 ألف) مستوطن من أصل (441 ألف) مستوطن في الضفة الغربية. ولذات الغاية، قامت سلطات الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، مما أدى إلى فصل المزيد من المستوطنين. أكثر من (140.000) فلسطيني مقدسي من مدينتهم، ويحرم المدينة من ركيزتها الاقتصادية حيث تقديم الخدمات للقرى المجاورة ومدن أخرى في الضفة الغربية. كما أنها تحرم المدينة من مصدرها الرئيسي من المنتجات الطازجة من خلال عزلها عن القرى الواقعة شمال غرب القدس. فقد تزامن التوسع الاستعماري خارج حدود المدينة مع قيود الاحتلال على التنمية العمرانية للفلسطينيين داخل المدينة، باستخدام التخطيط الحضري كآلية يتم من خلالها مصادرة الأراضي ومسحها لإجبار تحقيق غالبية يهودية في القدس. ولهذه الغاية، اعتبارًا من نهاية العام (2017)، ألغى الاحتلال وضع "الإقامة الدائمة" (التي تمثلها بطاقة الهوية الزرقاء) لأكثر من (14595) فلسطينيًا يعيشون في الأحياء العربية في القدس. فتُعتبر البطاقة الزرقاء هي وثيقة منحها الاحتلال للمقدسيين بعد احتلاله للمدينة، وهي لا تمنحهم حقوق المواطنة بل تضمن الإقامة الدائمة. وبالتالي، يمكن أن يفقد المقدسي "إقامته الدائمة" في القدس

إذا غادر لمدة تزيد عن ثلاث سنوات متتالية. بالإضافة إلى السياسات الاستعمارية في القدس، تعمل أحزاب يمينية مختلفة في الكنيست على التشريع منذ أغسطس للعام (2014) لتنفيذ مخطط لتقسيم المسجد الأقصى وفق فترات زمنية وفصل مكاني، في استنساخ لتجربة المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، ليتزامن العمل على تشريع هذا المخطط مع تنظيم سلسلة الانتهاكات الممنهجة للمسجد الأقصى ومحيطه في السنوات الأخيرة، مثل إغلاق أبواب المسجد أمام المصلين والعاملين في أكتوبر للعام (2014)، ومحاولة تركيب أجهزة الكشف عن المعادن عند مداخل المسجد في يوليو للعام (2017)، كما زاد الاحتلال من طرده واعتقال الفلسطينيين. فقد بلغ عدد المطرودين من المسجد (315) بالغام (2020)، وعدد المعتقلين (1979)، وكثيراً ما قطعت قوات الاحتلال أسلاك مكبرات الصوت الخارجية للمسجد، لقد دهموا المسجد الأقصى مراراً لدخول المستوطنين اليهود المتطرفين، حيث اقتحم أكثر من (18526) مستوطنًا المسجد في العام (2020)، وطبعاً الاعتداء الوحشي على المصلين بالمسجد الأقصى كل شهر رمضان من كل عام، وأخرها وأكثرها وحشية ما حدث في رمضان للعام (2023).⁸

ولا نُسقط من الأذهان، انتهاكات سلطات الاحتلال بحق القدس والأقصى بهدف تنفيذ مخطط التقسيم الزماني والمكاني حيث

الحواجز الحديدية التي أقيمت لمنع تواجد الفلسطينيين في ساحة باب العامود، واعتقال شبان مقدسين وأطفال كانوا في المسجد الأقصى. كما تم اقتحام المسجد وطرد المصلين منه، وتعرض المسيحيون الذين حاولوا الوصول إلى كنيسة القيامة للاحتفال بالنار المقدس في أبريل للعام (2021) للاعتداء، وتم توفير الحماية للمستوطنين المتطرفين الذين دعوا لاقتحام الأقصى من قبل الشرطة. وتزامن هذا التصعيد مع دخول حكم المحكمة الإسرائيلية العليا الصادر في (سبتمبر 2020) حيز التنفيذ بطرد أربع عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في (2 مايو 2021)، على أن يتم تسليم المنازل إلى "نحلات شمعون"، وهي منظمة استيطانية مقرها الولايات المتحدة، تتكون من حوالي (40 عائلة) يهودية مهاجرة من جورجيا، تدعي ملكية الأرض المسماة كرم الجاعوني. فتم طرد عائلة الكرد من جزء من منزلهم في الحي في نوفمبر للعام (2008)، تلتها عائلة حانون وعائلات الغاوي في أغسطس للعام (2009).9

على نحو آخر، فإن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تُملّي قوانين وسلطة إدارية مؤثرة على شكل الهوية ونوع المواطنة وبالتالي خيارات الهجرة أو حتى التنقل للفلسطينيين، حيث تختلف أنواع المواطنة من خلال الجمع بين الحقوق والقدرات القانونية وغير الرسمية. وتشمل هذه

المجموعات: (1) المواطنين اليهود "التيار الرئيسي". (2) اليهود الأرثوذكس المتطرفون. (3) "اليهود الزائفون" (معظمهم من المهاجرين الروس المعترف بهم كيهود بموجب قانون العودة الإسرائيلي ولكن لم يتم الاعتراف بهم على هذا النحو من قبل المؤسسة الدينية)؛ (4) الدروز. (5) فلسطينيون يحملون الجنسية الإسرائيلية. (6) البدو. (7) القدس الشرقية وعرب الجولان. (8) فلسطينيون في باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. و (9) عمالة مهاجرة. تعكس هذه الفئات بشكل كافٍ الخلفية التاريخية والمواقف القانونية الحالية لمختلف المواطنين على الأراضي المحتلة، ولكن من اللافت للنظر أنها لا تشمل فقط المواطنين الإسرائيليين ولكن أيضاً الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

علماً بأن بطاقات الهوية وتصاريح التنقل بالنسبة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، تعد ضرورية للهجرة. كلاهما صدر تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، بالنسبة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الوصول إلى القدس مقيد بشدة بسبب التوترات السياسية حول سيادة المدينة، كما يجب على هؤلاء السكان تقديم طلب للحصول على إذن لكل زيارة إلى القدس. يحمل الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس بطاقات هوية خاصة حتى تتمكن الحكومة الإسرائيلية من تمييزهم عن الفلسطينيين

الآخرين الذين يعيشون خارج مدينة القدس. يمكن للفلسطينيين الذين يحملون هوية القدس زيارة داخل الخط الأخضر دون إذن؛ لكنهم لا يتمتعون بجنسية كاملة مثل الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التنسيق الإداري ساريًا بين الأردن والضفة الغربية، والذي يسمح للفلسطينيين في الضفة الغربية بتقديم طلب للحصول على جوازات سفر أردنية بناءً على الخلفية التاريخية للمنطقة.¹⁰ علماً أنه منذ (حرب 1948) حتى العام (1988) ضم الأردن الضفة الغربية سياسياً وقانونياً وإدارياً واعتبرها جزءاً من الأردن، وحصل الفلسطينيون الذين كانوا في الضفة الغربية والأردن آنذاك أو فروا إليها بعد (حرب 1948) على الجنسية الأردنية. ومنذ إعلان فك الضم بين الأردن والضفة الغربية في العام (1988)، مر وضع سكان الضفة الغربية بعدة تغييرات ومع ذلك، فإن إصدار جوازات السفر لم يتوقف، ليوضح ذلك اهتمام الأردن الخاص بالضفة الغربية، وهي العلاقة التي أفادت سكان الضفة الغربية فيما يتعلق بقدرتهم على الهجرة.¹¹

ورغمًا عن توجه نسب ولو قليلة من المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة أو أوروبا أو أي مكان مُختلف في العالم عن نطاق الجوار العربي لفلسطين إلا أن معظم الدراسات الفلسطينية عن

الهجرة تصفهم بأنهم لاجئين أو مُهاجرين قسرياً¹²، ولذلك الأمر بُعد تاريخي، أنه في ظل الحكم العثماني لفلسطين، ومع مطلع القرن العشرين، بدأ عدد قليل من عرب المشرق العربي ومنهم الفلسطينيون يتوجهون لأوروبا وأمريكا الجنوبية ثم أمريكا الشمالية لاحقاً بغرض الدراسة وكان أغلب المهاجرين الفلسطينيين من الطلاب، ومن ثم سحبت السلطات العثمانية جنسية الكثير من الفلسطينيين الذين هاجروا إلى أمريكا بعد حصولهم على الجنسية الأمريكية، كما منعت سلطات الانتداب البريطاني آلاف من الفلسطينيين من دخول فلسطين حين قرروا العودة بعد الحرب العالمية الأولى، وتقول تقديرات وتقارير اللجنة الملكية لعام (1937)، أن من مجموع (9 آلاف) فلسطيني طالبوا بالعودة لوطنهم فلسطين، لم تسمح السلطات البريطانية حينها سوى لـ(100) شخص بدخول فلسطين، وحتى بعد طرد الفلسطينيين وتشتتهم عام(1948) اختار عدد قليل منهم الاستقرار بأوروبا، والأقل استقر بـبريطانيا. وهؤلاء كانوا في الغالب من العاملين في الخدمة المدنية مع سلطات الانتداب البريطاني، أو من الطلاب ممن تقطعت بهم السبل وانقطعوا عن عائلاتهم، وبالرغم من إمكانية استبدال المهاجرين الفلسطينيين إلى بريطانيا جوازات سفرهم الفلسطينية، بأخرى بريطانية حتى بداية الستينات، إلا أن أعداداً قليلة جداً -

ومعظمها من الملتحقين بالخدمة مع سلطات الانتداب -فعلت ذلك. وذلك لعدم رغبة اللاجئين الفلسطينيين في العيش في بلد بعيد عن وطنهم مع ترسخ اعتقاد حتمية العودة إليه¹³.

ج) عن الهجرة الفلسطينية الى أوروبا:

منذ السبعينات، وخصوصاً في الثمانينات والتسعينات، بدأ يظهر تغير في أنماط الهجرة الفلسطينية إلى أوروبا، كنتيجة غير مباشرة لتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بالعام (1967)، فتوجه المقاولين ورجال الأعمال الفلسطينيين بدأوا الهجرة إلى أوروبا، وخصوصاً إلى بريطانيا وأيضاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية كملاذ آمن لاستثماراتهم، تبعهم هجرة الحرفيين، مثل المهندسين والأطباء وأصحاب مهنة التعليم الذين جذبتهم أميركا الشمالية بشكل رئيسي، غير أن بعضهم لم يذهب أبعد من حدود أوروبا. وبالتدريج تحولت الرغبة الفردية في الرحيل والهجرة خلال السبعينات إلى رغبة جماعية تمارسها فئات متألقة في أوضاعها.

ببداية الثمانينات، في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان بالعام (1982) وطرد منظمة التحرير من بيروت، فبدأ اللاجئون الفلسطينيون المتواجدين بلبنان الهروب إلى أوروبا بأعداد كبيرة، متوجهين بالدرجة

الأولى إلى ألمانيا، وفيما بعد إلى الدول الاسكندنافية ودول أخرى في أوروبا الغربية، وأيضاً إلى الدول الاشتراكية السابقة في وسط أوروبا وشرقها، وتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين الباحثين عن اللجوء السياسي في أوروبا، كندا وأستراليا بصورة رئيسية، ووصل إلى بريطانيا خلال التسعينات نحو (10 آلاف) فلسطيني فقط، بينما تقدم عدد أكبر بطلب اللجوء في ألمانيا والدول الاسكندنافية.¹⁴

حدد أعداد الفلسطينيين أو المنحدرين من أصل فلسطيني في الدول الأوروبية بنحو (191 ألف) لاجئ، يعيش معظمهم في دول الاتحاد الأوروبي، لكن أعداداً مبعثرة أقل موجودة أيضاً في دول وسط أوروبا وشرقها.

(د) الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين الواقع والادعاء:

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة في إجراء بعض الاستثناءات التي أدت إلى زيادة طفيفة في عدد المهاجرين القادمين من الدول العربية. قدمت حكومة الولايات المتحدة استثناءات للأطباء والعلماء والمهندسين وغيرهم من الأشخاص ذوي المهارات المهنية المطلوبة الذين يريدون الهجرة إلى الولايات المتحدة. نتيجة لذلك، جاء

العديد من المتعلمين من دول مثل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر والعراق إلى الولايات المتحدة، مما يمثل بداية ظاهرة تعرف باسم "هجرة الأدمغة".

في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي في أعقاب النكبة، سمح قانون إغاثة اللاجئين لعام (1953) لألفي عائلة فلسطينية بالهجرة إلى الولايات المتحدة. كما قبلت الولايات المتحدة (985) أسرة فلسطينية أخرى في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات¹⁵. بدأت الولايات المتحدة في استقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب الأهلية اللبنانية، التي استمرت من العام (1975) إلى العام (1990).

إن محاولات السياسيين الأمريكيين لنزع الشرعية عن اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم ليست جديدة. ولإعطاء مثال، في العام (2002)، رد أعضاء الكونغرس الديمقراطي والجمهوري على حد سواء على الانتفاضة الثانية بدعوات لإلغاء تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تضمنت قرارات مجلس النواب المختلفة معاقبة السلطة الفلسطينية، وتسمية المقامة الفلسطينية بالعنف الفلسطيني وإدانتها، وحتى الاعتراف بما أسموه "محنة اللاجئين اليهود من الدول العربية".

مع مرور السنين، اشتدت حدة الاعتداءات على اللاجئين الفلسطينيين، لدرجة الإنكار التام لتجربة اللاجئين الفلسطينيين. في يونيو لعام (2008)، أدلى النائب كيرت ويلدون (جمهوري) ببيان زعم فيه أن اللاجئين الفلسطينيين ليس لهم أي صلة بالأرض المعروفة تاريخياً بفلسطين ولم يكونوا في الواقع لاجئين، وأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يكون إعادة توطينهم في مناطق أخرى، بغض النظر عما إذا كان هناك حل رسمي للصراع العربي الإسرائيلي، ذلك الاقتراح الذي طُرح لأول مرة في العام (2002) من قبل وزير السياحة الإسرائيلي آنذاك بني إيلون، والذي دعا أيضاً إلى ضم إسرائيل للضفة الغربية المحتلة.

وفي العام (2012)، كان السناتور مارك كيرك (جمهوري) قد قدم تعديلاً على مشروع قانون العمليات الخارجية في مجلس الشيوخ للسنة المالية (2013)، يجبر وزارة الخارجية على تقديم معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين بطريقة تسمح للكونغرس بإعادة تعريف مصطلح "اللاجئ الفلسطيني" بشكل أضيق. ومن جانبها في العام (2014)، أقامت "الاونروا" معرضاً لأرشيف الوكالة يضم مئات آلاف الصور التي توثق مراحل نزوح اللاجئين الفلسطينيين، أُقيم في المركز الفرنسي بغزة، وصرح مفوض الوكالة أن "العمل بهذا الأرشيف بدأ في

العام (2009)، ويضم صور توثيقية لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين العامين (1948-1967)، وأثناء إقامة مُخيمات والإنجازات التي حققها اللاجئون كأفراد وجماعات"، فيُعتبر هذا الأرشيف جزءاً مهماً من الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني، ويؤرخ الرحلة الكاملة التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون. وحسب تصريحات مفوض الوكالة آنذاك أن الأرشيف يضم تفصيلياً: (430 ألف صورة فردية تحتفظ بها الأونروا، و10 آلاف صورة مطبوعة، و80 ألف شريحة مصورة) توثق كلها حياة اللاجئين الفلسطينيين.¹⁶

على نحو آخر، فقد تبنت إدارة ترامب بكل إخلاص محاولات التخلص من الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين ككل. في أغسطس لعام (2018)، وكجزء من جهودها لـ "تعطيل الأونروا"، قطعت الإدارة كل التمويل للوكالة، بمتوسط يزيد عن (300 مليون) دولار سنوياً. حتى ذلك الحين، كانت الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للأونروا، إلى حد كبير من منطلق الشعور بالمسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين. وفي سياق دفاعها عن هذه الخطوة، شككت نيكي هايلى، السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة آنذاك، في أعداد اللاجئين الفلسطينيين بينما أعربت عن اعتقاد الإدارة بأن حق الفلسطينيين في العودة يجب ألا يكون مطروح على الطاولة، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة لن تعيد

المساعدة إلى الأونروا إلا عندما يتم ذلك.¹⁷ فمازالت الأونروا هي أكثر الجهات التي تعمل بشكل دؤوب، ومازالت تعرض بشكل دوري بل يومي كل ما يتعلق بقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين.

ومؤخراً في مارس للعام (2023)، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وحكومة اليابان بفخر عن إطلاق حملة للاحتفال بالذكرى الـ(70) لشراكتهما الطويلة، وتهدف هذه الحملة التي تستمر لمدة عام إلى تسليط الضوء على التاريخ المشترك والإنجازات في دعم لاجئي فلسطين. علماً أنه منذ العام(1953)، كانت اليابان داعماً ثابتاً لمهمة الوكالة في تقديم المساعدة والحماية والمناصرة لحقوق وكرامة لاجئي فلسطين، وعلى مدار العقود السبعة الماضية، لعبت اليابان دوراً حاسماً في تمويل برامج الأونروا التعليمية والصحية والاجتماعية، مما ساهم في رفاه ملايين اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة.

من خلال اعتماد نسق "تسوموغو"، وهو مصطلح ياباني يرمز إلى ربط الخيوط وغزلها ونسجها، تهدف الحملة لتقدم مجموعة من الإنجازات التي توضح النسيج الثري الذي تم إنشاؤه من خلال الشراكة بين اليابان والأونروا. وتأكيداً على الحاجة الحيوية للدعم المستمر للاجئين الفلسطينيين، سيؤكد البرنامج أيضاً على أهمية التعاون الدولي في

تعزير السلام والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء المنطقة. كما صرح السيد يويتشي ناكاشيما، سفير اليابان للشؤون الفلسطينية وممثل اليابان لدى فلسطين: "إن الشراكة بين اليابان والأونروا مبنية على التزام مشترك بكرامة الإنسان والسلام والاستقرار في المنطقة"، بالإضافة لاستثمارات اليابان في البنية التحتية التعليمية. "مع احتفالنا بمرور 70 عامًا على التضامن، نعيد التأكيد على التزامنا بدعم عمل الأونروا الحيوي من أجل لاجئي فلسطين ومساهمهم نحو مستقبل أكثر إشراقاً"¹⁸.

فنجد أن التركيز على إعادة تحديد وضع اللاجئين الفلسطينيين مدفوع في المقام الأول بمخاوف سياسية وأيديولوجية، وأبرزها رغبة إسرائيل وداعميها في إلغاء حقهم في العودة، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، والذي ينص على أن "اللاجئين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ويجب دفع هذا التعويض عن ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة وعن خسارة أو تلف الممتلكات التي، بموجب المبادئ من القانون الدولي أو الإنصاف، يجب أن يتم إصلاحها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة". وتنفي إسرائيل أي مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين

الفلسطينيين وتصر على أن حق الفلسطينيين في العودة يشكل تهديدًا لوجودها كدولة ذات أغلبية يهودية.¹⁹

(2) اتجاهات ودوافع اللجوء الفلسطيني:

Table 1. Destination of Palestinian Emigrants

Destination of emigration	Experience	Desire
The pre-1948 Palestine	144 (44.7%)	69 (17.4%)
Gulf States	58 (18.0%)	151 (38.1%)
Jordan	51 (15.8%)	40 (10.1%)
Egypt	30 (9.3%)	24 (6.1%)
United States	14 (4.3%)	63 (15.9%)
Other countries	25 (7.8%)	49 (12.4%)
Total	322	396

Note: Source: Poll Survey of Palestinians in the Middle East, 2011 (KAKENHI No. 23681052).

في العام (2011) أجرى مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) مشروع استطلاع رأي بالتنسيق مع مشروع KAKENHI وأجرى مقابلات مع عينة عشوائية تكونت من (1500) فلسطيني، ترصد تحليل إحصائي لاتجاهات الهجرة الفلسطينية بين الواقع والمأمول.

بالنظر إلى النتائج المعروضة في الجدول السابق، يمكن التعرف على فرقتين بارزتين بين المجموعات التي لديها "خبرة" أو "رغبة" فيما يتعلق بالهجرة. أولاً، على عكس النسبة المرتفعة لأولئك الذين هاجروا فعليًا

إلى فلسطين قبل عام 1948 (44.7%)، أشار المشاركون في الاستطلاع إلى اهتمام ضئيل بالانتقال إلى هناك (17.4%). وثانيًا، كانت العديد من المناطق موضع رغبة عالية ولكن أقل بكثير من الواقع الفعلي للهجرة. تعتبر دول الخليج إحدى هذه الوجهات، حيث بلغت الرغبة بالهجرة إليها (38.1%) ولكن من استطاع تنفيذ تلك الرغبة بالهجرة الفعلية (18%). الولايات المتحدة هي أيضاً الرغبة في الوصول إليها أكبر من القدرة على التنفيذ، جاءت في الاستطلاع مرغوبة بنسبة (15.9%) ولكن تم تحقيقها بنسبة (4.3%) فقط.

تشير هذه الفروق في الأرقام إلى الفجوة بين الواقع والتوقعات في وضع الهجرة الفلسطينية. من ناحية أخرى، هناك رغبة قوية في الهجرة إلى

Table 2. Reasons for Palestinian Emigration (Multiple Responses)

Reasons for emigration	Experience	Desire
Higher incomes	146 (48.8%)	297 (77.7%)
Skill development	121 (40.5%)	257 (67.3%)
Family, relatives, and friends	179 (59.9%)	174 (45.5%)
Cultural similarity	155 (51.8%)	185 (48.4%)
Easy immigration	106 (35.5%)	110 (28.8%)
Past living	137 (45.8%)	63 (16.5%)
Further migration	40 (13.4%)	89 (23.3%)
Total	299	382

Note: Source: Poll Survey of Palestinians in the Middle East, 2011 (KAKENHI No. 23681052).

البلدان المتقدمة اقتصاديًا، ولكن نقص الموارد المالية وعدم وجود تسهيلات في الإجراءات والمُتطلبات الورقية، أدّى إلى انتقال أكثر من (40%) منهم داخل فلسطين قبل عام 1948. وتنوعت الوجهات الأخرى من الأردن ومصر إلى دول الخليج (من بينها السعودية في الغالب)، وانتقل عدد قليل فقط من المهاجرين إلى الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية أشار حوالي نصف المستجيبين للاستطلاع إلى تفضيلهم للتشابه الثقافي مع وطنهم، ويفترض أن أوجه التشابه الثقافي داخل المجتمعات العربية الإسلامية ستجعل المهاجرين يشعرون بالراحة لأن مشاكلهم ستكون أقل مع اللغة المحلية أو العادات الاجتماعية مثل الممارسات الدينية والعادات والتقاليد والمحرّمات.²⁰

في المقابل، من بين أولئك الذين يرغبون في الهجرة، كان السبب الأكثر شيوعًا هو الرغبة في الحصول على دخل أعلى (77.7%) في منطقة المقصد. يمثل هذا فرقًا مميّزًا مع المجموعة التي عانت بالفعل من الهجرة، ولكن إمكانية تحقيق دخل أعلى شكل حافز، بالإضافة لإمكانية الحصول على فرص أفضل لتطوير مهاراتهم المهنية هو السبب الثاني الأكثر تفضيلًا الذي ذكره أولئك الذين يرغبون في الهجرة (67.3%). تتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسات الهجرة، والتي تشير إلى أن المهاجرين عادة ما ينتقلون بحثًا عن فرص لكسب أجر

جيد أو تعلم المهارات المهنية في الدول الأجنبية. من بين الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة، وشبكات القرابة، والثقافة المألوفة هناك أسباب ثانوية (45.5% و48.4%، على التوالي)، فتشير المقارنة بين الخبرة والرغبة، الموضحة في الجدول السابق، إلى وجود تباين واضح بين الأسباب القائمة على الموارد والأسباب القائمة على الغرض.²¹

فشكل الأمل في زيادة الدخل وتنمية المهارات نسباً عالية بشكل خاص من أسباب الانتقال إلى دول الخليج والولايات المتحدة، كما تم تصنيف دول ومناطق أخرى في فلسطين في مرتبة عالية للأسباب نفسها، ويُعتبر الأردن ومصر مفضلان بسبب شبكات القرابة، كما يتم تفضيل جميع الدول العربية كوجهات سياحية بسبب تشابهها مع الثقافة الفلسطينية. من بينها، الأردن هو البلد الوحيد المفضل بسبب سهولة الهجرة. من السهل أن نفهم في ضوء التعاون الخاص بين إسرائيل والأردن، مثل سياسة الجسر المفتوح لنهر الأردن وإصدار جوازات سفر أردنية لسكان الضفة الغربية²².

فالحصار الإسرائيلي على الفلسطينيين يدفعهم إلى الهجرة من قطاع غزة والضفة الغربية. وهذا يجعل من المرجح أن الهجرة ليست مسألة طوعية بالكامل، لكن الظروف أجبرت معظم الشباب على الانتقال، بسبب الآثار العسكرية طويلة المدى وقصيرة المدى للسياسات

الإسرائيلية مجتمعة. هذه الهجرة قسرية في جوهرها، سواء أراد الشباب المغادرة أم لا. ومن المفارقات إن سياسات الحكومات الفلسطينية نفسها تدفع الشباب إلى الهجرة. على سبيل المثال، في تقرير لـ ACAPS (2021) آثار الانقسام الفلسطيني بين غزة والضفة الغربية لأكثر من (15) عامًا، المتجسدة في المشاكل السياسية بين الحزبين الرئيسيين اللذين يمثلان الفلسطينيين، يقسم المجتمع الفلسطيني ويضعفه.²³

3) الحصار الاقتصادي والتضييق السياسي

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالعام (1967)، عملت سلطات الاحتلال، بطريقة مبرمجة ومخططة، على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وترسيخ تبعيته وجعله ضعيفاً وغير قادر على تنافس. وبالتالي، شكّل هذا الأمر عقبة أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مما جعله معتمداً جزئياً على الاقتصاد الإسرائيلي ومُرتبط كلياً بسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ظل مواصلة إسرائيل فرض سيطرتها على جميع الحدود الفلسطينية، وتقييد الواردات والإيرادات، والسيطرة على حركة البضائع والمواد الخام. فهذا أدي لحصول إسرائيل على جزء من

عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية، كما عمل الاحتلال الإسرائيلي على قطع جميع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع اقتصادات العالم العربي، من خلال التحكم في طرق ومنافذ التصدير والاستيراد.

كان لبروتوكول باريس الاقتصادي (2012) أيضاً تأثير كبير في تثبيت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي، تخضع فلسطين المحتلة والاحتلال الإسرائيلي لنظام ضريبي واحد، مما أدى إلى سيطرة إسرائيل وهيمنتها الكاملة على جميع جوانب الحياة الفلسطينية، ومنع تنمية الاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن اقتصاده. يقوم الاحتلال الإسرائيلي على تحصيل الضرائب على السلع والخدمات المستوردة، ويحصل على (3%) من المبالغ عبر المقاصة الفلسطينية، وهذه نسبة كبيرة من دخل السلطة الفلسطينية.

رفض الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة دفع مستحقات للسلطة الوطنية الفلسطينية من عائدات الضرائب (أموال المقاصة الضريبية) التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، والتي حُرمت من أكثر من (60%) من عائدات الحكومة الفلسطينية. ما يترتب على ذلك من عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تأمين رواتب الموظفين. وأدى ذلك إلى اتخاذ السلطة الفلسطينية إجراءات بحق موظفيها في قطاع

غزة، مما أدى إلى خفض رواتبهم أو إجبار البعض على التقاعد المبكر.²⁴

ولا نُقلت من الأذهان أن قطاع غزة شهد ومازال يشهد حروباً متواصلة خلال السنوات الأخيرة، آخرها هو الدائر حالياً العام الحالي (2023)، كان أولها في كانون الأول (ديسمبر) من العام (2008)، ثم حرب العام (2012)، ثم العام (2014)، ثم العام (2021) وقد أدت هذه الحروب والاعتداءات إلى قتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، وجرح عشرات الآلاف منهم، وتدمير البنى التحتية الاقتصادية واستهداف المنازل وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية ونزوح الشباب من قطاع غزة. وبحسب المراقبون، فإن "هذه الحروب جاءت في سياق الاستراتيجية الإسرائيلية لإعادة الردع ضد عناصر المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، مما اضطرها لدفع ثمن باهظ في أرواح الناس وممتلكاتهم وبنيتهم التحتية الاقتصادية، خاصة في قطاع".²⁵

وعلى المستوى الاقتصادي، بعد الحصار في العام (2009)، انخفض عدد شاحنات البضائع التجارية الخارجة من غزة بشكل كبير إلى شاحنتين فقط في المتوسط شهرياً، وبعد تصعيد الأعمال العدائية في العام (2014)، استؤنفت عمليات النقل التجاري من غزة إلى الضفة الغربية، واعتباراً من مارس للعام (2015) استأنفت الصادرات إلى

إسرائيل أيضاً. في أغسطس من العام (2021)، بدأت الصادرات إلى مصر لأول مرة، مما رفع المتوسط الشهري للصادرات إلى (787) شحنة في الأشهر الخمسة الأولى من العام (2022) وكان متوسط العبور الشهري قبل الحصار (961) شحنة.

علماً بأنه حجم حمولة الشاحنات التي دخلت غزة في الأشهر الخمسة الأولى من العام (2022)، بلغ حوالي (8000) في الشهر، أقل بحوالي (30%) من المتوسط الشهري للنصف الأول من العام (2007)، قبل الحصار. منذ ذلك الحين، نما عدد السكان بأكثر من (50%).

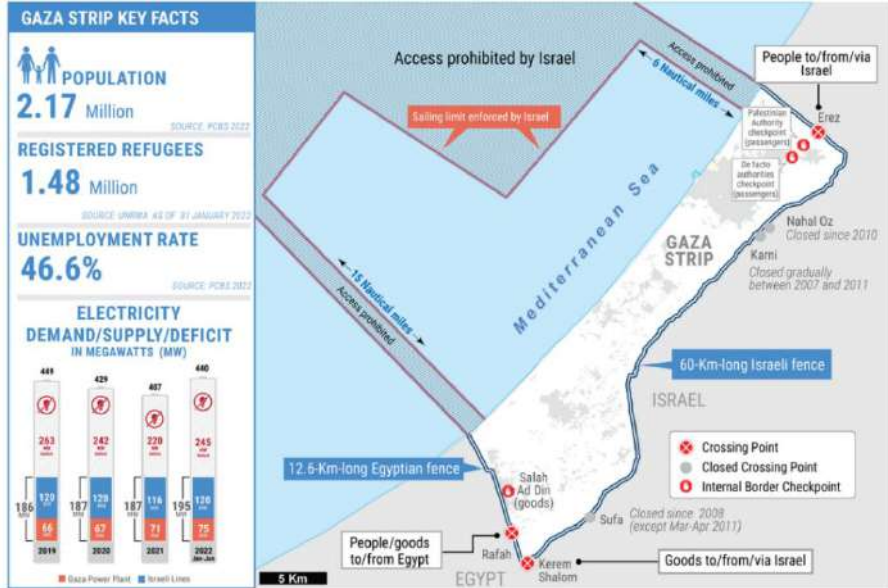
على نحو آخر، وشكل آخر من الحصار، فقد قيدت القوات الإسرائيلية إلى حد كبير الوصول إلى مناطق تقع على بعد (300 متر) من جانب غزة من السياج الحدودي مع إسرائيل؛ المناطق التي تقع على بعد عدة مئات من الأمتار تعتبر غير آمنة أو تمنع أو تثبط الأنشطة الزراعية، كما تقيد الوصول إلى سواحل غزة، ولا تسمح حالياً للصيادين بالوصول إلا إلى (50%) من مياه الصيد المخصصة لهذا الغرض بموجب اتفاقيات أوصلو.

ذلك وذاك لتُحقق البطالة في غزة طبقاً لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واحدة من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ معدل

البطالة في الربع الأول من العام (2022) ما يقدر بـ (46.6%)، مقارنة بمتوسط (34.8%) في العام (2006) وبلغ معدل البطالة بين الشباب لنفس الفترة (من سن 15 إلى 29 عامًا) ما يُقدر بـ (62.5%)، كما أن (31%) من الأسر في غزة تواجه صعوبات في تلبية احتياجات التعليم الأساسية مثل الرسوم الدراسية والكتب، بسبب نقص الموارد المالية. كما يحتاج (1.3 مليون) من أصل (2.1 مليون) فلسطيني في غزة (62%) إلى مساعدات غذائية.

كما أنه من ملامح ضيق العيش والحصار مُتنوع الأشكال على الفلسطينيين، فإن محطة توليد الكهرباء في غزة تصل طاقتها التشغيلية إلى إنتاج ما يصل إلى (80 ميغاواط) فقط، بالإضافة إلى (120 ميغاواط) يتم شراؤها من إسرائيل، لتلبية حوالي (50%) من الطلب على الكهرباء في غزة (400-450 ميغاواط). ففي العام (2021)، بلغ متوسط انقطاع التيار الكهربائي (11 ساعة) في اليوم، ويُعتبر (78%) من المياه المنقولة بالأنابيب في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري.

لتكون النتيجة النهائية للمشهد الفلسطيني أن حوالي (2.1 مليون) فلسطيني في غزة "محاصرون"، والغالبية العظمى منهم غير قادرين على الوصول إلى ما تبقى من الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي، مما يحد من الوصول إلى العلاج الطبي غير المتاح في غزة، والتعليم العالي، والحياة الأسرية والاجتماعية، والتوظيف والفرص الاقتصادية.²⁶



وفقاً لـ (الأونروا، 2016)، "لا يزال هناك 65 ألفاً آخرين من سكان غزة نازحين ويعيشون في ملاجئ أو منازل مستأجرة تدعمها الأونروا لأنهم

يعيشون في ظروف كارثية ويفتقرون إلى جميع الأساسيات. ضروريات الحياة".²⁷

*الحياة السياسية وشباب فلسطين:

على نحو آخر، وفيما يتعلق بالحياة السياسية للشعب الفلسطيني، نجد أنه جاء مصطلح المشاركة السياسية في القانون الفلسطيني لعام (2003)، حيث كان يعتبر حقاً إنسانياً فلسطينياً يمكن ممارسته بشكل فردي أو جماعي، بما في ذلك التصويت وتكوين الأحزاب والترشح للانتخابات وغيرها. بما يعني ضمان مشاركة الشباب السياسية كأهم محور في المجتمعات عامي، خاصة وأنه بحسب الجهاز المركزي للإحصاء، يمثل الشباب أكثر من (25%) من مجموع السكان في فلسطين.

رغم ذلك وذاك، فإن الشباب في غزة هو عكس ذلك تماماً، فهم يعانون من نقص الموارد والتعليم والحق في المشاركة وفرص العمل وما إلى ذلك، ولا يحظون بالاهتمام الكافي من الحكومات الفلسطينية. الدول التي تهتم بشبابها هي الدول التي تدعم هذه الفئة. حتى تتمكن من تنفيذ دورها في المجتمع والارتقاء به، وهذا ما نحتاجه في فلسطين، وهو الاهتمام بالشباب وترك المصالح الحزبية والشخصية²⁸.

إضافة إلى ذلك، يعتبر الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس والسلطة الفلسطينية أمراً إيجابياً بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي، حيث يمكنه من الضغط على الرئيس محمود عباس ومحاصرته دولياً. وبالتالي يمكن القول إن الانقسام أصبح موضوع خلافات ومصالح وتنافس على السلطة، في وقت يفترض أن تكون فيه حدود أخلاقية تستوعب كل الخلافات بين الطرفين بسبب الفوضى التي تسببها وتأثيرها السلبي. على جميع شرائح المجتمع وخاصة الشباب الفلسطيني الذي يعاني من التهميش وعدم المشاركة في صنع القرار الفلسطيني بشكل عام. لكن هذا لا يرجع إلى عجز الشباب عن المشاركة، بل إلى خضوعهم لعملية ترويض الأحزاب السياسية على مدى سنوات طويلة، ناهيك عن تشويه المعرفة والديمقراطية والحكم الرشيد وغيرها من المفاهيم لدى الشباب²⁹. كما أنه في حقيقة الأوضاع أن الشباب الفلسطيني محظور عليه كل أشكال المشاركة السياسية حتى رفع العلم الفلسطيني، بموجب قوانين الاحتلال الإسرائيلي.

الهجرة من أهم القضايا التي يجب أن يهتم بها المسؤولون الفلسطينيون، فهي من أكثر القضايا تأثيراً على المشروع الوطني الفلسطيني. ويخدم الطموح الصهيوني بالاستيلاء على أرض بلا شعب، مؤكداً أن سياسات السلطات الصهيونية هي جزء من خطة إسرائيلية

مخطط لها لإجبار الشباب الفلسطيني على الهجرة لرؤية مستقبل آمن لا يعيش في الأراضي الفلسطينية. علاوة على ذلك، نجحت إسرائيل إلى حد كبير في تهجير عدد كبير من الشباب الفلسطيني من خلال سياستها المتمثلة في إجهاد التنمية داخل الأراضي الفلسطينية، كما ساهم المجتمع الفلسطيني أيضاً في زيادة نسبة المهاجرين الشباب من خلال الوضع السياسي السيئ الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي. لا تقتصر الوظائف الحكومية على أصحاب الوساطة فحسب، بل تنحصر في غياب الوحدة الوطنية، وغياب برنامج وطني فلسطيني مرحلي واستراتيجي لرعاية الشباب الخريجين، وانتشار البطالة، الأمر الذي أدى بطريقة أو بأخرى إلى تفاقم الظاهرة.³⁰

بحسب تقرير موقع DW لعام (2020): "لا توجد إحصائيات دقيقة حول نسبة الأشخاص الذين غادروا غزة. ومع ذلك، في مايو للعام (2019)، ذكرت هيئة الإذاعة الإسرائيلية (كان) أن أكثر من 40 ألف مهاجر غادروا غزة في نفس الوقت من العام (2018). في حين قدرت الأمم المتحدة مغادرة حوالي (20 ألف) شخص ووفقاً لخبراء حقوق الإنسان في غزة، (70 ألف) شخص غادروا من فترة (2014) حتى (2020). فهذا يشير إلى أن الهجرة عالية، على الرغم من أن هذا تقدير تقريبي. بالنظر إلى عدد سكان غزة اليوم الذي يزيد عن مليوني نسمة،

فهذه نسبة عالية إلى حد ما، وكثير منهم من الشباب. يُعتقد أن الهجرة قد زادت في السنوات الأخيرة، خاصة منذ عدوان القوات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة بالعام (2014).³¹

4) الهجرة الفلسطينية بين الخطابات السياسية الإسرائيلية والفلسطينية:

يجد المطلعون على الخطاب السياسي الإسرائيلي أنه خلال السنوات الماضية خصصت حكومة الاحتلال ملايين الدولارات لتشجيع الفلسطينيين على الهجرة إما من الضفة الغربية المحتلة أو قطاع غزة، من خلال استغلال وضعهم الاقتصادي الصعب. هناك خطابات إسرائيلية تدعم الهجرة الفلسطينية المنظمة من غزة، وقد أكد العديد من السياسيين الإسرائيليين في أكثر من موقف أن إسرائيل تعمل منذ ما يقرب من سنوات لإيجاد دول مضيضة. وفقًا لأهرين (2019) في التايمز أوف إسرائيل، "إسرائيل مستعدة لتحمل تكاليف مساعدة سكان غزة على الهجرة، وستكون مستعدة أيضًا للنظر في السماح لهم باستخدام مطار إسرائيلي قريب من غزة للسماح لهم بالمغادرة إلى منازلهم الجديدة. البلدان المضيفة". تأتي الجهود الإسرائيلية، التي بدأت قبل العام (2013)، في وقت يتوق فيه شباب غزة إلى المغادرة.³² وكانت السلطات المصرية كانت قد أغلقت معبر رفح الحدودي مع غزة

لفترات طويلة بعد العام (2014) في أعقاب الاضطرابات السياسية في مصر، وبدأ تشغيل رفح منذ منتصف العام(2018)³³.

وبحسب موقع الشرق الأوسط (2019)، "بيانات من منظمات إغاثية دولية مرتبطة بالأمم المتحدة، في العام (2018)، غادر (60907) فلسطيني من قطاع غزة إلى مصر عبر معبر رفح، وعاد (37.075) منهم فقط إلى غزة". يعكس هذا الرقم التقديري أعلى هجرة طوعية من غزة في السنوات الأخيرة. كما سلط تقرير لصحيفة هآرتس (2019) الضوء على هذه الأرقام، موضحًا أن العديد من المغادرين يغادرون عبر وسطاء محليين يرتبون سفرهم، بينما يتم نقلهم بالقوارب من دولة إلى أخرى ثم وصولهم إلى أوروبا.³⁴

تحاول إسرائيل استغلال هذا الواقع وتريد تحويل الهجرة إلى هجرة "منظمة". وفقًا لبعض خطابات بعض المسؤولين الإسرائيليين، يقود مجلس الأمن القومي المبادرة منذ عدة سنوات. وقد نوقش عدة مرات في مجلس الأمن القومي، بل وتحدث مجلس الأمن القومي مع قادة أوروبيين وحتى مع دول أخرى في المنطقة ليسألهم عن استعدادهم لاستقبال الفلسطينيين الذين يريدون مغادرة غزة.

فمن خلال ممارساته التي تمس الشباب، يحجب الاحتلال الإسرائيلي هوية الفلسطينيين ويجبرهم على الهجرة، ويُجادل الإسرائيليون بضرورة إخلاء الأراضي المحتلة من سكانها، من خلال عدة إجراءات، بما يشمل:

- رفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني كشعب له خصائص اجتماعية واقتصادية وإمكانية التمتع بحقوقه السياسية، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، من خلال الادعاء بأن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني يعني القضاء على إسرائيل.
- دفع السكان للفرار، بشق السبل، حققت إسرائيل ذلك من خلال بث الرعب في نفوسهم وقتلهم ومهاجمتهم وتدمير قراهم ومنازلهم.
- التهجير المباشر وإخراج السكان العرب من ديارهم، فور احتلال أراضي العام (1967)، لجأت السلطات الإسرائيلية إلى عدة وسائل لإجبار السكان على الهجرة، بما في ذلك التهديدات والضرائب وارتفاع الأسعار.

*الخطاب الفلسطيني الرسمي حول هجرة الشباب

من المفترض أن تثبط السلطة الفلسطينية، وجميع المؤسسات والجمعيات الخيرية الفلسطينية الأخرى، هجرة أي فلسطيني خارج أراضي السلطة الفلسطينية، بغض النظر عن مستواه العلمي، بكل الوسائل الممكنة، وأن ترسي وجودها لمساعدتها على توفير فرصة عمل مناسبة، يعيش من خلالها بشكل مناسب.

من جهة أخرى، حثت الإخوة الفلسطينيين المقيمين في دول الجوار، وذوي الهويات المدنية على وجه الخصوص، على العودة إلى قراهم ومدنهم، والعيش بين آبائهم وأسرهم وأراضيهم وممتلكاتهم، ومساعدتهم على توفيرها، من خلال بناء مشاريع استثمارية كبيرة في جميع المجالات الصناعية والزراعية والصحية والإسكانية والتعليمية وغيرها. وبذلك يحافظون على أراضيهم وممتلكاتهم من الضياع والإهمال، ويساهمون في خدمة شعبيهم، ويطورون ويوسعون حجم التركيبة السكانية الفلسطينية على المدى القصير والمتوسط والبعيد أيضاً.

كما توضح الإحصائيات أنه منذ العام (2006) بدأت الهجرة تأخذ منعى خطيراً، حيث أن الشريحة أو المجموعة التي بدأت بالهجرة إلى

الخارج هي بشكل واضح المجتمع الأكاديمي وأصحاب الدرجات العليا، بسبب الاختناق الاقتصادي الخانق. الوضع والأزمة السياسية في البلاد نتيجة الحصار الدولي والإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين، والذي يحرمهم من الحد الأدنى من حقوقهم في حياة كريمة. كما ساهم الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني بشكل كبير في ذلك، ورافقت هجرة العقول الفلسطينية هجرة أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، حيث يمنع الاحتلال الإسرائيلي دخول حاملي جوازات السفر الأجنبية من الفلسطينيين، وهذا الإجراء تسبب في خسائر فادحة دفعتهم إلى التحرك لتصفية أعمالهم ومشاريعهم داخل فلسطين والعودة إلى البلاد التي كانوا يقيمون فيها سابقًا. كل هذه الإجراءات التعسفية التي يقوم بها الاحتلال تندرج في فئة حصر الشعب الفلسطيني في فرض أجندات سياسية تناسب إسرائيل ومصالحها دون التفكير بجدية في اتفاقيات السلام التي تتحدث عنها الحكومة الإسرائيلية عبر وسائل الإعلام العالمية التي تضلل الرأي العام العالمي³⁵.

* الانقسام الفلسطيني الداخلي وتدعيم الهجرة:

ففي (15 أغسطس 2005) -بدأت القوات الإسرائيلية انسحاباً أحادي الجانب من قطاع غزة الذي كان تحت الحماية المصرية في حرب العام (1967) وتركت المستوطنات والقطاع المكتظ بالسكان للسلطة

الفلسطينية، ولكن في (25 يناير 2006) -حماس تفوز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وتقطع إسرائيل والولايات المتحدة المساعدات عن الفلسطينيين لرفض حماس التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل³⁶.

وإلى جانب الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلور أيضاً واقع سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات على الضفة، وسلطة حماس منفردة على غزة تحت حصار شامل من الاحتلال الإسرائيلي، مع استمرار العدوان على غزة ومُعاناة دائمة لسكانه. منذ حدوث الانقسام، كان هناك العديد من الاتفاقات والمبادرات لإيجاد حل بين الطرفين، لكنها فشلت. كان أولها اتفاق القاهرة لعام (2006)، وانتهى بنفس الاتفاق مرة أخرى لعام (2017). وكل ذلك يعود لأسباب عديدة، منها فشل الحركتين في التعامل مع هذه المبادرات بمسؤولية وأمانة، حيث "يسعى كل جانب للتشكيك بشرعية الآخر". إلى جانب ذلك، اصطدمت المبادرات بإرث فتوي، حيث لم تصدر الأحزاب الفلسطينية أي مراجعات جادة للأخطاء السياسية التي ارتكبتها.

بدلاً من ذلك، هناك العديد من العوامل الناتجة عن تدخل القوى الخارجية، مثل انفتاح حماس على إيران وقطر وتركيا بحسابات

سياسية ساهمت بدرجة أو أخرى في إعاقة تنفيذ المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، إن لم يكن سبب في إحباطها.

إضافة إلى ذلك، يعتبر الانقسام الفلسطيني أمراً إيجابياً بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي الذي يُنفذ خطة "فرق-تسد"، وبالتالي يمكن القول إن الانقسام أصبح موضوع خلافات ومصالح وتنافس على السلطة، منذ الانقسام وحتى الآن، لا يزال الشباب الفلسطيني يعاني أكثر وأكثر من هذا الأمر. كما تستمر معاناة الشباب الفلسطيني من التهميش وعدم المشاركة في صنع القرار الفلسطيني بشكل عام. لكن هذا لا يرجع إلى عجز الشباب عن المشاركة، بل إلى خضوعهم لعملية ترويض الأحزاب السياسية على مدى سنوات طويلة، ناهيك عن تشويه المعرفة والديمقراطية والحكم الرشيد وغيرها من المفاهيم لدى الشباب.

هذا الانقسام وجهود المصالحة الوطنية غير المؤكدة لها أيضاً تداعيات خطيرة أخرى تؤثر بدورها على المجتمع الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية بشكل عام، وهو توقف المشروع الوطني الفلسطيني، وتأثيره على هجرة الشباب بشكل خاص. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية حول عدد المهاجرين الشباب، إلا أن هناك تقارير واستطلاعات رأي أجرتها جامعة الأقصى بمدينة غزة، أظهرت أن أكثر

من (50%) من الشباب سيكونون مستعدين للهجرة إذا أُتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك، وتراوح أعمارهم بين 18 عامًا وأكثر.³⁷

5) المكر الإسرائيلي لنهب الأرض: مشهد إخلاء مدينة يُطا -

في الثمانينيات، صنفت السلطات الإسرائيلية "مسافر يطا" في جنوب تلال الخليل على أنه "منطقة إطلاق النار 918"، وهي منطقة عسكرية مغلقة. منذ هذا الإعلان، يتعرض السكان لخطر الإخلاء القسري والهدم والنقل القسري. لم تعد قريتا خربة سرورة والخروبة موجودة بعد هدم منازلهما.

تم تصنيف حوالي (20%) من الضفة الغربية على أنها "مناطق إطلاق نار"، مما أثر على أكثر من (5000) فلسطيني من (38 تجمعاً)، وتعيش في مسافر يطا حالياً (215 أسرة) فلسطينية، بينهم نحو (1150) فرداً، (569) منهم أطفال.

في العام (1999)، أصدرت الحكومة الإسرائيلية أوامر إخلاء ضد ما يقرب من (700) فلسطيني من سكان مسافر يطا "للعيش بشكل غير قانوني في منطقة إطلاق نار"، مما أدى إلى طرد الجيش الإسرائيلي بالقوة معظمهم بتدمير أو مصادرة منازلهم وممتلكاتهم. تناقض هذا

الإخلاء مع أمر عسكري إسرائيلي قائم، والذي نص على عدم تطبيق القيود المتعلقة بمنطقة إطلاق النار على سكان المنطقة الحاليين .

بعد بضعة أشهر، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، ردًا على التماس قُدِّم نيابة عن السكان، أمرًا مؤقتًا يسمح لمعظم الناس بالعودة، بانتظار قرار نهائي من المحكمة. ومع ذلك، فإن وجود أوامر الإخلاء ترك السكان يعيشون تحت تهديد دائم بتدمير ممتلكاتهم وخطر الترحيل القسري.

في التماس قدمه إلى محكمة العدل العليا العام (2012)، أعاد الجيش الإسرائيلي تأكيد حقه في إخلاء ثمانية من التجمعات السكانية الثلاثة عشر من المنطقة، مع منحهم حق الوصول إلى الأرض للزراعة والرعي فقط في عطلات نهاية الأسبوع والأعياد اليهودية. طعن العمل القانوني والمساعدات الإنسانية والمناصرة في هذا القرار ووفرت حماية مؤقتة من الإخلاء القسري لسكان مسافر يطأ الفلسطينيين.

خلال جلسة استماع للمحكمة في أغسطس 2020، جادلت السلطات الإسرائيلية بأن المجتمعات الفلسطينية لم تكن من السكان الدائمين في المنطقة عندما تم إعلانها منطقة إطلاق نار، وبالتالي لا يحق لهم الاستمرار في العيش في منازلهم. في يوليو 2020، قُدِّم نص إلى المحكمة

لجلسة استماع للعام (1981)، أمر فيها وزير الزراعة آنذاك القوات الإسرائيلية بإنشاء مناطق تدريب في المنطقة لتهجير السكان الفلسطينيين .

في موازاة ذلك، تعرضت التجمعات السكانية في مسافر يطا لعدة موجات من أوامر الهدم منذ العام (1999)، بما في ذلك ضد القرى الواقعة خارج منطقة إطلاق النار .

في 4 مايو للعام (2022)، قضت محكمة العدل العليا بعدم وجود عوائق قانونية أمام الطرد المخطط للسكان الفلسطينيين من مسافر يطا لإفساح المجال للتدريب العسكري، مما يعرضهم فعليًا لخطر الإخلاء القسري والتهجير التعسفي والترحيل القسري، ومنذ صدور ذلك الحكم، كثفت السلطات الإسرائيلية على نحو متزايد بيئة قسرية للفلسطينيين في مسافر يطا:

- 18 مايو: أصدرت القوات الإسرائيلية أمرًا عسكريًا بحجز طريق للدوريات من مسارين في "منطقة إطلاق النار".
- 11-مايو و 1 يونيو 2022: هدم عشرات الفلسطينيين منازلهم في خربة الفخيت ومرقس. بالنسبة للبعض منهم،

كان الهدم في الأول من يونيو هو المرة الثالثة التي يفقدون فيها منازلهم في أقل من عام.

■ 7 يونيو: أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر هدم لجميع المنازل السبعة ومعظم المباني المعيشية في خربة التبان.

■ 10 يونيو: القوات الإسرائيلية تنتقل من منزل إلى منزل في معظم المجتمعات لتصوير وجوه السكان ووثائق الهوية ، مما أثار الخوف بين السكان من زيادة القيود المفروضة على الحركة.

■ 16 يونيو: بعد يوم واحد من الإعلان عن إجراء تدريب عسكري في المنطقة ، صدرت أوامر هدم إضافية لـ 20 مبنى في خلة العذبة.

■ 20 يونيو: بيان سلّمته القوات الإسرائيلية للمحامين في مسافر يطّا يشير إلى أن التدريبات العسكرية ستتم لمدة 4 أسابيع.

■ 21 يونيو: بدء تدريب عسكري بوضع الجيش أهدافاً قريبة من مناطق سكنية مأهولة داخل مسافر يطّا. منذ بدء التدريب العسكري، كانت هناك زيادة في القيود المفروضة

على حركة المجتمع من قبل القوات الإسرائيلية، حتى في الأيام التي لا يتم فيها التدريب

فيعتبر سكان مسافر يطا من بين الفئات الأكثر ضعفاً في الأرض الفلسطينية المحتلة ويعتمدون على المساعدات الإنسانية، بسبب نظام التخطيط التمييزي. أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بالهدم أو "وقف العمل" ضد معظم المنازل وحظائر الحيوانات والصهاريج والبنية التحتية المجتمعية على أساس أنها بنيت دون تصاريح بناء، والتي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها، مما يعيق تطوير السكن اللائق والبنية التحتية وسبل العيش.

تعيش المجتمعات في المنطقة بأكملها في حالة دائمة من الخوف. بالإضافة إلى التهديد بهدم منازلهم، تواجه المجتمعات أيضاً عنفاً من المستوطنين المقيمين في بؤرة استيطانية قريبة، الذين أغلقوا الطرق في المنطقة، وهاجموا الرعاة، وأشعلوا النار في أكوام القش ومناطق الرعي، مما يقوض أمنهم المادي، ويؤثر سلباً على الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية، وخفض مستوى معيشتهم، وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية. تعتبر أنشطة الرعي المصدر الرئيسي لدخل المجتمع، ولكن تم تقليل الوصول إلى المراعي بسبب النشاط العسكري

والاستيطاني. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على العلف، الذي زاد سعره بشكل كبير خلال الحرب في أوكرانيا.

علاوة على ذلك بلور الاحتلال أحد أساليبه المُستفزة في الاستيطان، ما أسماه "الاستيطان الرعوي" حيلة أبتدعها المستوطنون لسرقة أراضي الفلسطينيين الزراعية في مدن وقرى الضفة الغربية، عبر إطلاق ماشيتهم من الأغنام والأبقار لترعى في الأراضي التي ستصبح لاحقاً ملكاً للمستوطنين حيثما وضعت المشية أقدامها. لم يعد الاستيطان في الضفة محصوراً على تعديلات المستوطنين، بل بات في كل شبر تظاً أقدام مواشيهم، في نفس الوقت الذي يحرم الفلسطينيين من رعي أغنامهم وأبقارهم في المناطق التي يسرقها المستوطنون.

سيطر المستوطنون على "30 ألف" دونم من أراضي قرية المغير في رام الله بحماية جيش الاحتلال عبر البؤر الرعوية التي يسعى الاحتلال من خلالها لضم منطقة الأغوار في الضفة و إجبار التجمعات البدوية على الرحيل منها.³⁸

فتقوم المنظمات الإنسانية والجهات المانحة بتقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية في "مسافر يظاً" لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، ومنع نقلهم القسري. ومع ذلك، تعرقل

السلطات الإسرائيلية مثل هذه الجهود بإصدار أوامر هدم أو "إيقاف العمل"، ومصادرة المركبات والمعدات، والقيود المفروضة على الوصول المادي إلى الأراضي والعاملين في المجال الإنساني إلى المنطقة. فإن النقل القسري للمدنيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو داخلها محظور تمامًا بموجب القانون الإنساني الدولي، ولكن دون امتثال من إسرائيل لتلك القوانين.³⁹

*القانون الدولي وقضية مسافر يطا

تعتبر عمليات الإخلاء القسري الناتجة عن عمليات الهدم انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السكن اللائق والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والخصوصية. إذا تم تتبعها، فإن عمليات الإخلاء القسري التي تؤدي إلى التهجير يمكن أن ترقى إلى مستوى النقل القسري، وهو انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة وبالتالي يعد جريمة حرب. علاوة على ذلك، فإن أي إخلاء يتم تنفيذه في هذا السياق من شأنه أن يثير مخاوف بشأن التهجير التعسفي المحظور بموجب المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

فيما يتعلق بالنقل القسري، فإن مصطلح "قسري" لا يقتصر على القوة الجسدية، ولكنه قد يشمل التهديد باستخدام القوة أو الإكراه،

مثل ذلك الناجم عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استخدام السلطة ضد هذا الشخص أو أشخاصًا أو شخصًا آخر، أو من خلال الاستفادة من بيئة قسرية". وقد تم تضمين ذلك أيضًا في عناصر الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بتعريف التهجير والنقل القسري.



تسمح (المادة 49) من اتفاقية جنيف الرابعة بالإجلاء المؤقت للأشخاص المحميين من أجل أمنهم أو لأسباب عسكرية قاهرة. ومع

ذلك، فإن مناطق إطلاق النار الإسرائيلية تخدم الغرض الأساسي من التدريب العسكري، وفي حالة عدم وجود أعمال قتالية نشطة في الضفة الغربية المحتلة، فإن هذا لا يلبي عتبة الأسباب العسكرية الحتمية أو الضرورة المطلقة للعمليات العسكرية التي قد تبرر أي إخلاء للسكان. أو الاستيلاء على أو تدمير الممتلكات الخاصة. على أي حال، فإن أي إخلاء مسموح به يمكن أن يكون مؤقتًا فقط: وفقًا للمادة 49، "يجب إعادة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى منازلهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في المنطقة المعنية."

وبالمثل، يحظر القانون الدولي العرفي النقل القسري. وفقًا للقاعدة 129 من دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي الذي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "لا يجوز لأطراف النزاع المسلح الدولي إبعاد السكان المدنيين في منطقة محتلة أو نقلهم قسرًا، كليًا أو جزئيًا، ما لم يتطلب ذلك أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية ملحة."

إن استمرار عمليات إجلاء الفلسطينيين والتوسع الاستيطاني خلال خمسة وسبعين عامًا من الاحتلال يغير الواقع على الأرض، بما يتعارض مع القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي الملزمة قانونًا. يبدو أن قرار المحكمة العليا الصادر في 4 مايو بشأن مسافر يطا هو جزء من سياسة أوسع لإسرائيل في الأراضي التي تحتلها لاستخدام

مناطق عسكرية مغلقة، مما يؤدي إلى مصادرة وهدم أراضي ومنازل فلسطينية، وفي بعض الحالات للسماح بإنشاء وتوسيع المستوطنات. وتؤدي الحالات الموثقة لنقل الأراضي من مناطق إطلاق النار إلى المستوطنات إلى تفاقم هذه المخاوف⁴⁰.

الفصل الثاني

المقاومة الفلسطينية بين الماضي والحاضر

أولاً: التطور التاريخي للمقاومة الفلسطينية

إن تمرد الحركات الفلسطينية في شكلها الحالي يجسد كلاً من الاستمرارية والابتكار. هذه المنظمات التي تُعرف أساليبها العسكرية على أنها "حرب العصابات" تأثرت بشدة بالأفكار التي انبثقت من الصين وكوبا والجزائر وبشكل ملحوظ من فيتنام خلال الخمسينيات والستينيات. ولكن المصطلح العربي لمفهوم ربط "حرب العصابات" بأفكار أكثر عمومية هو "المقاومة"، بما يعني فعل جسدي ضد عدو. ومع ذلك، يجادل البعض بأن هذا لا يعكس المعنى الكامل للمصطلح وأن الترجمة الأكثر دقة ستكون "مبدأ القتال المستمر" أو "الحرب المستمرة".

وعلى الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين الإسلام والمقاومة، إلا أنه حسب الدراسات المتخصصة لرصد وتحليل الظواهر، فقد اكتسب مفهوم "المقاومة" تأثيراً غير مسبوق في الشرق الأوسط لينظر إليه على أنه نوع من التجسد الحديث لمصطلح الجهاد الإسلامي. فكرة المقاومة لا تجد أي تناقض بين هذين المفهومين. إلا أن مفهوم "المقاومة الفلسطينية" أكثر ديناميكية وتكيفاً وتراكماً، خاصة وأن

الهدف الاستراتيجي المشترك الفلسطيني المتمثل في تقرير المصير والسيادة على فلسطين قد تجلى جزئياً في "النمط الوطني" الفلسطيني العام للمقاومة. كان الجانب العسكري في سنواته الأولى هو الوسيلة الأولى لتحقيق هذا الهدف وشمل تكتيكات مختلفة⁴¹.

وعلى نحو آخر، فعلى الرغم من أنه من المعتاد أن ينسب أصل المقاومة الفلسطينية إلى الخمسينيات، إلا أن من يُدقق تاريخياً يصل لمعلومة يغفل عنها كثيرون، وهي أن المقاومة الفلسطينية بدأت قبل وقت طويل مع بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين وبلغت ذروتها في الثورة العربية (1930-1936)، شكلت هذه الانتفاضة الشعبية استمراراً للنضال العنيف القائم الذي يعود تاريخه إلى العام (1919) والذي كان يهدف إلى إفشال المخطط اليهودي لتقرير المصير. كانت الثورة العربية في جوهرها انتفاضة قومية عنيفة قام بها العرب الفلسطينيون ضد الحكم الاستعماري البريطاني لفلسطين، وعكست مطلباً للاستقلال ومعارضة الهجرة الجماعية لليهود.

ورغمًا عن المشهد السياسي المختلف، أظهرت الثورة العربية أنماط مقاومة مماثلة موجودة في الأشكال اللاحقة من النضال الفلسطيني، من بينها الهدف المتعمد للحصول على دعم الرأي العام الدولي للاعتراف به ككيان وطني مستقل، وإقناع المجتمع العربي الفلسطيني

بالانضمام إلى النضال -بشكل مباشر أو غير مباشر. لكن الفارق الرئيسي هو أنه على الرغم من الحفاظ على الرؤية الأيديولوجية نفسها، فقد افتقر الفلسطينيون خلال الثورة العربية إلى المنصات المؤسسية التي كانت ستسهل أهدافهم كما يمكن رؤيته في فترات لاحقة. على سبيل المثال، تم إنشاء الهيئة العربية العليا بعد أيام قليلة من اندلاع الثورة العربية، ومن ثم وجدت قيادتها صعوبة في السيطرة على فاعلين الثورة العربية ذاتها.⁴²

فقد اتفقت الدراسات السابقة على أربعة عوامل رئيسية مؤثرة في تطور شكل واتجاهات المقاومة الفلسطينية خلال مختلف الفترات الزمنية، ونذكر تلك العوامل على نحو من التفصيل فيما يلي:

أ) نوع وخصائص الفاعلين المنخرطين في المقاومة: فقد تم تصنيف منظمة التحرير الفلسطينية منذ الستينيات وحتى أوائل التسعينيات ومنظمة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ تحت مُسمي "الفاعلون العنيفون من غير الدول" (VSNA)، وتصنيف حماس، تحت مُسمي "جهة فاعلة شبه دولة"، وصولاً لدول ذات سيادة مثل سوريا وإيران.

علماً أنه على الصعيد السياسي، عارضت حركة الجهاد الإسلامي "مبادرة السلام" التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية (فتح)، أثناء

انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في مدينة الجزائر في منتصف نوفمبر 1988، ورأت في قبول منظمة التحرير قرار مجلس الأمن رقم 242 تنازلاً "عن جزء هام من فلسطين"، ينقل المعركة "من معركة مع العدو إلى معركة على الساحة الفلسطينية" وتمثل حركة الجهاد الإسلامي حالياً التنظيم الثاني في قطاع غزة، بعد حركة حماس، من حيث النفوذ الشعبي والقوة العسكرية لبعض التعاون بين الجناح العسكري لحماس "كتائب القسام"، والجناح العسكري للجهاد "سرايا القدس"؛ وعلى الرغم من كون حركة الجهاد تتفق مع حركة حماس في الكثير من الأهداف والمبادئ، ووقّعت معها في سنة 1992 "ميثاق الإخوة والتعاون"، فإن التنافس على النفوذ الذي يدور بينهما لا يخلو من احتكاكات في بعض الأحيان⁴³.

(ب) السمات الجغرافية للأراضي الفلسطينية: لقد أثرت التضاريس الجيوفيزيائية التي تجري فيها المنظمات الفلسطينية عملياتها القتالية بشكل كبير على أسلوب عملياتها العسكرية، وربما أثرت أيضاً على تبني أنواع بديلة من المقاومة. فنجد قطاع غزة صغير نسبياً ويفتقر إلى العمق اللوجستي، كما أنه مكتظ بالسكان مع وجود تنمية حضرية واسعة النطاق مفيدة للقوات الدفاعية بينما تجعل القتال

صعبًا على القوات المسلحة النظامية. وقد أثر وجود الجيش الإسرائيلي في غزة على نمط القتال الفلسطيني، حيث أدى ذلك، إلى جانب جغرافية غزة، إلى تعقيد إيصال الدعم العسكري من إيران وسوريا إلى القطاع (بالمقارنة مع لبنان على سبيل المثال)، نظرًا لعزلتها وبُعدها عن نقاط التوزيع الخارجية والرقابة الصارمة من قبل إسرائيل (وبدرجة أقل من قبل مصر) على الحدود. فكان على حماس تطوير منشآت لإنتاج الأسلحة محلية الصنع جنبًا إلى جنب مع شبكة إمداد لتهرب الأسلحة والذخيرة، مما سمح لها بالحفاظ على قدرتها العسكرية امام إسرائيل. وحدث أنه مع الانسحاب الإسرائيلي من غزة في أغسطس للعام (2005)، أصبحت الأرض أقل تعقيدًا بشكل هامشي مع تقليل المراقبة الإسرائيلية للأنشطة الفلسطينية.

على عكس غزة، باتت الضفة الغربية كيانًا سياسيًا منفصلاً تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بعد استيلاء حماس على قطاع غزة في يونيو العام (2007)، ومع ذلك، لا تزال الضفة الغربية أرضًا يحتلها جيش الدفاع الإسرائيلي، والتي كانت قادرة على تقليص أنشطة حماس العسكرية في الضفة

الغربية بشكل كبير خلال السنوات الأولى التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية في العام(2000). ويعزى هذا الانخفاض أيضاً إلى سيطرة السلطة الفلسطينية المتزايدة على منظمات المقاومة الفلسطينية الأخرى، طرق المقاومة الرئيسية التي تستخدمها السلطة اليوم هي المقاومة الدبلوماسية وتدويل القضية.

(ج) التجربة التاريخية والاحتكاك مع الخصم: تأثر التمرد الفلسطيني بالاحتكاك مع قوات الدفاع الإسرائيلية في ساحة المعركة، بدءاً من العمليات العسكرية المبكرة في الأردن ولبنان (معركة الكرامة 1968؛ نزاعات جنوب لبنان من 1978 إلى 1982)؛ خلال الانتفاضات الفلسطينية (1987 و 2000) والعمليات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عملية الدرع الدفاعي 2002 وعملية الرصاص المصبوب 2009). تظهر سلسلة من التصريحات التي أدلى بها القادة والمقاتلون الفلسطينيون تأثير هذه الحملات العسكرية على عملية تعلمهم. فتأثرت العمليات الفلسطينية بالمراقبة والتعلم من العمليات العسكرية الخارجية، بما في ذلك حرب لبنان الثانية.

(د) التكنولوجيا الجديدة: ساعدت التكنولوجيا الجديدة المقاومة العسكرية، بافتراض ان زيادة القدرات التكنولوجية، قد تُشكل حافز لتقليل استخدام وسائل غير عنيفة بديلة في النضال. افترض الفاعلون الرئيسيون الذين تم تحديدهم مع المقاومة أنهم لا يملكون القدرة على الوصول إلى التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل، وبالتالي طوروا نهج الحرب غير المتكافئة، على افتراض أنه في حين أن أحد الجانبين متفوق تقنيًا، يمكن تحقيق التكافؤ بين الجانبين، وأن المقاييس قد تتحول في الواقع لصالح الجانب الأضعف من الناحية التكنولوجية.

فقد حققت حركات المقاومة الفلسطينية تحسينات تكنولوجية كبيرة في وسائلها القتالية. تم تحقيق ذلك جزئيًا بشكل مستقل، على الرغم من أنهم تلقوا أيضًا دعمًا لوجستيًا وتمويلًا وتدريبًا وتعليمات من سوريا وإيران، حيث زودت إيران حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين بالمعرفة العملية وكذلك كميات هائلة من الأسلحة التي تم تهريبها إلى غزة. سمحت هذه الأسلحة للفلسطينيين ببناء عبوات ناسفة مماثلة لتلك التي استخدمها

حزب الله في لبنان. كما تم تهريب العناصر إلى خارج القطاع من أجل الخضوع لتدريب عسكري متقدم في إيران وسوريا ولبنان.⁴⁴

❖ ولمزيد من التمعن في المشهد الفلسطيني، يُمكننا تقسيم التاريخ الفلسطيني إلى فترات رئيسية لإظهار كيفية تطور أنواع المقاومة الفلسطينية زمنياً:

1) من أواخر الخمسينيات إلى الثمانينيات

الجهات الفاعلة الرئيسية العاملة في هذه الفترة كانت المنظمات الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية (بقيادة فتح والمنظمات اليسارية) المصنفة تحت مُسمي "الفاعلون العنيفون من غير الدول"، وقد كان مفهوم المقاومة العسكرية محوريًا في أيديولوجية هذه المنظمات الفلسطينية، حيث تم تطوير هذا النهج لأول مرة في الوثائق التأسيسية لحركة فتح في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي وعبرت هذه الكتابات عن انتقادات للاستراتيجية العربية في الصراع مع إسرائيل بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. كما سجلت تلك الكتابات رفض مؤسسو فتح الاستراتيجية العربية التي افترضت أن الجيوش العربية النظامية يجب أن تتحد أولاً وأن تكون مستعدة للقتال قبل الدخول في مزيد من الصراع العسكري مع إسرائيل.

علما بإن "حركة فتح" عند انطلاقتها استندت إلى اللاجئين في الشتات، من المعلمين والموظفين، كما استندت إلى الطلبة الفلسطينيين في البلدان العربية والأوروبية من أعضاء "الاتحاد العام لطلبة فلسطين" الذي تأسس في العام (1959)، كما أن "حركة فتح" لم تشهد عند تأسيسها إقبالاً على العضوية فيها، بل تمّ انتقادها من أطراف كثيرة بوصفها حركة "إقليمية" تقف في وجه الناصرية والوحدة العربية. ولم تنفتح آفاق العمل الواسعة أمامها إلا بعد انفراط عقد الجمهورية العربية المتحدة، في سبتمبر للعام (1961)، وانتصار الثورة الجزائرية، في يوليو للعام (1962)، حيث راحت تظهر لها خلايا في كل من قطاع غزة والأردن ومصر وسورية ولبنان والكويت وقطر والسعودية. وبوصفها حركة لاجئين، تعمل خارج الأرض الفلسطينية، كانت "فتح" بحاجة إلى دعم عربي، وجدته في البداية في الجزائر، منذ العام (1962)، ثم في سوريا اعتباراً من العام (1964). وقد تركت توجهات هذه الحركة تأثيراً على الحركات والأحزاب القومية العربية، حيث اندفعت "حركة القوميين العرب"، منذ مطلع الستينيات وبصورة تدريجية، للعمل على ضمان استقلالية أعضائها الفلسطينيين، كما راحت تحضّر لممارسة العمل المسلح. ومن جهة أخرى، بدأ أعضاء "حزب البعث" الفلسطينيون يضغطون، منذ

العام(1959) على قيادتهم القومية من أجل تشكيل إطار فلسطيني

مستقل.⁴⁵

وبالتوازي فقد اعتبر قادة منظمة التحرير الفلسطينية أن مثل هذه الحرب التقليدية غير مناسبة حيث فهم الفلسطينيون أن الحرب الكلاسيكية تهدف إلى انتصار عسكري محدود، بينما كانوا مهتمين بالتصفية الكاملة للمجتمع الصهيوني في الأرض المحتلة. وكانت "حركة فتح" قد نجحت، في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، في إدخال تعديلات على بنود "الميثاق القومي" لمنظمة التحرير المقرّ في الدورة الأولى للمجلس الوطني في مايو 1964، حيث عَرَفَ الميثاق القديم، فلسطين بأنها "وطن عربي"، شَدَّدَ "الميثاق الوطني" الجديد على أن فلسطين "وطن الشعب العربي الفلسطيني"، وعلى أن هذا الشعب هو "صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه"، وهو "يرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية". وتجاوباً مع هذا التوجه، حُذِفَ من بنود الميثاق الجديد البند الذي كان يشير إلى أن منظمة التحرير "لا تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية"، وجرى التأكيد على أن منظمة التحرير "مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير المصير فيه"⁴⁶. كما نص الميثاق الفلسطيني

لعام (1968) على أن: "اليهود الذين أقاموا بشكل طبيعي في فلسطين حتى بداية الغزو الصهيوني سيصبحون فلسطينيين"، وبالتالي سيسمح لهم بالبقاء في فلسطين إذا كانوا مستعدين للعيش بسلام.⁴⁷

شهدت سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات تطوراً في أساليب المقاومة المتلاحقة، وسجلت انتصارات مهمة على الصعيد الشعبي، ووثقت إنجازات مهمة مكنتها من تحديد أشكال النضال المناسبة، وفقاً للمعطيات والظروف الخاصة بكل مدينة وقريّة ومخيم، وعلى مستوى الضفة والقطاع ككل.⁴⁸ مع تزايد العمليات الفدائية في الضفة والقطاع وعلى الحدود، لم يخف الاحتلال قلقه منها، حيث اعترف وزير الحرب "موشيه ديان 1981-1915" أن "المقاومة نجحت فـي كسب شهرة دولية كحركة تحرير وطنية ثورية تقاـتل من أجل الحرية، وأن كره الفلسطينيين لإسرائيل يزداد، وبات همهم الأول التخلص من الاحتلال، وأن هؤلاء الفدائيين ليسوا مجرمين أو مأجورين أو أميين، بل يتحركون انطلاقاً من واقعية حقيقية وحماسة وطنية"، وكتبت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أنه لا ينقضي يوم دون حدوث عملية مسلحة، وأصبحت الضفة والقطاع قاعدة للفدائيين، الذين هاجموا تجمعات سكنية "إسرائيلية" مجاورة، وقتلوا العملاء، وقال أحد الضباط إن غزة أصبحت "مستودع أسلحة"، ويجب البحث في كل

شبر ب"البلدوزر" حتى يتم العثور عليها. فتميزت المقاومة داخل الوطن المحتل بحالة من المد والجزر وفقاً لظروف واعتبارات عديدة، تفاوتت بين مرحلة وأخرى، وشهدت هبات جماهيرية وانتفاضات شعبية واسعة متفاوتة الحجم والقوة.⁴⁹

عملياً، مثلت المقاومة الشعبية الفلسطينية نوع فريد من "حرب الشوارع" أو "حرب العصابات"، تقاتل فيها الجماهير العريضة بأبسط الأسلحة ضد جيش مدجج بأحدث الأسلحة، وباتت مقاومة لا تنحصر في ميدان واحد من ميادين الحياة، بل منتشرة على امتداد الضفة والقطاع، ووصلت إلى كل مؤسسة ومصنع ومدرسة وجامعة ومؤسسة تعاونية. ولعل ما ميز هذا الشكل من المقاومة الشعبية، تحمل الجماهير لمشاقها وصعوباتها وآلام الحياة اليومية المتواصلة من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمبعدين، وارتفاع نسبة الفقر في أوساطهم، لاسيما داخل الطبقة العاملة والكادحين. وفي الوقت الذي لم تعتمد المقاومة في سنواتها الأولى على الأسلحة التقليدية، إلا أنها لجأت إلى سلاح جديد تمثل في التحام شعبي لا مثيل له برفض الاحتلال، بكل الوسائل الممكنة للتعبير عن الرفض والغضب، وهي الوسائل والأدوات التي يمكن وصفها باللا-عنيفة في معظم الحالات بين تظاهرات شعبية والاشتباك الشعبي مع قوات الاحتلال، والإضرابات

الجزئية والشاملة، ثم الارتقاء لمرحلة الانتفاضات العنيفة، والعمليات الفدائية المسلحة، وكان من أصعب المعادلات في مسيرة المقاومة في تلك المرحلة التاريخية احتفاظها بوحدها، وتحقيق خطواتها التصعيدية في المجابهة والعصيان المدني، دون التحول إلى مقاومة مسلحة، ولم يكن عدم اللجوء للسلاح في بداية الأمر خوفاً أو جبناً، بل توجهاً منسجماً مع نهجها وأهدافها، وشكلت هذه المسلكية علامة فارقة، وهي من أصعب العلامات التي أثبتت مدى الوعي الجماهيري⁵⁰. فقد أعلن رئيس هيئة الأركان "موشيه ديان" "أن قواته تحكم الضفة والقطاع نهراً، فيما يحكمها الفدائيون ليلاً! وأن الوزن الأساسي للمقاومة لا يكمن في عملياتها فقط، بل في نجاحها في اكتساب أبعاد دولية كحركة وطنية تقاتل لأجل الحرية، وخلال السبعينيات والثمانينيات تطورت المقاومة نوعياً، واستخدمت مختلف الأدوات الميدانية لاسيما التفجير باللاسلكي، والعبوات التفجيرية، وتزايد إحراق المناطق الحرجية. وقد كانت قوى المقاومة دؤوبة على إصدار البيانات العسكرية التي تشير إلى عملياتها الفدائية، ولجأ الاحتلال للتقليل من خسائرها في صفوفه.

في صيف العام (1981)، اتبع الاحتلال استراتيجية جديدة، تمثلت في قصف جوي عنيف ومتواصل، مما استدعى رد المدفعية الفلسطينية على شمال فلسطين المحتلة، ووسع الفدائيون قصفهم مع استمرار

الغارات الجوية لتصل (42) مستوطنة ومدينة ومعسكر في "إسرائيل". وسقط في هذا القصف الذي انتهى بوقف إطلاق النار بوساطة عربية وأمريكية (2567) فدائياً بين شهيد وجريح، بعد أن أوجد قناعة لدى الاحتلال بأن القصف العنيف والاقتحامات المتكررة واستهداف المدفعية لن تجدي نفعاً أمام عمل المقاومة عبر القواعد المنتشرة في لبنان، مما استدعاه ليفكر بشكل جذري من أجل تصفية هذا التواجد نهائياً.⁵¹

*سمات المقاومة بين عامي (1967-1987): ركزت قوى المقاومة على إحياء الهوية الوطنية، والترويج للعمليات المسلحة، واقتصر عملها على القيام بدوريات في الأرض المحتلة، وتدريب المقاتلين. فعلى الرغم من العنف الإسرائيلي في استهداف الفدائيين في مرحلة ما بعد (حرب 1967) إلا أنها واجهت مقاومة شرسة من قبل القوات الأردنية ومقاتلي المقاومة الفلسطينية خلال "معركة الكرامة"، فتم (تدمير 29 مدرعة "إسرائيلية"، واستشهد 116 فدائياً، و61 من الجيش الأردني، و28 قتيلاً إسرائيلياً، و90 جريحاً، وتدمير 13 دبابة، وإعطاب 20 أخرى). ونظراً لأن المعركة جاءت بعد أقل من عام على هزيمة (1967) فقد اعتبرت انتصاراً كبيراً لفصائل المقاومة، وغدت أمل التحرير، وتسعى إلى تصفية دولة الاحتلال، لذلك اتجهت قلوب الفلسطينيين في الأرض

المحتلة والشتات إلى قوى المقاومة الصاعدة، وانضم الآلاف إلى صفوفها وقواعد تدريبها، وقطفت حركة فتح ثمار "الكرامة"، وفتحت الأبواب أمامها، فوعدت بدعم عربي، وتلقت تأييداً من بعض الدول العربية، وأخذ آلاف المتطوعين يتدفقون على معسكراتها .

فقد شهدت الأسابيع التالية لمعركة الكرامة، نمواً مطرداً في القوات الفدائية وصلت إلى (12 ألف) مقاتل، ثم (21 ألفاً) صيف العام (1968)، إلا أنه من سلبات الانخراط الشعبي في صفوف المقاومة، بالرغم من إيجابيات الظاهرة، أن كثرة الأعداد طغت على نوعية العنصر البشري المقاتل من حيث الكفاءة والأداء، لاسيما وأن تلك المرحلة تطلبت عملاً عسكرياً على طريقة "الكر والفر والحركة السريعة والتسلح بأدوات خفيفة"، دون حاجة لحشد بشري كبير، والزج بقوات مقاتلة ضخمة داخل ميدان المواجهة . وقد استغل الاحتلال وأجهزة مخابراته هذه الفجوة لزرع عدد كبير من عملائه لإحباط المقاومة وإفشال عملياتها، وازداد ذلك بعد معركة الكرامة، حيث دفع الاحتلال بمئات الجواسيس والعملاء نحو المقاومة، وقاموا بالكشف عن معلومات هامة، مكنت القوات الجوية الإسرائيلية من تنفيذ غارات دقيقة على قواعد الفدائيين . ولذلك شكلت حركة فتح نهاية العام (1967) وحدة خاصة لمكافحة التجسس سميت "جهاز

الرصد"، للقضاء والتخلص من العملاء، وتحويل بعضهم ضد الاحتلال، وأول من ترأسها فاروق القدومي، ثم خلفه صلاح خلف⁵².

على نحو آخر فقد شاركت قوى المقاومة الفلسطينية في حرب أكتوبر للعام (1973) حيث ركز الفدائيون على الجبهة السورية على مهاجمة طرق التعزيزات "الإسرائيلية"، وقصف العمق ومهام الاستطلاع. وانطلقت كتائب حطين الثلاث لتحتل شريطاً من التلال الاستراتيجية التي تألف منها الخط الدفاعي "الإسرائيلي"، وتسلمت الكتيبتان (412/413) عبر الشريط الأمني، وتسلمت السفوح لتهاجم المواقع على التلال، واحتفظت الوحدات السورية بمكتسباتها إلى حين وصول الطلائع المدرعة. وقامت كتيبتا لواء القادسية بمهام أمن المؤخرة، وشكلت قوة احتياط في القاطع الجنوبي، وسقط 44 شهيداً و65 جريحاً في صفوف جيش التحرير الفلسطيني، و20 شهيداً في صفوف 54 الفدائيين⁵³.

أبرز العمليات الفدائية بين عامي 1967-1987⁽⁷²⁾

الجهة المنفذة	اسم العملية	التاريخ	النتيجة
فتح	عملية سافوي	1975/3/6	100 من القتلى والجرحى
فتح	عملية كمال العدوان (دلال المغربي)	1978/3/11	37 قتيلاً، و 82 جريحاً
الجبهة الشعبية	اختطاف الطائرات	1972/5/30	31 قتيلاً، و 80 جريحاً
الجبهة الشعبية	عملية الخالصة	1974/4/11	18 قتيلاً، و 15 جريحاً
الجبهة الشعبية القيادة العامة	عملية الطائرة الشراعية	1987/11	-----
الجبهة الديمقراطية	عملية ترشيحا	1974/5/15	27 قتيلاً، و عشرات الجرحى
الجبهة الديمقراطية	عملية بيسان-طبريا-عين زيف-القدس	1977/8/4	-----
أيلول الأسود	عملية ميونيخ	1972/9/5	11 قتيلاً من الرياضيين الإسرائيليين
أسرة الجهاد	عدة عمليات	حتى عام 1980	عشرات الجرحى
التيار الإسلامي	إعداد سري تم اكتشافه	1987-1982	-----
حركة الجهاد الإسلامي	عملية باب المغاربة	1986/10/16	80 من القتلى والجرحى

وعلى صعيد المقاومة داخل الأرض المحتلة، جاءت الإجراءات "الإسرائيلية" بداية السبعينيات فعالة بصورة متزايدة، ودفع هذا بحركات المقاومة لإحياء أسلوب "الدوريات المطاردة"، وهي المجموعات الفدائية المتنقلة التي ظهرت في جبال الضفة الغربية، لمهاجمة قوات الاحتلال بين حين وآخر، وإقامة شبكات سرية جديدة في القرى والبلدات. إلا أن عمليات تدريب المجموعات الفدائية الجديدة

وتموضعها وتموينها واجهت تحديات كبيرة من الناحيتين الإدارية واللوجستية، وأنشئت خمس دوريات مطاردة في الضفة الغربية خلال عامي (1974-1975) وقد منعت الأحوال الصعبة، والافتقار للتنظيم القوي، والضغط "الإسرائيلي" المستمر، من مضاعفة عددها، ودفع بها للفرار بالتدرج نحو الأردن في الفترة (1975-1977)، فوصل معدل العمليات في الأرض المحتلة إلى عملية واحدة يومياً فقط، من تفجير قنابل يدوية، واستخدام الأسلحة الفردية ضد الجنود.

جدول إحصائي بعمليات المقاومة بين 1972 - 1981⁽⁷³⁾

السنة	لبنان	سوريا	الأردن	غزة وسيناء	قناة السويس	الضفة الغربية	"إسرائيل"	خارج البلاد	إجمالي
1972	30	122	8	65	6	22	18	20	291
1973	33	106	3	32	476	40	28	34	752

خلال السبعينيات وخاصة بعد حرب أكتوبر 1973، تم تبني نوع إضافي من المقاومة، وهي المقاومة الدبلوماسية، حيث أدركت قيادة فتح أن الاعتماد الحصري على حرب العصابات لا يحقق أهدافها وأن الكفاح المسلح يجب أن يكمل بالوسائل الدبلوماسية، وبدأ التفكير بأن أي أرض تُعرض على الفلسطينيين من خلال الوسائل الدبلوماسية سيتم قبولها كمرحلة نحو تحرير فلسطين. من خلال هذا القرار، تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن مبدأ عدم التفاوض مع إسرائيل، ومهدت من الناحية العملية الأرضية لسياسة التسوية.

ساهمت جميعها في قرار الفلسطينيين بتوسيع نطاق نضالهم من خلال تضمين جبهة سياسية، والمقارنة بين النهج الأولي للكفاح المسلح (كما في أوائل الستينيات) وتلك الخاصة بالمراحل الأخيرة تكشف عن عدة اختلافات مهمة: بينما كان يُنظر إلى الكفاح المسلح في الأصل على أنه وسيلة لتحقيق غاية، أي تدمير الدولة الصهيونية، إلا أنه بات فيما بعد وسيلة لبلوغ وسيلة أخرى، وهي إشراك السلطة الفلسطينية في عملية دبلوماسية.

وبالتالي، إذا توصلت إسرائيل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية، فإن الكفاح المسلح سيصبح غير ضروري، ولا شك في أن "مجد" الكفاح المسلح في نسخته الأصلية الحصرية قد تضاعف تدريجياً بالنسبة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حيث نالت اعترافاً دولياً واسع النطاق وأصبح النهج الدبلوماسي هو الاستراتيجية المركزية مع محدودية العمليات العسكرية لها. وشهدت هذه الحقبة التوسع الأول للمقاومة إلى ما بعد الوسائل العسكرية التقليدية وبدء المقاومة الدبلوماسية مع خيار المفاوضات التي كانت سترافق منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية خلال السنوات اللاحقة.⁵⁴

(2) من الثمانينيات حتى العام (2010):

في بداية هذه الفترة كان الفلسطينيون بقيادة فتح نسقوا جهودهم في حملة متكاملة جمعت بين المقاومة الدبلوماسية والعسكرية. خلال الثمانينيات، دخل لاعبون آخرون مشهد المقاومة مثل الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وحركة حماس التي تنافست فيما بعد مع فتح، أولاً على قيادة برنامج المقاومة ثم على احتكار تمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً.

في النصف الأول من الثمانينيات تأسست حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، المدعومة بشكل كبير من إيران، في غزة تحت قيادة الدكتور فتحي الشقاقي، واكتسبت أعداداً ونفوذاً طوال الثمانينيات، وعمل أعضاء الحركة في ظل التزام قوي بقانون أيديولوجي صارم. تمتعت الحركة بشعبية خاصة بين الشباب الفلسطيني، حيث كانت مستوحاة من الثورة الإسلامية في إيران، أعلنت الجهاد الإسلامي هدفها تحرير كل فلسطين من خلال الجهاد وإقامة دولة فلسطينية إسلامية، مُختلفة في ذلك الهدف عن حماس التي خلطت التحرك السياسي بالعسكري، وركزت الجهاد على النشاط العسكري مع "سرايا القدس" التابعة لها، دون استثمار أي موارد في الأنشطة الاجتماعية أو السياسية. وفي منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

حلت الجهاد الإسلامي في فلسطين محل حماس باعتبارها الجماعة الأكثر هيمنة وتنفيذاً للعمليات داخل إسرائيل، فقد نفذوا سلسلة من الهجمات العسكرية الناجحة في المدن الرئيسية في إسرائيل⁵⁵.

على نحو آخر فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد مرت بظروف سيئة عامي (1983-1984)، والانشقاق الذي عصفت بحركة فتح التي هي جوهر منظمة التحرير، أدى ذلك إلى تفاقم الضغوط "الإسرائيلية" لاغتنام الفرصة وتميرير المؤامرات السياسية المرفوضة سابقاً، وعلى رأسها "روابط القرى، وهي "فكرة" أرئيل شارون" عندما كان وزيراً للحرب في حكومة "بيغن" للعام (1981) وجاءت تحت مسمى تنمية الريف الفلسطيني في الضفة الغربية، تمهيداً لمنح حكم ذاتي للفلسطينيين وفق اتفاقية "كامب ديفيد"⁵⁶.

وعلى سبيل المثال في إطار مساعي التخطيط للحكم الذاتي للفلسطينيين: في مطلع سبتمبر للعام (1982)، طرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مشروعاً لتسوية سياسية تقوم على اشتراك الأردن والفلسطينيين، دون الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، في مفاوضات مع إسرائيل بهدف تمكين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من "التمتع بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة"، وإجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية تثبت خلال فترة انتقالية، تمتد على مدى

خمس سنوات، "كون الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم، وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكّل تهديداً لأمن إسرائيل".

ومع أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تعلن رفضها القاطع لتسوية سياسية يكون سقفها الحكم الذاتي، وسعت إلى الانفتاح في تلك الفترة على كلٍ من الأردن ومصر، كي يساعداها على الخروج من حالة الضعف الذي صارت تعاني منه، إلا أن أبواب التسوية السياسية بقيت موصدة أمامها، وانشغلت الدول العربية بالحرب العراقية-الإيرانية وتداعياتها، ولم تنفتح آفاق جديدة أمام منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد انعقاد الدورة الـ(18) للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في أبريل لعام (1987)، التي أنهت الانقسام في صفوفها، واندلاع الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ديسمبر للعام (1987).⁵⁷

كمنافس لحركة الجهاد الإسلامي وفتح، فقد تأسست حركة حماس أيضاً بالعام (1987) كحركة تحرير ضمن النضال الوطني الفلسطيني إلى جانب تلك الحركات التي دافعت عن التحرر الوطني على أساس القيم العالمية مثل الحق في تقرير المصير. بدأت حماس مسيرتها بإعلان الجهاد صراحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، معتمدةً على بنيتها التحتية الاجتماعية.

وشكل اندلاع الانتفاضة الأولى في ديسمبر للعام (1987) مرحلة جديدة بظهور نوع آخر من المقاومة وهي المقاومة الشعبية، حيث اتي تحرك الفلسطينيين في ذلك الوقت إلى أنهم تعبوا من انتظار المبادرات السياسية الخارجية والدور العسكري المحدود الذي ألزمتهم به منظمة التحرير الفلسطينية في السنوات السابقة، وأدرك الشارع الفلسطيني أن الإسرائيليين بدوا غير قادرين على السيطرة على الهجمات غير المسلحة من قبل المقاومة التي كانت تستخدم فقط أدوات بسيطة وبدائية مثل الزجاجات والحجارة، إلا أن تحرك الشعب نفسه كان كثيف.

فمنذ حلول منتصف الثمانينيات كان الغضب الشعبي مُستشيط، ومُحفز للمقاومة، إلا أن القيادة المحلية كانت تتعامل أيضاً مع الجوانب "العسكرية" وتوجه الناس بعدم استخدام الأسلحة. كان الدافع وراء هذا القرار هو تجنب إعطاء الإسرائيليين ذريعة لاستخدام القوة المميتة والحفاظ على ما يسمى بالصورة غير المتكافئة للفلسطينيين العزل في مواجهة القوات الإسرائيلية المدججة بالسلاح. تغير هذا القرار عندما استغلت حماس الانتفاضة وشددت على الأهمية القصوى "للمقاومة العسكرية" باستخدام أساليب أكثر فتكاً، تعتمد أساساً على حرب العصابات. على الرغم من أن الجهاد الإسلامي

في فلسطين قد نشأ عن فكرة التفجيرات الانتحارية الفلسطينية، إلا أن حماس هي التي نفذت هذه العمليات لأول مرة (ابريل 1993). وقد استخدم الفلسطينيون هذا الأسلوب "الجديد" حينها بعد إحباطهم المتزايد من عدم إحراز تقدم في الدبلوماسية والمفاوضات (عدم تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر مدريد عام 1991)، وأدركت حماس الأهمية الاستراتيجية لهذا النوع من الهجمات.

إلى جانب المقاومة العسكرية التي تستخدمها المنظمات الفلسطينية، أصبح النشاط الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في النهاية أسلوب العمل الأساسي للمنظمة. وصل هذا الاتجاه ذروته في العام (1993) بتوقيع اتفاق أوسلو، "إعلان المبادئ" من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضع توقيع الاتفاق حماس في خطر أن تصبح عفا عليها الزمن مع التنفيذ الوشيك للحكم الذاتي الفلسطيني وترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في المناطق، كما أصبح الكفاح المسلح من قبل حماس وسيلة للتنظيم لضمان استمرار وجودها في مواجهة محاولات السلطة الفلسطينية للحد من عملياتها.

في التسعينيات وأوائل الالفينات كانت المقاومة الفلسطينية تهدف إلى إلحاق أعداد كبيرة من الضحايا بين المستوطنين والقوات المسلحة باستخدام مفجرين انتحاريين ومختلف العبوات الناسفة أو العبوات

الناسفة على جانب الطريق. تم تسهيل اختيار استخدام الانتحاريين كعنصر أساسي في الحرب غير المتكافئة من خلال التوفر الكبير للمتطوعين والأثر الكبير لهذا التكتيك على الروح المعنوية ووسائل الإعلام الإسرائيلية.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى (سبتمبر 2000) عادت فتح إلى الكفاح المسلح، هذه المرة بشكل رئيسي من خلال التنظيمات الفرعية التي يقودها 'كتائب شهداء الأقصى' التي كانت بمثابة الجناح العسكري لحركة فتح التي نفذت عمليات داخل إسرائيل، وأعتبر المراقبون الكتائب هي التنظيم الرائد في الضفة الغربية.⁵⁸

ومنذ العام (2001)، شملت الحرب الفلسطينية استخدام صواريخ باليستية عالية المسار (SSM) وقاذفات صواريخ أرض-أرض (SSR) والتي تتمثل مزاياها في بساطتها التقنية وتكلفتها المنخفضة وقدرتها على اختراق عمق أراضي العدو دون إحداث رد فعل كبير، وبالتالي خلق تأثير الاستنزاف والردع المستمر. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير تكتيك جديد إلى جانب نظام الصواريخ، مع الأنفاق التي كانت تستخدم سابقًا كطرق لتدريب الأسلحة والمقاتلين الآن مفخخة بالمتفجرات لمنع الجيش الإسرائيلي من اختراقها.

خلال السنوات التالية، أدت الروابط الوثيقة بين القيادة "الخارجية" (في سوريا آنذاك) وإيران إلى ظهور الوضع الذي بدأ فيه الجناح العسكري لحركة حماس في قطاع غزة في تلقي التمويل والتوجيه المهني من أجهزة المخابرات الإيرانية. في أغسطس من العام (2005)، تم تعزيز الجناح العسكري لحركة حماس بعد التأكيد على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة. كان مفهوماً أن استكمال هذه العملية سيؤدي إلى صراع على السلطة داخل القطاع.

وقد وصف تطور المقاومة العسكرية لحماس في هذه الفترة من قبل أحد قادة الحركة موسى أبو مرزوق: "... واصلت حماس مقاومتها بطرق مختلفة، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، وعدم وجود اتصال مباشر بين الإسرائيليين وقوات المقاومة. تم استخدام تقنيات واختراعات جديدة مثل الصواريخ. أعني أنه كانت هناك مرحلة تفجير السيارات، وبعدها جاءت مرحلة التفجيرات الانتحارية، إضافة إلى أن تأثيرها على المجتمع وانعكاساتها على السيادة أهم من التفجيرات الانتحارية، فالصواريخ هي تعبير عن تصميمنا على إنهاء الاحتلال والفوز بالتحرير... الجميع متورط في إنتاج صواريخ القسام، والتي يتم إنتاجها في المطابخ، وبهذه الطريقة فقط يمكننا مقاومة الاحتلال ..."

بعد إنجازاتها الهامة في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في يناير لعام (2006)، قامت حماس بتغيير مفاجئ في وضعها من كونها جماعة معارضة مسلحة خارج "النظام القائم" إلى حزب سياسي حكومي. فتناقض الدور الجديد لحماس كلاعب سياسي مع دورها التقليدي كـ "حراس شعلة المقاومة"، وكان عليهم باستمرار إجراء تعديلات من أجل سد الفجوة بين التزامهم العسكري والتزامهم السياسي.⁵⁹

على عكس فتح التي تخلت لفترة زمنية ليست بالقصيرة عن المواجهة العسكرية لصالح المفاوضات السياسية، فلم تتخل حماس أبدًا عن المقاومة العسكرية خلال تلك الفترة لصالح الوسائل الدبلوماسية، بل استخدموا الورقة العسكرية للضغط على الجانب الإسرائيلي لتعظيم مكاسبهم السياسية، وروجوا لفكرة أن انخراطهم في السياسة سيؤدي إلى التحرير الشامل لفلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، على أن تدعم مشاركتهم السياسية المقاومة والانتفاضة التي تبناها الشعب الفلسطيني كخطة استراتيجية لإنهاء الاحتلال، وعلى الرغم من مسؤولياتها السياسية، استمرت حماس في تسليح نفسها استعدادًا للصراع المقبل مع إسرائيل.

كان أسلوب عمل حزب الله اللبناني نموذجاً يحتذى به بالنسبة لحركة حماس، فبعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في يونيو من العام

(2007)، تمكنت من الاستفادة من المعرفة العملية التي اكتسبها حزب الله نتيجة للحرب في لبنان، وتضمنت هذه المعرفة المهارات التقنية اللازمة لتركيب عبوات ناسفة مماثلة لتلك المستخدمة في حرب لبنان الثانية.

استمر الدعم الإيراني على شكل أسلحة وخبرات مهربة إلى قطاع غزة، بما في ذلك صواريخ بمدى 20-40 كم، وكذلك صواريخ مضادة للدبابات. تم استخدام القدرة العسكرية لحماس خلال عملية الرصاص المصبوب التي بدأت في أواخر ديسمبر لعام (2008) وانتهت في أوائل يناير لعام (2009)، واستند المفهوم الدفاعي لقطاع غزة إلى إلحاق أعداد كبيرة من إصابات في صفوف القوات الإسرائيلية، من خلال تقليل الاحتكاك في المناطق المفتوحة وشن حرب مدن في مناطق مكتظة بالسكان. وداخل هذه المناطق، سيواجه الجيش الإسرائيلي ألغامًا أرضية وقناصة وصواريخ مضادة للدبابات وعبوات ناسفة وانتحاريين. جعلت حماس تقنيات الاختفاء الخاصة بها أكثر تعقيدًا عندما استخدمت الأنفاق على نطاق واسع وأخفت مقاتليها بين السكان المدنيين. في الوقت نفسه، حاولت حماس إضعاف الجبهة الداخلية لإسرائيل، من خلال استمرار إطلاق الصواريخ حتى أثناء العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي. كما استخدمت حماس وسائل

الإعلام على نطاق واسع من أجل تقويض شرعية العملية الإسرائيلية. بناءً على حيثيات حرب لبنان الثانية، قدرت حماس أن إطلاق النار المستمر من شأنه أن يقوض إحساس إسرائيل بالإنجاز العسكري ويؤدي إلى الإحباط والتصور بأن الجيش الإسرائيلي قد فشل في مهمته.⁶⁰

3 من العام (2010) حتى العام (2014):

في حين لعبت الدعاية دائمًا دورًا مهمًا في النضال الفلسطيني، فقد تميزت هذه الفترة بتطبيق أكثر كثافة بشكل ملحوظ لدعم التحريض ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبذلت المنظمات غير الحكومية (الفلسطينية والأجنبية) جهودًا متزايدة باستمرار لتعزيز المقاطعة والعقوبات وسحب الاستثمارات من إسرائيل، بنية عزل إسرائيل ونزع الشرعية عنها. من بين هذه المنظمات حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات بهدف الضغط على الأفراد لتشجيع المقاطعات الثقافية والاقتصادية لإسرائيل؛ والضغط على المنظمات والمؤسسات لوقف الاستثمار في إسرائيل والضغط على الحكومات أيضاً لتشجيع العقوبات. وصلت معركة نزع الشرعية عن إسرائيل إلى ذروتها بعد إبحار "أسطول الحرية لغزة" في مايو من العام (2010) وما تلاه من أساطيل خلال عامي (2010 و 2011). في تلك الأثناء ساد المنطقة فكرة

الدولة على أساس إسلامي مطلق، وتمدت حماس علاقاتها آنذاك مع تركيا والإخوان المسلمين في مصر بجانب الرعاية الإيرانية في الأساس.

ولكن الجدير بالذكر أنه في ظل حكم حماس في سياق أسلمة قطاع غزة، أدى لاختلاط أوراق المقاومة الفلسطينية بمظاهر ومسارات الجماعات الإرهابية، فتزايد وجود جماعات تابعة للقاعدة فكرياً وتنظيمياً، ورأوا أن سياسة حماس مقيدة للغاية وقد ملأت إلى حد ما الفراغ الذي ظهر من وجهة نظرهم، وبعد سقوط مبارك في مصر في يناير من العام (2011)، أصبح من السهل على هذه الجماعات التحرك عبر شبه جزيرة سيناء وعبور الحدود من مصر إلى غزة.

وكانت الجماعة السلفية الأبرز هي "مجلس المجاهدين في ضواحي القدس" الذي أصبح معروفاً بعد أن أعلن مسؤوليته عن هجوم على أهداف إسرائيلية على حدود سيناء في يونيو من العام (2012). ويعتبر أسلوب عمل الجماعة الأساسي هو الغارات عبر الحدود، على عكس حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين، فكان التركيز الأساسي لمجاهدي شوري أقل على الإنجازات العسكرية ضد إسرائيل، وإنما كان التنظيم معني أكثر بنشر فكره في الساحة الفلسطينية وتجنيد متطوعين للجهاد العالمي.

وكان هناك ايضاً جماعة أكثر هامشية، حيث أعلنت أنصار الجهاد والقاعدة في شبه جزيرة سيناء عن تشكيلها في العام (2011)، وتعهدا بـ "الوفاء بيمين" أسامة بن لادن والقاعدة. وأعلن التنظيم مسؤوليته عن عدة هجمات على خط أنابيب الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل الذي يعبر شبه جزيرة سيناء، فيما ترفض الحركات التابعة للجهاد العالمي داخل الأراضي الفلسطينية فكرة المقاومة ضد قوات الاحتلال، بل تشمل أيضاً اكتساب الشرعية من المجتمع الدولي وإعطاء هذه الأسبقية على شرعية المقاومة المدعومة بالحق الفلسطيني في حد ذاتها. لذلك استخدموا مصطلح "الجهاد"، وليس المقاومة. لا تزال أنشطتهم العسكرية واسعة النطاق، ولا تولي سوى القليل من الأهمية أو لا تعطي أي أهمية على الإطلاق للاعتبارات السياسية أو الاجتماعية.⁶¹

(4) المقاومة الفلسطينية والربيع العربي

جدد ما عُرف بالـ "ربيع العربي" أهمية المقاومة الشعبية اللاعنيفة، فكرة الاحتجاج الشعبي البعيد عن الكفاح المسلح، فعل إدارك الشباب في المجتمعات العربية أن لديهم القدرة على تغيير واقعهم ويمكنهم تنظيم أنفسهم من خلال الشبكات الاجتماعية وتغيير الخرائط السياسية من خلال الاحتجاجات الجماهيرية اللاعنيفة. وفي ذلك

السياق، فإن تصريح زعيم حماس ورئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل في نوفمبر للعام (2011)، بأن الاحتجاج الشعبي لديه "قوة تسونامي"، جدير بالملاحظة بشكل خاص، كما أنه قال "نحن وفتح لدينا حالياً أساس مشترك يمكن العمل عليه، مع يجري هذا الاحتجاج الشعبي الذي يعبر عن قوة الشعب'.

بصفتها فاعلاً شبه دولة، تدرك حماس أهمية الرأي العام وضرورة أن تكون مسؤولة أمام السكان الذين تمثلهم. لذلك، أتبعت حماس سياسة ضبط النفس العسكري في غزة التي تحاول المناورة بين النهج الجهادي والمطالب والقيود العامة التي تعمل في ظلها، وذلك النسق من السياسات يخلق جوّاً يفضي إلى سياسات براغماتية، بما في ذلك محاولة لتجنب إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالبنية التحتية لقطاع غزة والسكان هناك نتيجة للرد العسكري الإسرائيلي.

كما حاولت حماس التنسيق مع المنظمات العسكرية الأخرى العاملة داخل غزة، بينما امتنعت حماس نفسها عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. فقد سمحت للمنظمات الأخرى بمواصلة ذلك، بما في ذلك الجهاد الإسلامي، وجهة المقاومة الشعبية، والجناح العسكري لفتح والجماعات السلفية الجهادية المنتمية لفكر القاعدة. وقد حاولت حماس الترويج لهجماتها "ذات التوقيع المنخفض" دون إعلانها تحمل

المسؤولية كجزء من التزامها بالكفاح المسلح، ويشمل ذلك تنفيذ هجمات إرهابية داخل إسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء.

كما استفادت حماس من الهدوء النسبي بعد العمليات العسكرية مع إسرائيل من أجل إعادة التسلح في أسرع وقت ممكن. على الرغم من أن حماس بذلت الكثير من الجهد في تهدئة الديناميكية المتقلبة، إلا أن التجربة السابقة كشفت أنها كانت مسألة وقت فقط حتى الجولة التالية من الصراع. كما يشير الجزء الثاني من تصريح مشعل المذكور أعلاه، فإن حماس لم تتخل عن الكفاح المسلح ضد إسرائيل. " طالما أن أرضنا محتلة، فلدينا الحق في الدفاع عن أنفسنا بأي وسيلة، بما في ذلك الكفاح العسكري. "

في الواقع، تم انتهاك ضبط النفس في نوفمبر 2012 مع بدء عملية عسكرية استمرت ثمانية أيام في غزة، وسبقت هذه العملية فترة من الهجمات الإسرائيلية-ال فلسطينية المتبادلة. بعد ذلك بعامين، انطلقت عملية عسكرية أخرى (عملية حافة الحماية)، مع كون حماس كانت بوضع معقد حينها حيث مرت بعزلة إقليمية وأزمات سياسية ومالية، فشككت تلك العملية العسكرية فرصة لاستعادة سمعتها كحركة مقاومة فعالة. بالإضافة إلى ذلك، أعطيت حماس الفرصة لإظهار القوة تجاه إسرائيل وكذلك في الساحة الفلسطينية. أظهرت هاتان

العمليتان العسكريتان ولو شكلياً، عدم وجود تحول كامل من المقاومة المسلحة إلى إضفاء الطابع المؤسسي الكامل.

رغم عن مُحاولات حماس لإقناع الفلسطينيين بأنهم خير وكيل، إلا أنه كان هناك عدة ملامح لانتفاض الشعب الفلسطيني ذاته على حماس وسياساتها:

❖ حركة "15 آذار الفلسطينية": حيث اجتمعت مجموعة من النشطاء الشباب في فبراير (2011) بمقهى في مدينة رام الله بالضفة الغربية للتخطيط لمسيرة، ورتبوا محادثة عبر سكايب مع أربعة نشطاء من قطاع غزة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية وكفاءة لإشعال الشارع الفلسطيني. في 15 مارس لعام (2011)، نظمت الحركات والمجموعات الشبابية مسيرات سلمية حاشدة واحتجاجات غير عنيفة للوقوف ضد الانقسام والصراع بين حماس وفتح في قطاع غزة والضفة الغربية. عُرفت هذه المجموعات باسم حركة 15 آذار، التي استخدمت أدوات مختلفة لشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة لتنظيم الاحتجاجات. وقد كانت هذه الاحتجاجات أول مسيرات منظمة تنظيماً جيداً في قطاع غزة والضفة الغربية منذ العام (2007)، حيث شكلت "حركة شباب 15 آذار" تحدياً حقيقياً لحماس وفتح،

لدرجة ان اجبرت الحركة رئيس وزراء حماس، إسماعيل هنية، على دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة غزة، واستجاب للدعوة بشكل إيجابي. كان هذا الرد السريع والإيجابي محاولة من حماس وفتح لمراعاة احتجاجات الشباب السلمية وجهودهم لتوحيد المجتمع الفلسطيني. كان من الواضح أن حركة 15 آذار استلهمت من التغيرات الإقليمية. لكن الحركة الشبابية كانت أيضاً جزءاً من سلسلة الجهود السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي التي ظهرت في مناطق مختلفة من قطاع غزة والضفة الغربية خلال السنوات القليلة الماضية. لقد تعلم العديد من أعضاء حركة 15 آذار بالفعل دروس غاندي ومارتن لوتر كينغ في استخدام المقاومة اللاعنفية، وواصلوا جهودهم ضد الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية، وكذلك ضد الجدار الأمني في قطاع غزة.

فقد شارك الشباب بنشاط وبشكل منتظم في الاحتجاج السلمي على الاستيطان والجدار العازل الإسرائيلي. بدأت هذه المبادرة قبل الربيع العربي، وكان معظم المتظاهرين ضد الأسوار والاستيطان الإسرائيليين ينتمون إلى مجموعات شبابية. لقد لعبوا دوراً في تشكيل وجهات نظر وتوجهات المواطنين بشكل عام والشباب بشكل خاص تجاه الربيع العربي⁶².

❖ في نوفمبر للعام (2013)، في أعقاب الإطاحة بالرئيس المصري مرسي-وهو عضو في جماعة الإخوان المسلمين-أطلقت مجموعة من الشباب حركة "تمرد الفلسطينية". كانت الحركة مستوحاة من الإطاحة بالرئيس مرسي وهدفت إلى الاحتجاج على حكم حماس في غزة، حيث تبلور عدد من أعضاء تمرد المقنعين على الإنترنت، داعين الشباب الفلسطيني إلى النزول إلى الشوارع والاحتجاج على حكم حماس، وقامت الحركة بإصدار وتحميل مقاطع فيديو على موقع يوتيوب والتي تم تداولها بسرعة كبيرة على الشبكات الاجتماعية، ظلوا أعضاء الحركة غير معروفين ولكن حكومة حماس اتخذت بالفعل عدة خطوات للسيطرة على الاحتجاجات قبل أن تبدأ. واتهم بعض قادة حماس السلطة الفلسطينية ومصر وإسرائيل بدعم هذه الحركة لإسقاط حكمها في قطاع غزة. واستجوبت حماس واحتجزت عددا من الكتاب والصحفيين الذين كتبوا عن هذه الحركة. كما اتصلت بعدد من الصحفيين دعهم لتجنب المشاركة أو المساهمة في تمرد، فلم يشارك شباب قطاع غزة في الاحتجاجات وسرعان ما اختفت هذه المجموعة دون تحقيق أهدافها⁶³.

موازاة بذلك، لم تتخل قيادة السلطة الفلسطينية بشكل عام وقيادة فتح بشكل خاص (برئاسة محمود عباس) عن الأنشطة الدبلوماسية كوسيلة أساسية لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية. منذ العام (2011)، مارست السلطة الفلسطينية نوعاً مختلفاً من المقاومة، تركزت بشكل أساسي على تنشيط القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، من أجل تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية، فقد أجبر كلاً من الجمود في العملية السياسية مع إسرائيل على مدي سنوات طويلة، والأزمة السياسية الداخلية محمود عباس على استكشاف خيارات جديدة للاحتفاظ بثقة الفلسطينيين، وإن لم تنجح أبداً السلطة الفلسطينية في ذلك.

وهكذا، على عكس مساعي المقاومة الدبلوماسية القائمة على المفاوضات مع إسرائيل، فإن هذه المقاومة الجديدة للسلطة الفلسطينية اعتمدت على مقاربات مباشرة مع المنظمات الدولية. في سبتمبر للعام (2011)، اتصل الفلسطينيون من جانب واحد بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وطلبوا منهم قبول فلسطين كعضو كامل في المنظمة. بعد فشل جهود الترويج للتصويت في مجلس الأمن، تحولوا إلى المسار الثاني-التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. في نوفمبر لعام (2012)، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعترف

بفلسطين داخل حدود عام 1967 باعتبارها "دولة مراقبة لا تتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة".

كما تقرر استئناف المفاوضات فوراً بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل تحقيق حل الدولتين. دفع الجمود السياسي الذي استمر في السنوات (2012-2014) القيادة الفلسطينية إلى تركيز الجهود على الساحة الدولية بشكل يتجاوز القناة الدبلوماسية المباشرة. سلسلة من التصريحات، التي بدأت في أواخر العام (2014)، من قبل العديد من البرلمانات والحكومات الأوروبية بشأن اعترافها بالدولة الفلسطينية، عززت أهمية المقاومة الدولية.

علماً بأن استطلاع أوراڤ العام الذي أجري في يوليو لعام (2013)، قد أظهر أن الشباب الفلسطيني فقد الأمل بالفعل في الربيع العربي بعد فشل الأحزاب الإسلامية في الحكم وتدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك البلدان، وتبعاً لذلك الاستطلاع (57%) من الشباب الفلسطيني بين (18 و 30) عاماً أن الأحداث الإقليمية ستؤثر سلباً على الوضع الفلسطيني. كما أظهر الاستطلاع الفروق بين آراء ومواقف الشباب في الضفة الغربية تحت حكم السلطة الفلسطينية وقطاع غزة تحت حكم حماس، حيث أعتقد حينها (45%) من الشباب في غزة أن انتفاضة مماثلة لتلك التي حدثت في مصر وتونس يمكن أن

تحدث ضد حكومة حماس، و(48%) رأوا أن انتفاضة مماثلة لتلك التي حدثت في مصر وتونس يمكن أن تحدث ضد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.⁶⁴

ثانياً: قطاع غزة بين انتفاضة العام(2021) ومواجهة العام (2022):-

لمدة 12 يومًا في مايو للعام (2021)، تبادلت إسرائيل وحماس إطلاق نار كثيف. يعكس عدد الضحايا الذين تم تكبيدهم توازن القدرات - الهجومية والدفاعية -والقرارات التي اتخذها صانعو السياسة بشأن كيفية الرد على الهجمات: قُتل (10) إسرائيليّين و(3) عمال أجانب وحوالي (260) فلسطينيًا، وأصيب عدد أكبر. يبدو أن الدافع المباشر لهذه الجولة من العنف كان التطورات التي حدثت بعيدًا عن غزة: إجلاء العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح (أحد أحياء القدس الشرقية، وهي أرض احتلتها إسرائيل في العام (1967) ثم ضمّتها بحكم الأمر الواقع لاحقًا) وزيادة تدريجية في عدد اليهود الذين تسمح لهم السلطات الإسرائيلية بالصلاة في الحرم القدسي (المعروف أيضًا باسم الحرم النبيل). أدى عدم وجود رد متعمد على هذه التطورات من قبل السلطة الفلسطينية بقيادة فتح إلى تحفيز حماس وإتاحة الفرصة لها لتأكيد نفسها كوصي على الحقوق الفلسطينية والعربية في القدس.⁶⁵

سبق المواجهة بين إسرائيل وحماس تطورات تتعلق بالمقاومة الشعبية العفوية التي تميزت بمُشاركة المقدسيين، دون عمل حزبي وفئوي منظم، فبعد حركة شبابية عفوية غير منظمة، أجبر المقدسيون الشرطة الإسرائيلية على إزالة الحواجز الحديدية من ساحة باب العامود في 25 أبريل للعام (2021)، بعد أسبوعين من تركيبها. وقد حثت حركة القدس بالتعاون مع شباب فلسطينيين وطلبة جامعيين يحملون الجنسية الإسرائيلية، المحكمة العليا الإسرائيلية على تأجيل قرار طرد العائلات الفلسطينية من منازلهم في الشيخ جراح، بعد طلب تقدم به المدعي العام الإسرائيلي "أفيحاي ماندلبليت"، وانطلاق مظاهرات تطالب بإنقاذ الحي من التهجير القسري والتطهير العرقي.

وبالإضافة إلى التظاهرات اليومية، قاموا بتوجيه وسائل التواصل الاجتماعي لتضخيم صوته عالمياً وتشجيع الفلسطينيين على القدوم إلى القدس، وقاموا بتكثيف تفاعلهم مع حسابات التواصل الاجتماعي المؤثرة حول العالم لإنشاء الرسوم البيانية ونشر الصور وتسجيلات الفيديو لجرائم الاحتلال في القدس، كما تم تعزيز أشكال التكافل الاجتماعي في القدس، من خلال إقامة صلاة جماعية وتجمعات إفطار خلال شهر رمضان. كما ازدادت التفاعلات بين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية والمقدسيين عندما منعت قوات

الاحتلال المصلين من المدن الأخرى من إنزال حافلاتهم أو سياراتهم في القدس، مما أجبر المقدسين على نقل هؤلاء الفلسطينيين في سياراتهم الخاصة. بالإضافة لإحداث إضراب عام للفلسطينيين عبر عدة مناطق: الضفة الغربية وغزة وأولئك الذين يعيشون في الشتات (الملايين يعيشون في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان) وأولئك الذين يعيشون فيما يسمى بأراضي 48 (عرب إسرائيل أو عرب 48، الذين يعيشون فيما يعرف الآن بإسرائيل).

***ملاحم المواجهة العسكرية والاستفادة السياسية (انتفاضة 2021):**

فقد قررت حماس التفاعل مع ما يحدث في القدس وبالتالي كان هناك بعض المقاومة الفلسطينية لردع إجراءات الاحتلال، خاصة في ظل التجاهل الدولي للقدس منذ نقل السفارة الأمريكية والعجز الرسمي الفلسطيني. في ظل غياب إطار وطني شامل يجمع القوى الفلسطينية الرئيسية، كان قرار حماس أحادي الجانب، حيث ردت فصائل المقاومة في غزة على انتفاضة القدس بإطلاق عملية "سيف القدس" التي أظهرت تطور قدراتها النوعية في تصنيع الصواريخ المحلية التي اخترقت القبة الحديدية الإسرائيلية. في غضون أسبوع من إطلاق العملية، أطلقت فصائل المقاومة أكثر من (3000) صاروخ باتجاه

إسرائيل، أي ما يقرب من (500 صاروخ) في اليوم. وخاصة (صاروخ A120) الذي أطلقته فصائل المقاومة تجاه القدس المحتلة وحمل رؤوس حربية متفجرة ذات قدرة تدميرية عالية ومدى (120) كيلومترا. وكان صاروخ (عياش 250) الذي أطلقته فصائل المقاومة باتجاه مطار رامون الدولي، بمدى (220) كيلومترا، أبعد ما يصل إليه صاروخ فلسطيني منذ إطلاقه لأول صاروخ من قبل فصائل المقاومة بالعام (2001). كما نفذوا هجمات باستخدام طائرات مسيرة محلية الصنع من طراز "شهاب"، لأول مرة استهدفت مراكز إسرائيلية، بما في ذلك منصة غاز قبالة سواحل شمال غزة، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الصواريخ تم تطويرها وتصنيعها في قطاع غزة في سياق حصار خانق تفرضه إسرائيل منذ العام (2007)، وفي محاولة لترويع وخنق الفلسطينيين في غزة، كثف الجيش الإسرائيلي عدوانه على المدنيين الفلسطينيين.

كما كثف جيش الاحتلال تدميره للبنى التحتية، حيث قصف (90 مبنى) في أسبوع واحد فقط، بالإضافة إلى تدمير منشآت توفر المياه والصرف الصحي والكهرباء والإنترنت. في حين أن هدف المقاومة هو إثبات أن غزة لن تكون معزولة عن بقية الشعب الفلسطيني وردع انتهاكات الاحتلال في القدس، فإن الرد الإسرائيلي التدميري الشامل

هدف إلى تدمير البنية التحتية التي مكنت فصائل المقاومة من إنتاج هذا العدد الكبير. بالصواريخ وتعطيل أي مقاومة وتضامن من غزة.⁶⁶

جدير بالذكر فيما يتعلق بالتحول الكبير في قدرات حماس العسكرية رغم الحصار التام على القطاع، أن حماس لا تقوم بتصنيع جزء كبير من أسلحتها الخاصة وحسب، بل توسع نطاق أبحاثها، وتطوير طائرات بدون طيار ومركبات بدون طيار تحت الماء، والانخراط في الحرب الإلكترونية، وعلى أعتاب التخرج من الصواريخ غير الموجهة إلى الطائرات بدون طيار والصواريخ الموجهة بدقة بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وذلك كان سبب تركيز إسرائيل على استهداف "ثقة العقل" لحماس - وهي عبارة عن مجموعة من المهندسين العسكريين والخبراء في مجال الطيران والحرب الإلكترونية الذين تدربوا في إيران وماليزيا والولايات المتحدة وكانوا يدربون جيلاً جديداً لمواكبة التفوق التكنولوجي لإسرائيل. وكما رصدت تقارير إنهم يجمعون الذخائر الإسرائيلية غير المنفجرة للمتفجرات، ويعيدون تدوير أعمدة إنارة الشوارع أو مخلفات الحرب من المجتمعات الإسرائيلية المهجورة في غزة لأنابيب الإطلاق، وصنع أنابيب المقذوفات من أنابيب السباكة. ترك تدمير العديد من المباني الشاهقة في (مايو 2021) المزيد من الأسلاك والأنابيب وحديد التسليح والأسمنت

والمعادن المتاحة "لإعادة التدوير، وفي العام(2020)، تمكنت قوات كومانندوس البحرية التابعة لحماس من إنقاذ قذائف بحرية كبيرة يبلغ وزنها (170 كيلوغرامًا) من سفينة حربية بريطانية غرقت في البحر قبل أكثر من (100 عام) خلال الحرب العالمية الأولى، وتم إحضار قذائف المدفعية إلى الشاطئ، لكن البارود كان غير صالح للاستخدام. في العام (2019)، تفاخر زعيم حماس يحيى السنوار، "هناك [أنابيب سباكة] كافية لتصنيع الصواريخ للسنوات العشر القادمة"⁶⁷.

*وحدة الساحات:

أحد أهم المكاسب الفلسطينية التي انبثقت عن معركة "سيف القدس" منذ العام (2021)، بلورة مصطلح "وحدة الساحات" التي دعت له فصائل المقاومة الفلسطينية، والذي تمت ترجمته على أرض الواقع خلال عدة وقائع، عبر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة وجنوب لبنان، مع ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة في الضفة الغربية، واندلاع مواجهات في عدة مناطق بالداخل الفلسطيني المحتل⁶⁸.

بمعني التحرك الفلسطيني للمقاومة على مسارات مُتعددة وفي ساحات مُختلفة ولكن في توقيتات مُتقاربة ليتكبد الجانب الإسرائيلي أكبر درجة ممكنة من التشتت المعنوي و الخسائر المادية والمعنوية، وتبلور

ذلك المصطلح مع تعثر مسار التسوية السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدأت الضفة الغربية تستعيد زخم المقاومة، وشرعت بعض الحالات العسكرية تظهر بشكل لافت في شوارع الضفة الغربية ومدنها، وبات هناك تنفيذ لعمليات إطلاق نار، فضلاً عن الاجتياحات المتكررة لمدن جنين ونابلس، وازدياد وتيرة العمليات الفردية، بما يعني تحرك الداخل المحتل والتصاقه أكثر بقضايا الوطن الرافضة للاحتلال ومجازره في فلسطين، مما كان له تأثير على ميزان المناعة القومي في إسرائيل، بحيث تراجعت العلاقة بين المجتمع الصهيوني ومؤسساته العسكرية.⁶⁹ فتعتبر وحدة الساعات موضوع مهم جداً وحساس بالنسبة للإسرائيل سواء سياسياً أو عسكرياً أو اجتماعياً، لأن إسرائيل سياسياً لديها استراتيجية مبنية ومعتمدة على تفكيك المجتمع الفلسطيني اجتماعياً، وفصل غزة عن الضفة وفصل القدس عن مناطق الـ 48 وفلسطين عن محيطها وعمقها العربي والإسلامي، لأنها مقتنعة للغاية بأن القوة العسكرية الهائلة لا تؤهلها لخوض حرب على عده جبهات.

ب* موازين المكسب بين حماس وإسرائيل:

سجلت حماس أهدافاً كبيرة على حساب السلطة الفلسطينية: فقد أثبتت نفسها على أنها الحارس الأكثر ثقة للمصالح العربية والإسلامية

في الحوض المقدس .وقد ساهم ذلك في زيادة إمالة ميزان القوى الداخلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية من فتح إلى حماس -وهي عملية كانت في طريقها منذ عدة سنوات مع استمرار تآكل شرعية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس .

انعكست مكاسب حماس هذه بوضوح في استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من 9 إلى 12 يونيو للعام (2021): قالت الغالبية العظمى من المستطلعين (77%) أن حماس هي المنتصرة في المواجهة، و(65%) رأوا أن حماس حققت أهدافها المعلنة من إطلاقها للصواريخ على إسرائيل، أي إجبار إسرائيل على وقف إبعاد العائلات في إسرائيل. الشيخ جراح وإنهاء القيود الإسرائيلية على وصول المسلمين إلى الأقصى. وقالت أغلبية (53%) أن حماس هي الأكثر استحقاقا لتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني. في تناقض حاد، قال (14%) فقط من المستطلعين أن فتح بقيادة الرئيس عباس هي الأكثر استحقاقا لتمثيل وقيادة الفلسطينيين. ووصف (75%) من المستطلعين أداء حماس في المواجهة بأنه "ممتاز" مقابل (13%) فقط أعطوا نفس الدرجة لفتح و(11%) لسلطة السلطة الفلسطينية و(8%) فقط لعباس.

على نحو آخر، رأى مراقبون أن إسرائيل تكبدت عددًا من الخسائر نتيجة هذه الجولة، حيث فشلت في هزيمة حماس استراتيجياً، وأن هناك فجوة واسعة بين التصريحات التي أطلقها بعض القادة الإسرائيليين بأن هدفهم من القتال هو "تغيير معادلة الردع" حيال حماس والواقع على الأرض.

أكثر من أي دائرة انتخابية أخرى، لاحظ الإسرائيليون المقيمون في الجنوب -وبالتالي ينتمون إلى التفاصيل- على مر السنين أنه عندما تعلق الأمر بالتنفيذ الفعلي للسياسة تجاه حماس، فقد ساهمت إسرائيل بشكل كبير في تأكل رده. وقد فعلت ذلك من خلال المساعدة في تحويل الأموال القطرية إلى حماس مع الاستمرار في الإصرار على أنها تحارب المنظمة الإرهابية بلا هوادة. التفاوض مع حماس مع التأكيد على أنها لا تشارك في مثل هذه المحادثات. وإبرام صفقات سخية للغاية مع حماس -لا سيما اتفاقية جلعاد شاليط لتبادل الأسرى، التي أطلقت إسرائيل في إطارها (1027) فلسطينياً (أكثر كرمًا بكثير من أي شيء منحته للسلطة الفلسطينية في أي وقت مضى).

كان عدم التناسق الدراماتيكي في ميزان القوى بين إسرائيل وحماس -تجلى في مواجهة (مايو 2021)، وقد تم التعبير عن هذا التباين في مستوى الدمار الذي حدث، والانتشار الواسع للصور العديدة لمثل

هذا التدمير (موثق من قبل أي شخص يحمل هاتفًا خلويًا في غزة) أدى إلى تآكل التعاطف مع إسرائيل في الدوائر التقدمية في أوروبا والولايات المتحدة، وخاصة بين الديمقراطيين واليهود الأمريكيين، واتضح ذلك في استطلاع أجرته جامعة ميريلاند حول القضايا الحرجة في الفترة من 22 إلى 21 يوليو) لنفس العام، بين الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين (18 و 34) عامًا ، ألقى (30%) باللوم على إسرائيل في المواجهة بينما حمل (20%) فقط المسؤولية على الفلسطينيين. كما تجدر الإشارة إلى أن من بين جميع الديمقراطيين المستجيبين، ألقى (35%) باللوم على إسرائيل في المواجهة فيما ألقى (8%) باللوم على الفلسطينيين و(53%) حملوا المسؤولية للطرفين بالتساوي، وجاءت آراء الجمهوريين متناقضة، حيث ألقى (59%) باللوم على الفلسطينيين و(4%) فقط لاموا إسرائيل، و(31%) لاموا الطرفين.

إلا أنه على الرغم من بعض الانتقادات لإسرائيل في الدوائر التقدمية في الولايات المتحدة، إلا أن الفلسطينيين لم يحظوا بأي امتياز حقيقي، وقد خصص مجلس النواب الأمريكي مليار دولار لإسرائيل في أواخر سبتمبر لعام (2021) لغرض تجديد مخزونها من صواريخ القبة الحديدية الاعتراضية للدفاع الجوي. مع دعم (420) عضوًا في

الكونجرس للقرار و(9 فقط) رفضوا التصويت، أكد التصويت أن

دعم الكونجرس لإسرائيل لا يزال قويًا ومن الحزين.⁷⁰

منذ تلك المعركة، كرست إسرائيل نفسها لزيادة القمع بشكل انتقائي. استهدفت قادة بعض الأحزاب السياسية التي تقدم استمرارية معينة للنضال، مثل الجهاد الإسلامي في فلسطين، ولكن مع التركيز على المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة، والتي غالبًا ما يتم تنظيمها خارج القيادات السياسية، مُحاولين مواجهة الاحتلال وكل عوامل الفقر والمعاناة والضغط التي تزداد كما تزداد عمليات قتل الفلسطينيين، فوفقًا لصحيفة هآرتس الإسرائيلية اليومية، من بين (60 حالة) قُتل فيها فلسطينيون في "حوادث" تورط فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود في الضفة الغربية، جري التحقيق حاليًا من قبل الشرطة العسكرية في (16 حالة) ، كما كان هناك (70 حالة) وفاة من هذا القبيل في العام (2021) بالكامل ، و (20 حالة) وفاة في العام (2019)... وفي ظل كل تلك المحاولات الإسرائيلية لتحجيم قدرة المقاومة الفلسطينية على الانتعاش و التحرك ضدها، إلا أن اغلب القراءات توقعت بانفجارات أخرى، وبالفعل تكرر سيناريو المواجهة بالتوالي أعوام (2022)، و(2023).

في الفترة من 5 إلى 7 أغسطس للعام (2022)، نفذت إسرائيل الصهيونية جولة من الهجمات على قطاع غزة أطلق عليها اسم "عملية الفجر الصادق"، وبحسب رئيس الوزراء حينها يائير لبيد، كانت تلك "ضربة استباقية" ضد جماعة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المسلحة، التي كانت تخطط لمهاجمة إسرائيل. ومرة أخرى شهدنا مجزرة إسرائيلية بحق الفلسطينيين انتهت بمقتل (44 شخصا) بينهم (15 طفلا)، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة. جرح أكثر من (350) شخص، ودمر أو تضرر ما لا يقل عن (1500) منزل. وقد بدأت الأحداث في ليلة 1 أغسطس حين اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي زعيم الجهاد الإسلامي في فلسطين، بسام السعدي، في مدينة جنين بالضفة الغربية على إثر واقعة اغتيال صحفية الجزيرة شيرين أبو عقله، وتوقعًا لرد عسكري من غزة (حيث يتمتع للجهاد الإسلامي في فلسطين بأكبر تجمع للأسلحة والمقاتلين)، وضعت الحكومة الصهيونية إجراءات أمنية على طول الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة بحجة احتمال وقوع هجوم.⁷¹

استمرت عملية "الفجر الصادق" بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي في أنحاء قطاع غزة لمدة (66 ساعة)، حيث غارت إسرائيل على (170 هدفا) في القطاع، ليستهدف القيادة العليا للجهاد الإسلامي، ومواقع

ومصالح الحركة، بالإضافة لأماكن خلاياها. كما ردت حركة الجهاد بإطلاق أكثر من ألف صاروخ على جنوب ووسط إسرائيل وعلى التجمعات الإسرائيلية في غلاف غزة وسقط نحو (200 صاروخ) داخل قطاع غزة. فلم يكن الرد الفلسطيني هين، ولكنه أثار الخوف والفرع في نفوس الإسرائيليين لإطلاق صافرات الإنذار داخل التجمعات الإسرائيلية أكثر من (360 مرة) جنوب ووسط إسرائيل، بينما قدرت الأمم المتحدة والجهات المعنية الخسائر الاقتصادية الفلسطينية نتيجة إغلاق معابر قطاع غزة بعشرات ملايين الدولارات⁷²

ورغمًا عن تدخل مصر بطلب أمريكي في هذه الأزمة كوسيط بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وإقناع الجهاد الإسلامي في فلسطين بتجميد أي عمل عسكري محتمل من جانبها، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي قامت ببناء قوات عسكرية على حدود غزة، بدعم من أمريكا (تحت فرضية "الحق في الدفاع عن النفس")، بالإضافة لإغلاق المستوطنات في المنطقة الجنوبية، وتعزيز القوات، والدعوة ما يصل إلى (25000) جندي احتياطي -ليس كمناوره "دفاعية" ولكن استعدادًا لما يسمى الضربة الوقائية. في البداية قصفوا الشقة التي قتل فيها قائد المنطقة الشمالية للجهاد الإسلامي في فلسطين، تيسير الجعبري، مع مقاتلين آخرين وعدد من المدنيين

الفلسطينيين. ورد الجهاد الإسلامي في فلسطين بهجمات صاروخية وسط ثلاثة أيام من القصف الإسرائيلي إلى أن "توسّطت" مصر في وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ في 7 أغسطس، لكن وقف إطلاق النار هذا قائم على أرضية متزعزعة، لأن إسرائيل عادة ما تحل أزماتها السياسية الداخلية من خلال الحروب مع غزة أو أي عدو إقليمي آخر.

ج*الانتخابات: تخبط إسرائيلي وتهديد فلسطيني

تلك الأحداث كانت بالتوازي مع اقتراب موعد الانتخابات الخامسة خلال ثلاث سنوات تقريبًا في الدولة اليهودية، واتسم الميدان الانتخابي الصهيوني حينها بحالة من عدم اليقين وحالة متزايدة من التخبط والتشاحن بين يائير لابيد وحكومته وعودة بنيامين نتنياهو.

حاول لابيد، مع وزير دفاعه، بيني غانتس، استخدام الانتصار التكتيكي لتحويله إلى انتصار استراتيجي، ليُظهروا أنفسهم على أنهم "حكومة قوية" في مواجهة "التهديد الفلسطيني" المتصاعد حينها بمهاجمة البلدات والمدن الإسرائيلية من غزة بالصواريخ.

بعد عدة هجمات فلسطينية مسلحة خلفت نحو 15 قتيلًا إسرائيليًا في بداية العام (2022). بعبارة أخرى، كان عليهم إثبات قدرتهم على

ضمان أمن "الإسرائيلي العادي". فبالنظر إلى أن البعض يعارض احتلال الضفة الغربية ويريد "السلام"، هناك قاعدة اجتماعية يمينية تضغط على الحكومة لتكون أكثر عدوانية. منذ الانتفاضة الثانية، في العام (2002)، نما القطاع القومي الديني المتشدد، واستقر العديد من أعضائه على الأراضي الفلسطينية، ليقودوا سياسة إسرائيل في تقسيم الحركة الفلسطينية من حيث الأراضي، مما يعيق إقامة دولة فلسطينية.

يرى قطاع آخر من المؤسسة والطبقة الوسطى الاحتلال مفارقة تاريخية استمرت منذ نهاية الحرب الباردة، حيث ترتبط أشكال التراكم من خلال نزع ملكية الأراضي والموارد الفلسطينية بالإنتاج والاستثمار من خلال الجهاز العسكري (تكنولوجيا المراقبة وأحدث الأسلحة). في الواقع تولد دولة الاحتلال أرباحًا كبيرة لشركات التكنولوجيا العسكرية التي تستخدم الاحتلال لبيع الأسلحة التي "يتم اختبارها في قتال الفلسطينيين". وفي الوقت نفسه، ينظر القطاع الخاص العالمي والمالي إلى الاحتلال باعتباره عقبة أمام فتح ساحة اللعب ووضع نفسه من منظور غير عسكري في السوق العالمية.

علمًا أن لبيد ينتمي فكريًا للقطاع الضعيف سياسياً من البرجوازية المتمركزة في تل أبيب، والتي تسعى إلى تقييد الاحتلال (بما في ذلك

المستوطنات) وتحويله إلى "حرب دقيقة". وذلك المبدأ، يقف كموضوع "ثانوي" عند تناوله من المنظور الإسرائيلي بأن هناك "مصلحة وطنية" في تقسيم الفلسطينيين جغرافياً وسياسياً وأيديولوجياً من خلال توليد الاحتكاك بينهم.

في هذا السياق، كان حساب الهجوم على غزة أمراً بالغ الأهمية. كان من المستحيل التكهّن على وجه اليقين بما إذا كانت حماس ستتنضم إلى الرد العسكري، لكن عدة عوامل هيكلية بشرت بانتصار سياسي للحكومة المؤقتة. على سبيل المثال، مُحاولَة حماس التركيز على إعادة بناء العديد من المدن الفلسطينية بعد حرب 2021 الفتاكة، في ظل اتفاقها مع إسرائيل أن "تسمح" للمساعدات الإنسانية والمواد والأموال (بشكل رئيسي من قطر، التي أعلنت عن حزمة مساعدات جديدة) بالدخول، حيث تحصل حماس من قطر تمويل مباشر يُقدر بحوالي (30 مليون دولار سنوياً)، مقابل التزام حماس بعدم المشاركة في أعمال ضد إسرائيل. كما تبحث حماس عن طرق لحل مشاكل التمويل التي تفاقمَت بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد لقطاع غزة الذي يفتقر إلى الموارد.

كما أدى تطبيق زيادة الضرائب على التجار إلى احتجاج صغير، وفي يوليو لعام (2022) تم قطع رواتب موظفي الحكومة، مما أدى لزيادة

العبء الضريبي على السكان وهدد نسبة الدعم الشعبي لحركة حماس التي بالفعل توازن بين حساباتها السياسية وتحركاتها العسكرية، مما أظهر ضعفًا من خلال "السماح" لإسرائيل المحتلة بالقصف مع الإفلات من العقاب، وأدى إلى تعميق الاحتكاك مع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.⁷³

ثالثاً: العام (2023): الثورة الفلسطينية المعاصرة

أ* جنين: حرب مصغرة:

تقع جنين شمال الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل وهي تخضع رسميًا لإدارة السلطة الفلسطينية منذ العام (1993). تضم المدينة مخيمًا مكتظًا للاجئين، والذي بات محور غارات الاحتلال الإسرائيلي. تم إنشاؤه في العام (1953) للفلسطينيين الذين اقتلعوا من منازلهم بعد إنشاء إسرائيل في العام (1948). وبعد عقود، أصبحت الآن منطقة مبنية بها منازل ومتاجر ومدارس، لكنها تعاني من أعلى معدلات الفقر في جميع مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وفقًا للأمم المتحدة. المخيم هو موطن لأكثر من (17000 لاجئ) فلسطيني في منطقة تقل مساحتها عن نصف كيلومتر مربع. في الداخل توجد مدارس ومركز صحي .

فقد تعرض مخيم جنين للاجئين المكتظ بالسكان للقصف بأيام من الغارات الجوية الإسرائيلية والغارات البرية، ابتداء من 3 يوليو للعام (2023)، فشمّل الهجوم الإسرائيلي أكثر من (1000) جندي، معظمهم من وحدات الكوماندوز الخاصة، الذين اجتاحت المنطقة السكنية المكتظة بالسكان، مُهاجمين الأرض بالدبابات والقناصة، ومن السماء بطائرات مسيرة وطائرات عمودية هجومية تطلق صواريخ، حيث تتبع إسرائيل سياسة رسمية للعقاب الجماعي الانتقامي، تحت رعاية البيت الأبيض الذي شدد مرة أخرى اثناء الاحداث على ما أسماه "حق إسرائيل في الدفاع" عن نفسها، كما أن دعم إدارة بايدن غير المشروط يشجع على تصعيد العنف الصهيوني ضد الفلسطينيين. لترفع الضحايا بين صفوف الفلسطينيين لهذه العملية التي تُعتبر الأكبر في جنين منذ أكثر من 20 عاما. حوالي (12) شهيد، و(100) جريح، وأعلنت الجماعات المسلحة في جنين مسؤوليتها عن مقتل ثمانية على الأقل من مقاتليها، بل ورصدت كاميرا الصحافة التي عملت خلال قطع متعمد للتيار الكهربائي إثر تجريف قوات الاحتلال لكل البنية التحتية بالمُخيم سكانا يعدون قبرا واحدا لجميع القتلى الفلسطينيين البالغ عددهم (12).⁷⁴

كانت تلك العملية لمدة (48) ساعة كما أعلنت سلطة الاحتلال، إلا أنها كانت مشهد لحرب مُصغرة، وتبعاً لتصريحات ناطق بإسم الجيش الإسرائيلي للصحفيين إن العملية كانت مخططة لبعض الوقت، بهدف تفكيك "الملاذ الآمن" لأن جنين باتت ملاذ للمسلحين. وقال المتحدث إن ما لا يقل عن (50 هجوم) إطلاق نار على إسرائيليين انطلقت من جنين. فقد بدأت إسرائيل في غارات منتظمة على مدن في الضفة الغربية المحتلة العام (2022) مستهدفة نشطاء بعد موجة من الهجمات الفلسطينية استهدفت إسرائيليين. وقد تركزت معظم هذه الغارات على مدن جنين ونابلس، والتي يعتبرها الجيش الإسرائيلي مناطق ساخنة لتمرکز عناصر وقوات المقاومة.

وبحسب المتحدث فيما يتعلق بالاجتياح الأخير، قد قال إن الجيش الإسرائيلي دخل "كل نقطة" في مخيم اللاجئين وإن (120 شخصاً) على الأقل تم اعتقالهم، كما فكك الجنود الإسرائيليون مئات المتفجرات ومخابئ الأسلحة والأنفاق تحت الأرض.⁷⁵

مع اعلان الجيش الإسرائيلي أنه بدأ مغادرة المخيم، المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي البريجادير جنرال دانيال هجري لمحطة الإذاعة العسكرية الإسرائيلية غالي تزاها: "لقد غادرت جميع القوات جنين. لقد انتهينا من العملية -وقد تم تحقيق أهدافها" لكن رئيس الوزراء

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال إن "العملية الواسعة في جنين ليست الأخيرة." ورغماً عن سقوط ضحايا فلسطينيين في المدينة، فإن "المقاومة الفلسطينية علمت الاحتلال الإسرائيلي درساً قاسياً لمواجهة المقاومة بجنين مع قوات الاحتلال، كما أنه في الوقت الذي كانت فيه العملية جارية، اصطدم سائق بمشاة كانوا يقفون في مركز تسوق في تل أبيب وشرع في الخروج من السيارة لطعن المدنيين بأداة حادة، وفقاً للشرطة الإسرائيلية التي وصفت الحادث بأنه هجوم إرهابي. وقالت الشرطة الإسرائيلية إن ثمانية أشخاص أصيبوا أحدهم في حالة خطيرة. وقالت حركة حماس الفلسطينية إن السائق كان أحد مقاتليها وأعلنت مسؤوليتها عن ذلك.⁷⁶ علماً أنه رغم تبني حماس لمثل تلك التحركات تعزيراً لصورتها التي اهتزت كثيراً في الداخل الفلسطيني، إلا أن الأغلب يذهب لأن الحقيقة بعيدة عن حماس، وأنها خاضعة للتحركات الفلسطينية من عناصر مقاومة قد تكون منفردة ليست تابعة لكتيبة أو مجموعة معينة من كتائب المقاومة، وتبعاً للأمر الواقع نجد أن تلك العمليات الفردية غزيرة العدد و متكررة و ناجحة في إلحاق خسائر واضرار بالمحتل الإسرائيلي، لدرجة أن إسرائيل وضعت و وصف "الذئب المنفرد" بالعام (2018)، لوصف مُنفذي العمليات الذين يُحسنون التنفيذ ثم الإخفاء، ف "الذئب المنفرد" يعمل منفرداً،

وينسحب مُنفرداً، وله نقطة رجوع لا يعلمها غيره، وله خطة جاهزة للانسحاب، ويُهيئ الظروف المناسبة لتطويل مدى عملياته وإفشال أجهزة المخابرات لإيجاد أثر له. فقد كان الشهيد "عُدي التميمي" ذنباً مُنفرداً بمعنى الصورة، نفذ عملياته وأنسحب، ولمدة (10 أيام) كانت أجهزة المخابرات تظنه في مخيم شعفاط لكنه كان في نقطة أخرى لا تعلمها دولة الاحتلال مُطلقاً.⁷⁷

ولكن في حقيقة الأمر أنه بسبب تكرار اقتحامات الاحتلال للمدن الفلسطينية ومنها جنين التي تتعرض لسييل من الهجمات المُتعددة، ولذلك نوضح فيما يلي التسلسل الزمني لعدة هجمات منذ العام (2022) نفذها الجيش الإسرائيلي كانت الأبرز والأوسع خلال تلك الفترة والردود الفلسطينية عليها: -

✓ عام 2022:

- 15 مارس/ آذار: اقتحام مخيمي قلنديا شمالي القدس وبلاطة شمالي الضفة.
- الرد الفلسطيني في 22 مارس/ آذار: عملية طعن ودهس في النقب أسفرت عن مقتل 4 إسرائيليين، ويوم 27 مارس/ آذار: إطلاق نار وسط الخضيرة أسفر عن مقتل جنديين، وفي 30

مارس/آذار إطلاق نار في تل أبيب أسفر عن مقتل 5
إسرائيليين.

- 7 أكتوبر/تشرين الأول: حصار مخيم شعفاط شمالي
القدس.

- الرد الفلسطيني في 12 أكتوبر/تشرين الأول: عمليات إطلاق
نار ضد قوات الاحتلال ومستوطنين في الضفة، أدت إحداها
لمقتل جندي إسرائيلي.

- 12 أكتوبر/تشرين الأول: اقتحام واسع وحصار لمدينة
نابلس.

- الرد الفلسطيني في 16 أكتوبر/تشرين الأول، تم إلقاء قنبلة
يدوية قالت "عرين الأسود" إنها أسفرت عن إصابات في
الجيش الإسرائيلي، ثم ألحقت ذلك بإطلاق الرصاص، من
دون وجود تأكيد من الجيش بوقوع إصابات.

✓ عام 2023

- 26 يناير/كانون الثاني: اقتحام مخيم جنين شمالي الضفة.
- الرد الفلسطيني في 27 يناير/كانون الثاني: إطلاق نار قرب
كنيس يهودي في القدس الشرقية أسفر عن مقتل 7
إسرائيليين.

- 6 فبراير/شباط: اقتحام مخيم عقبة جبر جنوب مدينة أريحا شرقي الضفة.
- الرد الفلسطيني في 10 فبراير/شباط: عملية دهس قرب مستوطنة شمالي القدس أسفرت عن مقتل مستوطنين، تلاها بعد 3 أيام مقتل جندي إسرائيلي بعملية طعن بالقدس.
- 22 فبراير/شباط: اقتحام مدينة نابلس بشكل واسع.
- الرد الفلسطيني في 26 فبراير/شباط: إطلاق نار أدى لمقتل مستوطنين، تلاها بيوم عملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل مستوطن قرب أريحا.
- 7 مارس/آذار: اقتحام مدينة جنين ومخيمها بالتزامن مع اقتحام آخر لمدينة نابلس.
- الرد الفلسطيني في 9 مارس/آذار: إطلاق نار في تل أبيب أسفر عن مقتل إسرائيلي.
- 5 أبريل/نيسان: اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المعتكفين.
- الرد الفلسطيني في 7 أبريل/نيسان: إطلاق نار أسفر عن مقتل 3 مستوطنات، وفي اليوم ذاته تنفيذ عملية دهس في تل أبيب أدت لمقتل إسرائيلي.

- 19 يونيو/حزيران: اقتحام مخيم جنين.
- الرد الفلسطيني في 20 يونيو/حزيران: إطلاق نار أسفر عن مقتل 4 إسرائيليين قرب مستوطنة وسط الضفة .

*اقتحام 19 يونيو:

في 19 يونيو (2023)، كانت واحدة من أعنف المواجهات بين القوات الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية، في الخامسة صباحاً كان إقتحام القوات الإسرائيلية لمدينة جنين لاعتقال مُطاردين فلسطينيين، فتصدت عناصر من المقاومة للقوات المُقتحمة، ودارت إشتباكات عنيفة، فضخ الاحتلال بتعزيزات ليتوغل أكثر في اقتحامه، حتى وصل حي الجبريات في مُحيط جنين، ليتفاجأ بعبوات ناسفة نصبها المقاومة مُستهدفة أليات النمر والأليات الأقل تحصيناً، وفجروها تبعاً في عدة محاور، مما تسبب في إعطاب من خمس إلى سبع أليات، وإصابة سبعة جنود من قوات الاحتلال إصابات خطيرة، ذلك في ظل تصاعد الاشتباكات و انكشاف أليات ومُعدات القوات الإسرائيلية للمُقاومين، لدرجة أن زج الجانب الإسرائيلي بالطيران المروحي لتأمين سحب القوات و المُعدات و نقل الإصابات الذي استغرق قرابة ساعة كاملة، إلا أن طيران المُروحيات المُنخفض جعلها في مرمى استهداف المقاومة، كما أن تلك المُروحيات لم تكن للتأمين فقط، ولكن الاحتلال الإسرائيلي

شن غارات جوية على جنين لأول مرة في الضفة منذ العام (2002)، إلا أنه ضحى ثانية بتعزيزات لضراوة الهجوم والاستهداف من قبل المقاومة حتى أن الإعلام العبري أتهم أذرع الاحتلال الأمنية بالفشل في تقديرات قوة المقاومة و أدواتها العسكرية، وعبواتها الناسفة التي قُدر وزنها ب(40 كيلوجرام) .. وكانت المقاومة نعت عدد من شهدائها، كما أعلنت عدد من الجرحى والمُصابين.⁷⁸

تبع ذلك هجوم مستوطنون إسرائيليون قرى فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، في هجمات انتقامية بعد مقتل أربعة مستوطنين يهود بالقرب من قبل نشطاء حماس. وقالت حماس، إن عمليات القتل هذه جاءت ردا على عملية عسكرية إسرائيلية في منطقة جنين في 19 يونيو، خلفت سبعة قتلى فلسطينيين و(91) جريحا، فبينما أصبحت الغارات العسكرية سمة منتظمة في الضفة الغربية، كانت هناك زيادة ملحوظة في عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين منذ أن دعا وزراء اليمين المتطرف في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى توسيع البؤر الاستيطانية غير المصرح بها في الضفة الغربية وتحويلها إلى مستوطنات كاملة، وبعد واقعة المواجهة في جنين حذر نتنياهو المستوطنين اليهود من "الاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني" في الضفة الغربية، حيث دقت الهيئات الإنسانية ناقوس الخطر بشأن سلسلة من

الهجمات الشديدة على القرويين الفلسطينيين. لكن في الوقت نفسه، أيد نتنياهو توسيع المستوطنات التي وافقت عليها الحكومة في الضفة الغربية، والتي تعتبر غير قانونية أيضاً بموجب القانون الدولي. وفيما يتعلق بتوقيات العمليات الإسرائيلية: فإن التصعيد في عمليات إسرائيل في الضفة الغربية يحدث مع وجود أكثر الحكومات يمينية في إسرائيل في السلطة، كما يشمل أعضاء مجلس الوزراء الذين لديهم تاريخ من الآراء المتطرفة، لا سيما فيما يتعلق بالفلسطينيين. فقد أُدين وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ذات مرة بتهمة دعم الإرهاب والتحرّيش على العنصرية ضد العرب. وفي وقت سابق من العام (2023)، أثار وزير المالية بتسلئيل سموتريتش غضباً دولياً عندما دعا إلى "محو" قرية فلسطينية بعد مقتل مستوطنين إسرائيليين هناك.

يأتي تصاعد التوتر أيضاً وسط محاولات من جانب حكومة نتنياهو لتمرير قانون إصلاح قضائي مثير للجدل في إسرائيل، والذي أثار خلال الأشهر القليلة الماضية بعض أكبر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد. فقد تسببت الخلافات حول خطة الإصلاح القضائي في انقسامات عميقة في الرأي العام الإسرائيلي، والتي قال محللون إنها غالباً ما يتم تخفيفها وسط تهديدات الأمن القومي.

*جنين 2002: لقد تشابهت أحداث جنين الأخيرة مع هجمة الانتفاضة الثانية، حيث شهدت جنين موجات من العنف على مدى العقدين الماضيين. في العام (2002) حين احتلت القوات الإسرائيلية المخيم بعد (10 أيام) من القتال المكثف، مما أدى إلى تدمير (400 منزل) وتشريد ربع السكان، وفقاً للأمم المتحدة. ووصف مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى الشرق الأوسط، الذي زار مخيم جنين للاجئين في ذلك الوقت، المشهد بأنه "صادم ومروع لا يمكن تصديقه"، حيث امتلأ الهواء برائحة الجثث المتحللة. شجبت منظمة أطباء بلا حدود عدم توفر الخدمات الطبية لمن أصيبوا. وقالت المنظمة: "دمرت الجرافات العسكرية العديد من الطرق المؤدية إلى مخيم جنين للاجئين، مما جعل وصول سيارات الإسعاف إلى المرضى شبه مستحيل". بالإضافة إلى ذلك، أُجبر المسعفون الفلسطينيون على المضي قدماً سيراً على الأقدام للوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج طبي يائس في منطقة تشهد إطلاق نار نشط وهجمات بطائرات بدون طيار⁷⁹، حيث كُتل المنازل الخرسانية المدمرة، والمستشفيات المكتظة، والدمار والأنقاض من الجرافات والقنابل التي تسبب بها هجومات صهيونية على جنين لعام (2002).

ففي العام (2002)، في مواجهة الإدانة العالمية لهذا الهجوم الأشد على جنين، كان الدعم الدبلوماسي والإعلامي الأمريكي الهائل هو الذي بذل جهودًا كبيرة للتغلب على جرائم الحرب الإسرائيلية.

ولن نغفل الدور الخبيث لـ هيومن رايتس ووتش، فلم يكن لدى الولايات المتحدة أسلحة لتشحنها ودعم دبلوماسي لتقديمه فحسب، بل كانت تمتلك أيضًا منظمات جيدة التمويل يمكنها التحدث بنفاق باسم حقوق الإنسان. في كل أزمة عالمية، وتصدر تلك المنظمات تقارير بغرض المساعدة السياسية لدعم الأهداف الإمبريالية الأمريكية.

ورغمًا عن الانتفاضة العالمية حينها، حيث دعت الهيئات الدولية وهيئات الأمم المتحدة بقوة إلى إجراء تحقيق في جرائم الحرب في المذبحة الصهيونية في جنين، فقد استخدمت الحكومة الأمريكية منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW)، وهي منظمة غير حكومية سيئة السمعة يمولها الكونجرس الأمريكي من خلال الصندوق الوطني للديمقراطية، لتحويل الدعوة العالمية إلى تحقيق دولي وتوجيهها نحو تفضيلاتهم و آراءهم المغلوطة.

رفع الجيش الإسرائيلي بشكل ملائم الإغلاق التام للسكان المدنيين اليائسين في جنين حينها، لمنح محققي هيومن رايتس ووتش فرصة خاصة للدخول إلى مخيم جنين للاجئين المحصن. وسط ارتباك

استمرار الإغلاق العسكري وحرث الجرافات للطرق وخطوط الكهرباء والسباكة، اعترفت هيومن رايتس ووتش بأنه كان هناك ما لا يقل عن (52) حالة وفاة وربما العديد من الجثث تحت الأنقاض، إلى جانب الآلاف من الجرحى واللاجئين والمستشفيات المكتظة. وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن العديد من المدنيين قُتلوا عمدًا أو بشكل غير قانوني؛ تم استخدام الآخرين كـ "دروع بشرية". سجل تقريرهم عدد الوفيات المعروفة.

لكن العنوان الرئيسي الخبيث لتقرير هيومن رايتس ووتش والصياغة الواردة في تقاريرهم اللامتناهية -والمتكررة في جميع وسائل الإعلام الخاصة بالشركات الأمريكية- ذكرت أن هذا القتل العشوائي للمدنيين الفلسطينيين لا يشكل دليلاً على "مذبحة" أو "جريمة حرب". كانت هيومن رايتس ووتش تعلم جيداً أن هناك حاجة إلى هذا العنوان فقط. وقد كان هذا هو العنوان الرئيسي الذي تديره جميع وسائل الإعلام المشتركة⁸⁰.

فعلى الرغم من وحشية الجرائم الإسرائيلية بشكل علني، إلا أنها لم ولن تستطع ان تهزم فلسطين، فرغماً عن استخدام القنابل العنقودية وقذائف المدفعية وهجمات الطائرات بدون طيار والدبابات المدرعة في شوارع المدينة في المناطق المدنية، لدرجة أنهم لا يهتمون بالجهود

المضنية لإنكار جرائمهم أو التستر عليها. بدلاً من ذلك، تعطي إدارة بايدن الضوء الأخضر فقط وتشجع الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل بينما تدين ما يسمى "الإرهاب" و "التطرف" الفلسطيني. هذا الدعم من الحزبين، وردده كل من الديمقراطيين والجمهوريين.

فقال فانيسا هوغينين المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في إفادة صحفية، وفقاً لرويترز، "نشعر بالقلق من حجم العمليات الجوية والبرية التي تجري في جنين بالضفة الغربية المحتلة، والضربات الجوية تضرب مخيماً للاجئين مكتظاً بالسكان". "في غضون ذلك، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية لشبكة CNN أثناء اجتياح يوليو 2023، إن وزارة الخارجية "تتابع عن كثب الوضع في جنين والضفة الغربية". وقال المتحدث: "نحن ندعم أمن إسرائيل وحققها في الدفاع عن شعبها ضد حماس والجihad الإسلامي الفلسطيني والجماعات الإرهابية الأخرى⁸¹".

ومرة أخرى، استعدت المنظمات التي تمولها الولايات المتحدة، مثل هيومن رايتس ووتش، استعدادها لدعم الحروب الأمريكية-شحنات الأسلحة إلى العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا واليمن ويوغوسلافيا وأوكرانيا-بينما تدعم حرب إسرائيل المستمرة ضد الفلسطينيين،

الادعاء بأن هذه الحروب هي "دفاع عن حقوق الإنسان". لكن الواقع واضح للغاية.

ذلك وذاك وسط تصريحات الصهاينة والمستوطنين الفاشيين صراحة أنهم سيستمرون في استهداف الموجة الجديدة من المناضلين. لكن القوة العسكرية الساحقة فشلت في سحق المقاومة رغم استخدام أقصى الإجراءات والتدمير، فلم يعد أمام الفلسطينيين خيار سوى المقاومة المسلحة. اليوم، يدعم العالم كله بأغلبية ساحقة فلسطين وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة.

جنين، مثل غزة، هي رمز للمقاومة الفلسطينية. سكانها اللاجئون يحتفظون بذاكرة جماعية شرسة عن نكبة العام (1948) -أو كارثة- الإبعاد القسري وطرد (750 ألف) فلسطيني. ظلت مخيمات اللاجئين هي مصدر المقاومة الفلسطينية ضد الصهيونية على مدى عقود. فقد فشلت الوحشية الإسرائيلية في كسر هذه المقاومة الفلسطينية البطولية.

الناشطة الفلسطينية ومؤلفة كتاب "الصباح في جنين"، سوزان أبو الهوى، التي تعيش في الولايات المتحدة، قالت لـ "عالم العمال": "أقول

إن إسرائيل كانت الشيطان. لكن هذا يعني أنها موجودة لتبقى. هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري يقترب من نهايته".⁸²

ب*اعتقال الفلسطينيين بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية:

*تعديات الاحتلال الإسرائيلي:

تعتقل القوات الإسرائيلية فلسطينيين كجزء من نظام سيطرتها، ويتم اعتقال الفلسطينيين حسب الزعم الإسرائيلي أثناء "عمليات إنفاذ القانون" ولكن أيضًا عند نقاط التفتيش، في الشارع، في طريقهم إلى المدرسة، أثناء زراعة أراضيهم أو في منازلهم الهادئة. ودائمًا يتم ذلك في ظل غياب مذكرات التوقيف والتهم، تفشل القوات الإسرائيلية عمومًا في إبلاغ الفلسطينيين بأسباب اعتقالهم. بالإضافة إلى الضرب والإساءة اللفظية والإهانة ممارسات متكررة أثناء الاعتقال، بل تزايدت عمليات القتل خلال "عمليات البحث والاعتقال"، لا سيما أثناء المدهامات والتوغلات العسكرية، وغالبًا ما تستهدف مجموعات محددة، بما في ذلك الناشطاء والطلاب. في العام (2022) وحده، نفذت القوات الإسرائيلية أكثر من (9000) عملية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حدثت أكثر من (700) عملية منها في أو حول

مخيمات اللاجئين بمعدل (15) مرة في الأسبوع.⁸³ وقد نشطت قوات الاحتلال في تمشيط قري ومدن الضفة الغربية بعد واقعة جنين بهدف التحري والاعتقال، لتقع أثناء كتابة هذا الكتاب واقعة الشهيد فوزي مخالفة، ابن التسعة عشر ربيعاً، الذي أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي (56) رصاصة نحوه وهو يقود مركبته في مسقط رأسه في بلدة سبسطية شمال نابلس شمالي الضفة الغربية، فأصابت خمس رصاصات على الأقل رأسه وصدره، فقتلته على الفور. لم يكن الشهيد وحده، بل كان معه صديقه محمد عمر مخيمر، الذي سُرعان ما سحبه قوات الاحتلال من المركبة بعدما أطلقوا وابلاً من زخات الرصاص تجاه السيارة من الخلف، وهو مُصاب في يده، وفي حالة من الذهول التام ليجروا معه تحقيقاً ميدانياً. فتلك الجريمة جزءاً من سياسات وتطبيق عملي لتعليمات قيادة جيش الاحتلال للجنود في الميدان بوضع رصاصة دوماً في "بيت النار"، أي في وضعية دائمة لإطلاق الذخيرة، وهي ما تعرف أيضاً بسياسة اليد الخفية على الزناد". وأعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضها تكراراً كل الضغوط لتغيير سياستها بخصوص "قواعد الاشتباك" في الضفة الغربية، من منطلق القناعة الإسرائيلية الكاملة، بأن من حق الجندي الإسرائيلي أن يضغط على الزناد متى استشعر الخطر، وأن يقتل بلا تردد، ومن دون

أن يرفّ له جفن. وهذه السياسة الإسرائيلية في الضغط السريع على الزناد ليست وليدة مرحلة سياسية معينة، فهي قائمة في زمن حكم مختلف الأحزاب اليمينية واليسارية، وقبل توقيع اتفاقية أوسلو وبعدها.⁸⁴

على نحو آخر، فقد أصبحت المداهمات الليلية أسلوباً شائعاً لاعتقال الفلسطينيين أو لمجرد مضايقتهم وترويعهم. أقل من واحد في المائة من الشكاوى المقدمة ضد هذه المداهمات يتم التحقيق فيها وملاحقتها قضائياً، وطبعاً، لا تقدم إسرائيل تعويضات للأفراد الذين تم اعتقالهم بشكل تعسفي أو عن التدمير الواسع للممتلكات الذي يحدث أثناء المداهمات. الأدهى من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، هو وقوع حوادث اعتقلت فيها السلطات الفلسطينية بشكل تعسفي معارضين سياسيين.⁸⁵

وبمجرد إلقاء قوات الاحتلال القبض على الفلسطينيين، يمكن نقلهم إلى سجن عوفر (السجن الإسرائيلي الوحيد الموجود داخل الأراضي المحتلة) أو إلى السجون ومراكز الاستجواب داخل إسرائيل، حوالي (80%) من المعتقلين الفلسطينيين يُنقلون إلى إسرائيل، في انتهاك للحظر الدولي لاحتجاز أشخاص محميين خارج الأراضي المحتلة. قد يرقى هذا إلى جريمة الحرب المتمثلة في الترحيل، وأثناء الاستجواب،

نادراً ما يتم إبلاغ الفلسطينيين بحقوقهم، بما في ذلك الحق في التزام الصمت. يتضمن الاستجواب النموذجي ممارسات قد ترقى إلى حد المعاملة السيئة، بل وحتى التعذيب، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتهم أمنية. تقوم القوات الإسرائيلية بالاعتداء الجسدي والنفسي على المعتقل، من خلال أساليب مثل التفتيش الجسدي، والضرب، والإهانات والتهديدات، حيث تقوم بعزل المحتجز، ومنع الاتصال بالأقارب أو المحامين أو ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. قد يحبسون المعتقل في الحبس الانفرادي كشكل من أشكال الضغط النفسي، كما يضعفون المعتقل جسدياً عن طريق منع النشاط البدني والتغذية الكافية والنوم⁸⁶.

فيما يتعلق بسياسة الاعتقال والمُداهمات التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلية، لها أصل استعماري حيث أدى اعتماد أنظمة الطوارئ البريطانية إلى ترسيخ الأساليب الاستعمارية في التشريعات العسكرية الإسرائيلية. فمنذ العام (1967)، أصدرت قوات الاحتلال (2500) أمر يسيطر على كل تفاصيل حياة الفلسطينيين، بما في ذلك النظام العام والأمن، وإدارة الموارد الطبيعية، والتعليم، والنقل، وإدارة العدل، والإدارة المالية، والضرائب، وحتى تقسيم المناطق والمدن.

فمنذ العام (2005) تفرض الأوامر العسكرية نوع من الحصار غير القانوني، ويُعاقب بالسجن لمدة عشر سنوات على العضوية أو أي تواصل مع أي مُنظمة يرها الاحتلال "منظمة معادية"، وتبعاً لقوانين الكيان المُحتل يتم تجريم (411) منظمة، بما في ذلك جميع الأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية ومجموعات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية.

كما وسّع قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام (2016) الأسس العريضة لتصنيف الجماعات الفلسطينية كـ "منظمات إرهابية"، على أساس سلوك مُعرّف بشكل غامض، أو مجرد نوايا، وُصفت بأنها "أعمال إرهابية". ويمكن الحكم على أساس هذا التعريف لأي منظمة بالسجن لمدة تتراوح من ثلاثة أعوام، وخمس إلى سبع سنوات، إلى 25 عامًا.

كثيراً ما يلجأ السجناء الفلسطينيون إلى الإضراب عن الطعام للاحتجاج على سياسات وممارسات الاعتقال التعسفي التي تتبعها إسرائيل. ويتجلى ذلك في خامس إضراب عن الطعام قام به خضر عدنان احتجاجاً على احتجاز إسرائيل التعسفي للفلسطينيين، والذي أدى في النهاية إلى وفاته في السجن في (2 مايو / أيار 2023)، عدنان تم اعتقاله (12 مرة) في غضون ثماني سنوات، معظمهم دون محاكمة أو

تهمة . وتتفاقم هذه الصورة القمعية بسبب ظروف الاحتجاز في السجون التي تديرها السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وثقت جماعات حقوق الإنسان الممارسات التعسفية والتهكم والحبس الانفرادي والضرب في كثير من الأحيان لانتزاع الاعترافات ومعاقبة النشطاء وترهيبهم . وأي فلسطيني يُشتبه في تعاونه مع إسرائيل يواجه معاملة أكثر قسوة، وفي قطاع غزة يمكن أن يُعاقب بالإعدام⁸⁷.

وعلى نحو آخر تعامل إسرائيل الأطفال الفلسطينيين بنفس الفوضى التي تُعامل بها الكبار. فعلى مدى 20 عامًا، تعرض ما يقرب من (500-700 طفل) سنويًا، تتراوح أعمارهم بين (12 و17) عامًا، لنظام الاحتجاز الإسرائيلي، وكل تفاصيل المعاملة أثناء الاعتقالات والمحاكمات وإصدار الأحكام وما يترتب على ذلك من صدمات على أنفسهم وأسرهم. بلغ عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام (1967) وحتى نهاية العام (2022) نحو مليون فلسطيني، أكثر من خمسين ألف حالة اعتقال سجلت في صفوف الأطفال الفلسطينيين (ما دون سن الـ 18 وفقًا للقوانين الدولية)؛ اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام (2022) نحو (882 طفلًا) فلسطينيًا، منهم (654 طفلًا) من

القدس ويشكلون الغالبية العظمى ما نسبته (74,1%) من إجمالي الأطفال الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال في العام (2022)، وبلغ عدد الأسرى الأطفال والقاصرين رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية العام (2022) نحو (150) طفلاً وطفلة في معتقلات "مجدو"، و"عوفر"، و"الدامون"؛ إضافة إلى وجود عدد في مراكز التوقيف والتحقيق، فضلاً عن عدة أطفال من القدس تحتجزهم في مراكز اجتماعية خاصة لأن أعمارهم تقل عن 14 عاماً؛ وذلك حسب تقارير مؤسسات الأسرى: (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز وادي حلوة - القدس)⁸⁸.

وعادة ما يُقبض على الأطفال (في كثير من الأحيان ليلاً) بسبب رشقهم بالحجارة أو لجمع معلومات عن "خائنين ومتآمرين" فلسطينيين آخرين. تشمل الاعتقالات نقل الأطفال إلى مرافق الاستجواب مثل المجرمين الخطرين: معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي في سيارات الجيب العسكرية. في العام (2013)، بدأت اليونيسف بالفعل في توثيق الرعب الذي يتعرض له الأطفال الفلسطينيون الذين أُخذوا بالعنف من منازلهم، ولا سيما أثناء وقت النوم

فيتعرض الأطفال الفلسطينيون أثناء الاستجواب لسوء المعاملة القاسية: حيث يتم تفتيشهم عراة من ملابسهم، وإبقائهم معصوبي الأعين ومقيدين بإحكام لساعات طويلة، والإهانات والسخرية، والإيذاء الجسدي، وحرمانهم من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الوصول إلى المراحيض والرعاية الطبية، على الرغم من الإصابات التي قد يتعرضون لها. وقد أفادت دراسة حديثة أنه بين الأعوام (2021-2022)، تم استجواب (82%) من الأطفال الفلسطينيين دون أحد الوالدين أو تمثيل قانوني، كما تعرضوا للحبس الانفرادي لمدة (12 يومًا) في المتوسط، في زنازين بلا نوافذ، مضاءة باستمرار، مما تسبب في ضائقة جسدية ونفسية هائلة. وبعد الاعتقال والاستجواب التعسفيين، يمثل الأطفال أمام المحاكم العسكرية بزي السجن والسلاسل والأصفاد. تستغرق المحاكمة ثلاث دقائق في المتوسط. هذا هو الوقت الذي قد يقابلون فيه أسرته ومحامهم لأول مرة، وغالبًا ما يُجبر الأطفال الفلسطينيون المحتجزون على أن يصبحوا مخبرين أو متعاونين، فمن المؤكد أنه لتلك الممارسات آثار سلبية طويلة الأمد عليهم.

نذكر مثالاً على هذه الممارسات المروعة حالة المطاردة لأحمد مناصرة، حيث حكم على مناصرة بالسجن باعتباره شابًا يبلغ من العمر (14

عامًا) لمشاركته المزعومة في محاولة قتل مواطنين إسرائيليين، وهو مسجون منذ العام (2016) على الرغم من إصابته بالفصام بعد الاعتقال والاحتجاز العنيفين، فقد تم احتجازه في الحبس الانفرادي منذ نوفمبر للعام (2021)، وللأسف تستمر حالته العقلية في التدهور.⁸⁹

ذلك وذاك بالإضافة لما عُرف بالاعتقال الإداري، والتي تستند قراراته إلى ما يسمى "الملف السري" الذي تقدمه أجهزة المخابرات "الشاباك"، وفيه لا يسمح للأسير ومحاميه بالاطلاع عليه، ويمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري أكثر من مرة، وتتراوح مدة الأمر ما بين شهرين وستة شهور قابلة للتמיד، يصدرها القادة العسكريون في المناطق الفلسطينية المحتلة. طبقاً لإحصائيات ورصد مركز فلسطين لدراسات الاسرى حتى أغسطس من العام (2023): "فإن أعداد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال تصل إلى (1300) أسير، وذلك لم يحدث منذ الانتفاضة الأولى، بما يشكل نسبة (25%) من إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين البالغ عددهم (5100) أسير".⁹⁰

فقد أثرت هذه البيئة القسرية بشكل كبير على الطلاب الفلسطينيين والمجتمع الأكاديمي عبر الجامعات الفلسطينية، والمراكز التقليدية للأنشطة السياسية الوطنية والتنمية الثقافية، فتم حظر (94)

مجموعة طلابية، وعكست السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية هذا النمط من السياسات، وإن كان بدرجة أقل، باعتقال الطلاب وآخرين لمعارضة الآراء السياسية، بما في ذلك تلك التي يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي.⁹¹

على نحو آخر تستخدم دولة الاحتلال تقنيات التكنولوجيا الحديثة فيما يُسمي بالمراقبة الرقمية، لُتُرسخ القوات الإسرائيلية سيطرتها على حياة الفلسطينيين المحتلين، حيث تتم مراقبة الشعب الفلسطيني باستمرار من خلال كاميرات المراقبة وغيرها من الأجهزة عند نقاط التفتيش، في الأماكن العامة والتجمعات الاجتماعية والاحتجاجات. وغالباً ما يتم التطفل على مساحاتهم الخاصة دون علمهم، من خلال مراقبة المنصات عبر الإنترنت مثل Facebook والمكالمات والمحادثات عبر الإنترنت التي تعتبر "مهددة"، كما تتكثف المراقبة الرقمية والشرطة الآلية بالقرب من المستعمرات الإسرائيلية والبنية التحتية العسكرية. تم تجهيز المستعمرات بتقنيات تعزز تحديد هوية واعتقال واحتجاز الفلسطينيين المنخرطين في الاحتجاجات أو مقاومة توسع المستعمرات ، فقد عزز الاحتلال تقنيات المراقبة القوية، بما في ذلك التعرف على الوجه، والطائرات بدون طيار ، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي ، ومن الأمثلة على هذه البرامج "الذئب الأزرق" ، وهو تطبيق

متصل بـ Wolf Pack ، وقاعدة بيانات إسرائيلية تحتوي على صور ومعلومات شخصية وتقييمات أمنية للفلسطينيين في الضفة الغربية ؛ و "الذئب الأحمر" ، وهو نظام كاميرات مزود بميزة التعرف على الوجوه التي تحدد هوية الفلسطينيين عند نقاط التفتيش ، وتتفاعل مع المعلومات وتغذيها في Blue Wolf و Wolf Pack. فتقوم بموجبه الوحدات العسكرية الإسرائيلية بتصوير الفلسطينيين دون موافقتهم. في الخليل، أدت ما يسمى بـ "مبادرة المدينة الذكية" إلى مراقبة سمعية وبصرية للفلسطينيين في جميع أنحاء البلدة. يتم نشر أشكال مماثلة من السيطرة في أحياء القدس الشرقية (مثل سلوان والشيخ جراح)، مما أدى إلى تعزيز القيود وانتهاك الخصوصية وحتى حرمة البيوت الفلسطينية.⁹²

*اعتقالات السلطة الفلسطينية:

لم تكد العملية العسكرية الشرسة للجيش الإسرائيلي في مخيم جنين تنتهي والتي قُبلت بمُقاومة فلسطينية بارعة وشجاعة ألحقت خسائر ليست بالهينة بالجانب الإسرائيلي، حتى سارعت السلطة الفلسطينية إلى المخيم لتطلق ورشة عمل حول عملية الإعمار التي مولتها الجزائر بـ 30 مليون دولار، والإمارات بـ 15 مليون دولار، لصالح إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي على مدينة جنين ومخيما⁹³.

وقد توجه الرئيس محمود عباس في زيارة للمُخيم، والتي تُعتبر هي الثانية له مُنذ توليه الرئاسة الفلسطينية، وأتت بعد غياب ما يفوق أحد عشر عاماً، قدم إليها على متن مروحية أردنية في أعقاب العملية العسكرية الأشرس منذ العام (2002)، ليؤكد في تصريحاته أن جنين القلب النابض بالمقاومة، واستكمل تصريحه قائلاً "جننا لنقول اننا سلطة واحدة، قانون واحد، أمن واستقرار واحد"، وهدد "بقطع اليد التي ستمتد إلى وحدة الشعب وأمنه وأمانه واستقراره من جذورها".⁹⁴ أتت صدمه للمجتمع الفلسطيني وطُرح العديد من التساؤلات حين لحق تلك الزيارة وتلك التصريحات تسارع في اعتقال السلطة الفلسطينية عدداً من عناصر "الجهاد الإسلامي"، وصولاً لاعتقال عدداً من قيادات الحركة في الضفة الغربية، بحسب مسؤولين في الحركة التي تشكل العمود الفقري لكتيبة جنين التي تنشط بقوة في جنين، وأتي ذلك في ظل إعلان حركة "الجهاد الإسلامي" "تشكيل كتائب مقاتلة في الضفة الغربية لنقلها من حالة الهدوء إلى المقاومة" بحسب تصريحات للأمين العام للحركة زياد النخالة.

وعلى إثر ذلك أحرق مسلحون فلسطينيون مقرأً للشرطة الفلسطينية في قرية جبع جنوب جنين. وهدد الأمين العام للحركة زياد النخالة بمقاطعة اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية المقرر عقده

في القاهرة، حيث كانت الفصائل الفلسطينية، أعلنت في التاسع من شهر يوليو (2023)، تلقيها دعوات مصرية لاجتماع الأمناء العامين للفصائل، المزمع عقده في الـ30 من الشهر ذاته في القاهرة، لبحث الأوضاع الفلسطينية في ظل العدوان الإسرائيلي⁹⁵. كما أقر القيادي في "الجهاد الإسلامي" داوود شهاب "بإنشاء بنية عسكرية في الضفة الغربية" لكنه شدد على أنها "لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والرد على العدوان وليسست موظفة في أي أمور داخلية، وليس لها أي أجندة أخرى"⁹⁶.

تزايد اللغط في صفوف المقاومة بأن حملة الاعتقالات تأتي "ضمن حرب السلطة الفلسطينية على فصائل المقاومة، ومحاولتها منع كل نشاط مقاوم"، ومن جهتها، نفت السلطة الفلسطينية اعتقالها "أي سياسي"، وقالت إن "التوقيف استهدف أشخاصاً صدرت بحقهم مذكرات اعتقال قانونية، ولاستكمال الإجراءات"، وإن السلطة الفلسطينية تسعى إلى "تعزيز الجبهة الداخلية، ونبذ الفوضى والفلتان وإشاعة الفتنة في صفوف أبناء شعبنا الفلسطيني". علماً بأن هناك تقارير تُفيد إن السلاح ينتشر في محافظات الضفة الغربية بكثرة، من خلال تجارة سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعادة ما يتم تهريبه من الأردن ومصر. ولا توجد إحصائية دقيقة ترصد عدد قطع

السلاح في يد الفلسطينيين، إلا أنها تتجاوز عشرات الآلاف. وعلى عكس الشائع، فإن النسبة الأكبر منه يعود إلى العشائر الفلسطينية ورجال الأعمال ومسؤولين فلسطينيين، فيما تمتلك عناصر المقاومة النسبة الأقل. ولكن المؤكد أن السلاح سلعة رائجة التداول في أسواق خاصة بها ويظل القضاء عليها شبه مستحيل في ظل التداخل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وشيوع ظاهرة سرقة الأسلحة من قواعد ومعسكرات الجيش الإسرائيلي، حيث تعترف إسرائيل بأن الآلاف من قطع السلاح تسرق وتهرب من مستودعات جيشها سنوياً، قبل أن تباع في السوق السوداء في كل من إسرائيل والضفة الغربية.

وأقر الجيش الإسرائيلي بسرقة (323) بندقية "أم 16"، و75 بندقية "أم 4"، و(32) رشاشاً من طراز "نيغيف" و(35) صندوق ذخيرة، و(500 ألف) رصاصة حية في حصيلة جزئية عن السنوات الماضية، لتُقدر قيمة المسروقات من الأسلحة سنوياً إلى (15 مليون) دولار أميركي، كما يُعتبر تهريب السلاح من الخارج هو المصدر الثاني للسلاح بالضفة الغربية، بخاصة من الأردن ومصر، وثالث مصادر الأسلحة في الضفة الغربية يأتي من التصنيع المحلي، حيث تلجأ إليها عناصر المقاومة الفلسطينية لاستخدامها في هجماتها ضد الإسرائيليين بسبب انخفاض أسعارها فيما يعرف بـ "سلاح الفقراء".⁹⁷

جدير بالملاحظة أن الدولة الفلسطينية هي دولة تحت الاحتلال وشعبها مُناضل يُحاول مواجهة ذلك الاحتلال الغادر بكل بسالة وبراعة وصمود، فبكل قياسات المنطق والعقل للشعب الفلسطيني كل الحق في تسليح نفسه لمواجهة ذلك الاحتلال الذي ينتهك الأرض والأنفس، خاصة وأن السلطات الإسرائيلية بجانب كل مُمارساتها الغادرة تُشجع رسمياً على حمل السلاح وتسهيل إجراءات ترخيصه، فقد منحت السلطات الإسرائيلية (12 ألف) رخصة حمل السلاح الشخصي للإسرائيلي ينفي الربع الأول من العام (2023)، بزيادة بنسبة (280 %) مقارنة بالفترة ذاتها من العام (2022)، ونسبة (450%) مقارنة بالفترة المماثلة من العام (2021)، وفق بيانات رسمية إسرائيلية.

يمتلك حالياً نحو (200 ألف) مدني إسرائيلي رخصة لحمل السلاح، إضافة إلى (35 ألف) من المتطوعين المدنيين في الشرطة والأجهزة الأمنية. ومع ذلك فإن سياسة الحكومة الإسرائيلية قد تؤدي إلى زيادة العدد المحتمل لحاملي تراخيص السلاح إلى (600 ألف) شخص إضافي. وستتيح تعليمات وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير منح رخص الأسلحة إلى (30 ألف) إسرائيلي سنوياً، في ظل تضاعف عدد الطلبات للحصول على رخص حمل السلاح، وذلك مع ارتفاع وتيرة

الهجمات الفلسطينية. فمنذ مطلع العام الجاري (2023) قدّم (17)

ألف) إسرائيلياً طلبات ترخيص لحمل السلاح إلى لوزارة الداخلية.⁹⁸

فبين ذلك وذاك، يأتي تحرك السلطة الفلسطينية نحو ذلك التسارع في الاعتقالات لتزداد الفجوة بين فئات المجتمع الفلسطيني وإحساس صفوف المقاومة بالخُذلان، وكأن السلطة الفلسطينية تعمل وكيل لدي الاحتلال الإسرائيلي، وقد تردد ذلك كثيراً على ألسنة مُحللين وناشطين سياسيين فلسطينيين⁹⁹. كما وصفت كتيبة جنين السلطة الفلسطينية في تصريحات إعلامية لها أنها "ناقضة للعهد"، لأنها حسب كتيبة جنين اتفقت معها ان تطلق سراح معتقلي الكتيبة امام سماح الكتيبة بزيارة عباس لمخيم جنين والسماح بتأمين مساره داخل المخيم، ولكن تلك الوعود نُقضت ولم تُحقق، وزاد الطين بله بتواتر الاخبار عن استخدام السلطة للتعنيف الجسدي داخل السجون الفلسطينية للمعتقلين الفلسطينيين.¹⁰⁰

كما ترى لكثيرين أن السلطة الفلسطينية في "مأزق شديد بسبب انسداد الأفق السياسي، ورفض إسرائيل منح الفلسطينيين حقهم بتقرير المصير، وقطع رواتب وأموال أهالي الشهداء والأسر الفلسطينية، وسعيها لفرض حل من طرف واحد أخطر من صفقة القرن¹⁰¹". مع إدراك أنه الأمر المُعتاد أن حالات اعتقالات السلطة

الفلسطينية تبقي تحت تصرف السلطة نفسها ولا يتم تسليمهم للجانب الإسرائيلي، ولكنها بأي الأحوال بعيدة عن ساحات النضال المقاوم، وقد انطلقت مسيرات ومظاهرات في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية من جنين وغزة والضفة مُناديه بإطلاق سراح كل المعتقلين في سجون السلطة، خاصة في سجن أريحا سيء السمعة كما يقول مُراقبين¹⁰². وقد أكدت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أن استمرار السلطة وأجهزتها الأمنية في سياسة الاعتقالات، يمثل خروجاً عن الإجماع الوطني، مؤكدين أن حركة الجهاد وكافة فصائل المقاومة حريصة على وحدة الساحات رغم الحالة التعجيزية التي تدفعهم إليها السلطة الفلسطينية، وبحسب "لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة"، وهي جمعية أهلية نفذت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية (411) انتهاكاً في الضفة الغربية، خلال شهر حزيران/ يونيو (2023)¹⁰³.

نجد في 15 أغسطس 2023، اجتمعت عدة أحداث ترسم مشهد شديد الوضوح، وأيضاً جدير بالتأمل وكثير من التفكير، حيث أفادت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس المحتلة بأن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى، ونظموا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية في منطقة باب الرحمة شرقي المسجد. من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، رغم مواصلة شرطة

الاحتلال التضيق على دخول المصلين الوافدين من القدس والداخل المحتل للأقصى، وتُددق في هوياتهم وتحتجز بعضها عند أبوابه الخارجية.

فبات من المعتاد أن يتعرّض المسجد الأقصى يومياً عدا الجمعة والسبت، إلى سلسلة انتهاكات واقتحامات من المستوطنين، بحماية شرطة الاحتلال، في محاولة لفرض السيطرة الكاملة على المسجد، وتقسيمه زمانياً ومكانياً¹⁰⁴.

فجر نفس اليوم شهد حملة مدامات واعتقالات لأبناء الشعب الفلسطيني من قوات الاحتلال الإسرائيلي، في مناطق متفرقة بالضفة المحتلة، تخللها عمليات تخريب وتفتيش للممتلكات الفلسطينية. واعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة شبان من بلدة بيت أمر شمال الخليل، وتحديداً في منطقتي بيت زعته والظهر في البلدة، ونقلتهم إلى معسكر عسيون،¹⁰⁵ وأيضاً حملة من الاعتقالات وارتكاب الانتهاكات من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في الضفة المحتلة بحق المواطنين والنشطاء والطلبة الجامعيين، إضافة إلى المدامات الواسعة لمنازل الأسرى المحررين، فاقتحمت أجهزة السلطة بلدة برقين قضاء جنين، وداهمت عدة منازل لأسرى محررين، واعتقلت عدد من المحررين من الأسر سابقاً وسط إطلاق كثيف للرصاص¹⁰⁶.

تشن دولة إسرائيل الصهيونية هجوماً ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية بدعوى الدفاع عن النفس منذ نهاية العام(2021)، وعلى الرغم من أنهم يبررون لأنفسهم على أساس الهجمات المسلحة الفردية في المدن الإسرائيلية، إلا أن غارات الجيش دمرت جنين ونابلس في الشمال، والخليل في الجنوب (خاصة في مخيمات اللاجئين حيث الوضع الاجتماعي محفوف بالمخاطر)، كان الهدف منه تأديب المقاومة الشعبية (خاصة الشباب)، لأن تلك المدن بشكل خاص لها رصيد كبير مع المقاومة الفلسطينية المسلحة، وأتضح مُنذ بدأ العقد الثاني من الألفينات تنامي رصيد حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عامة وفي تلك المُدن خاصة، وتأثير مهم في أوساط الشباب الذين يبحثون عن طرق مختلفة لمحاربة الاحتلال.

حماس والجهاد الإسلامي وجماعات أخرى ليس بالضرورة أن تتوافق برامجها السياسية ومنهجيتها، ولكنها تشترك أنها تواجه عدو مشترك، ألا وهو المشروع الاستعماري الصهيوني. فقبل تأسيس هذه المنظمات السياسية، كان هناك تطهير عرقي ومذابح واستيطان واعتقال جماعي من قبل إسرائيل، وما زالت كل الجرائم الإسرائيلية مُستمرة ومتزايدة في الأراضي الفلسطينية.

فقد قامت دولة إسرائيل الصهيونية على عظام ولحم ودماء الفلسطينيين. إنها مدعومة بسياسات العدوان والاقتلاع والفصل العنصري ضد الشعوب الأصلية بمنطق استعماري وكجناح مسلح إمبريالي. والنتيجة هي أن جميع الاعتداءات على غزة، بغض النظر عن الذريعة، تتم في هذا السياق من عمليات الضم، وبناء جدران الفصل، والمستوطنات القانونية و "غير القانونية" أو البؤر الاستيطانية، ونقاط التفتيش الإسرائيلية في الضفة الغربية. هذا دون ذكر اختراع "مناطق إطلاق نار" لتهجير أهالي قرى كاملة.¹⁰⁷

تواصل الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وتقييد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في القدس اصطدامها بالتعنت الإسرائيلي المرتبط برغبة نتنياهو في حفظ ماء الوجه في الرأي العام الإسرائيلي بعد أن وضعت فصائل المقاومة ستة ملايين إسرائيلي في مرمى النيران. صواريخهم واستعراض الوحدة الفلسطينية ضد سياسات التهويد والتجزئة.

الفصل الثالث

ملامح تعاظم المجتمع الإقليمي والدولي مع الفلسطينيين

في غالب الأمر على مستوى الجوار العربي، ما يتم الانتباه للقضية الفلسطينية ككل وعادة ما يكون التركيز على تأكيد الحق الفلسطيني في الأرض، وذلك ما حدث مؤخراً في أكبر اللقاءات العربية، حيث كان أحد أهم ملامح خطابات القادة العرب في مُختلف القمم السياسية والدبلوماسية التي جمعت قادة الدول العربية والشرق أوسطية، هو التكرار النصي المُشترك بينهم جميعاً بالتأكيد على أهمية الوصول لحل عادل وشامل للدولة الفلسطينية، بحدود يونيو للعام (1967)، وعاصمتها القدس الشرقية¹⁰⁸. ويُعتبر من نقاط القوة أن تلك الصيغة يتفق فيها مع الجوار العربي، قوى كبرى دولياً كروسيا والصين، وأيضاً القوي الإقليمية الأهم وهما إيران وتركيا.

على نحو آخر، فقد شكل مثلث شكل العلاقات بين إيران والسعودية وترقب إسرائيل، أحد أهم التطورات المؤثرة التي تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية بعمق شديد، لطالما شكل العداء التاريخي بين القوتين الإقليميتين السعودية، مركز الإسلام السني، وإيران، مركز الإسلام الشيعي، محور استقرار ضخم لأمن إسرائيل وتنامي مصالحها

على مُختلف المُستويات مع دول الخليج، والجوار العربي. بل وحققت إسرائيل خطوات فارقة بتوقيع اتفاقات "إبراهيم" مع عدد من الدول العربية برعاية أمريكية في عهد ترامب. وفي عهد الرئيس الحالي، جو بايدن، تجتهد الإدارة الأمريكية لصياغة تطبيع سعودي إسرائيلي، اشترطت فيه الرياض الالتزام بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود 67، وأن تحظى الرياض ببرنامج نووي لأغراض مدنية، كما ترفع واشنطن مستوى تسليح الرياض بنفس نوعية وكفاءة السلاح المُصدّر أمريكياً لإسرائيل، بالإضافة لتدعيم واشنطن لاستراتيجية دفاع مع الرياض بدعم أمني وعسكري أكبر من المُعدل الذي يقره الكونجرس حالياً. تلك الشروط التي كانت ومازالت صعبة التقبل من قبل أمريكا وإسرائيل¹⁰⁹.

في غضون ذلك، وبحدوث التوافق السعودي الإيراني برعاية بكين المنافس الأقوى لواشنطن في الشرق الأوسط، تغيرت كثير من مُعادلات المصالح والنفوذ الإقليمي، بآمال انتهاء التهديد الإيراني لدول الخليج، بل باتت العلاقات تخضع لتوافقات ومصالح مُتنامية. ذلك الأمر، أدى لزيادة قلق إسرائيل-حيث وصف أحد مُفكرها ذلك التوافق، بـ "ضربة لفكرة إسرائيل وجهودها في السنوات الأخيرة لمحاولة تشكيل كتلة مناهضة لإيران في المنطقة"¹¹⁰، وأدى أيضاً لإعادة تنشيط اهتمام

واشنطن بالنفوذ في الشرق الأوسط عامة. وإضافة لرغبة بايدن في خوض انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة، أعلنت الإدارة الأمريكية صراحة أن التطبيع الإسرائيلي السعودي أحد أهداف الأمن القومي الأمريكي¹¹¹.

1) التطبيع الإسرائيلي السعودي: الهدف الأهم أمريكياً

أفاد موقع "Axios" الأمريكي، نقلاً عن البيت الأبيض، أنّ اجتماعاً في 7 مايو من العام (2023) ضم مستشاري الأمن القومي للهند والولايات المتحدة والإمارات وولي العهد السعودي في الرياض، لتعزيز رؤيتهم المشتركة لمنطقة شرق أوسطية أكثر أمناً وازدهاراً ومترابطة مع الهند¹¹². المقصود هنا مناقشة مشروع الممر الغذائي من الهند للشرق الأوسط، الذي في أصله هو شراكة بين الهند والإمارات وإسرائيل. ورغمًا عن ذلك، لم تكن إسرائيل مُشاركة على طاولة النقاش التي عُقدت في السعودية، رغم أنها لم تكن جزءاً من اتفاق المشروع، بينما أطلع كبار مستشاري بايدن، رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، على فحوى محادثات مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جي ك سوليفان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان¹¹³.

إلا أنّ ذلك الاجتماع كان من ترتيب واشنطن، لبلورة شراكة اقتصادية تجمع بين الرياض وإسرائيل، وإن كانت شراكة مُتعددة الأطراف بغرض فتح مسارات على أمر واقع؛ تُعزز إمكانية التطبيع السعودي المُتكامل مع إسرائيل¹¹⁴، وأيضاً مُجابهة الولايات المتحدة للنفوذ الصيني المُتمدد في المنطقة اقتصادياً وتُجارياً عبر مبادرة الحزام والطريق، من خلال مجموعة "I2U2"، التي تضم الهند وإسرائيل والولايات المتحدة والإمارات¹¹⁵.

*ماهية "I2U2"؟

في العام (2019)، أي قبل عامين من انقطاعات الإمدادات الغذائية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد بالعام (2021)، وقبل فترة طويلة من صدمات الإمدادات الغذائية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية بالعام (2022)، أشركت الإمارات الهند في إنشاء مشروع ضخّم بقيمة (7 مليارات) دولاراً لإنشاء ممر الغذاء الإماراتي لضمان الأمن الغذائي للإمارات ودول الشرق الأوسط الأخرى. وكانت بداية الترتيب للممر مُنذ العام (2017)، حين وقّعت الهند (14) اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة (CSP) مع الإمارات، ثالث أكبر شريك تجاري للهند وجارتها في بحر العرب. وبعد توقيع "اتفاق إبراهيم" في سبتمبر 2020، بين الإمارات وإسرائيل؛ تقدّم التخطيط لتطوير ذلك الممر

الغذائي بين الدول الآسيوية الثلاثة، من خلال القطاع الخاص، واستثمارات المشاريع المشتركة التي تمت زراعتها بعناية من خلال القطاع العام، علماً بأن التعاون الهندي الإسرائيلي توطّد على مدار السنوات الماضية، وقد أنتجا نظامي الابتكار الإسرائيلي والهندي مشروعاً مشتركاً لتصنيع المعدات الزراعية الذكية مناخياً في الهند، والتي تشكّل طبقة داعمة إضافية لتكامل ممر الغذاء بين الهند والشرق الأوسط¹¹⁶.

وفي 14 يوليو 2022، عقدت قمة "I2U2"، الاجتماع الأول لرؤساء حكومات الهند وإسرائيل والإمارات والولايات المتحدة أيضاً، من خلال مؤتمر عبر الفيديو خلال زيارة بايدن لإسرائيل، بغرض الترويج الأمريكي لرعاية التطبيع الإسرائيلي مع السعودية قبيل القمة العربية الأمريكية بجدة، وكجزء من جولته في الشرق الأوسط التي استمرت أربعة أيام. بالنسبة لواشنطن، من المهم تطوير قوس من الربط التجاري من ساحل بحر العرب في الهند؛ إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط في إسرائيل مع الإمارات كمركز يوفر ثقلًا جيوسياسيًا موازنًا للوجود التجاري الصيني المتوسع عبر المحيطين الهندي والهادئ إلى الشرق الأوسط. وإذا بحثنا عن الاستفادة الأمريكية من ذلك الممر نجدها اقتصادياً في البنية الاستراتيجية لمنطقة المحيطين الهندي

والهادئ حيث تُعزز واشنطن استثماراتها، ذلك بالإضافة للمكسب السياسي حيث الدعم الأمريكي الدائم لإسرائيل وتوطيد نفوذها شرقاً وأوسطياً¹¹⁷.

(2) إسرائيل بين القمة العربية ومنتدى النقب

في 18 مايو للعام (2023)، اقتحم الآلاف من القوميين اليهود، القدس حاملين العلم الإسرائيلي مُرددin شعارات معادية للعرب، وزعم المسؤولون الإسرائيليون أنّ المسيرة تحيى ذكرى "يوم القدس"، لدرجة أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أصدر بياناً: "إن الولايات المتحدة تعارض بشكل قاطع اللغة العنصرية بأي شكل من الأشكال، وندين الهتافات البغيضة مثل "الموت للعرب" خلال مسيرات القدس". وأصدرت كل من وزارة الخارجية السعودية وكل من الإمارات والبحرين ومنظمة التعاون الإسلامي والبرلمان العربي بيانات مماثلة¹¹⁸. وقبل ذلك كانت قد شنت حكومة نتنياهو عملية عسكرية جوية على قطاع غزة استمرت لأيام قبل أن تتوقف بوساطة مصرية.

ذلك يأتي على الرغم من الترتيبات الأمريكية لتوطيد علاقات إسرائيل بمحيطها العربي، وتكثيف الجهود لجر السعودية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. تُعزز واشنطن ترتيباتها، كذلك، لعقد منتدى النقب

مُجدداً ليضُم نظراء من الولايات المتحدة والإمارات والبحرين والمغرب ومصر، وربما بمشاركة السودان الذي يُعتبر جزء من اتفاقيات إبراهيم، لكنه لم يستكمل بعد اتفاق التطبيع مع إسرائيل، وهو الآن مُنغمس في صراع داخلي.¹¹⁹

على نحو آخر دفعت الولايات المتحدة من أجل حضور الرئيس الأوكراني زيلينسكي للقمة العربية الـ(32) بجدة في مايو (2023)، التي شهدت كذلك حضور الرئيس السوري بشار الأسد، بعد غياب (12) عاماً، قبيل توجه زيلينسكي لاجتماع السبع الكبار G7 في اليابان. يُعتقد أنّ مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سولفان هو من ربّ زيارة زيلينسكي خلال زيارته الرياض في 7 مايو، بهدف إظهار القمة العربية وكأنها حشد دعم إقليمي لأوكرانيا في مواجهة موسكو الصديق الحالي الأقرب للرياض والعرب.

في دولة مستقلة بحدود 67، وهي المواقف التي عكست إلى حد ملحوظ استقلال القرار العربي جدير بالملاحظة، أنّ التصرف العربي كان مسؤولاً ومتوازناً، انعكس ذلك في البيان الختامي للقمة. فقد رَحّب ولي العهد السعودي بكل من الأسد وزيلينسكي في مدينة جدة، معرباً عن دعمه "لكل ما يساعد في الحد من الأزمة بين روسيا وأوكرانيا"، واستعداد الرياض للقيام بدور الوساطة¹²⁰. بالمقابل أيضاً أكد إعلان

جدة على محورية القضية الفلسطينية والتمسك العربي بمبادرة السلام العربية والحق الفلسطيني، وقد توجت المملكة السعودية موقفها المساند لفلسطين بتعيين السفير نايف السديري، سفيراً فوق العادة غير مقيم لدى الأراضي الفلسطينية، وقنصلاً عاماً للمملكة في مدينة القدس¹²¹.

في العالم الناشئ متعدد الأقطاب، لدى السعوديون خيارات وقدرة على إحداث توازنات في علاقاتهم مع جميع الأطراف، إذ تنظر الرياض لواشنطن على أنها صديق وليس قائد، وفي مقابل ذلك، عدم التفريط بمصالحها مع إيران في الجوار. يمكن تلمّس ذلك من تصريحات رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية محمد باقري مؤخراً، بأن "جمهورية إيران الإسلامية والدول الواقعة جنوب الخليج [العربي] قادرة على التعاون لضمان أمن الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان"، مُشيراً لما شهدته مياه الخليج، التي تحمل ما لا يقل عن ثلث النفط المنقول بحراً في العالم، سلسلة من الحوادث منذ الانسحاب الأمريكي في عهد ترامب في (2018)¹²²، بالإضافة للعلاقات الاقتصادية المتصاعدة التي جعلت من الصين الآن الشريك التجاري الأول للسعودية. وعلى الصعيد الإقليمي فإنّ الشركات الصينية، وليست الأمريكية، هي التي تعيد بناء

العراق، والصين أيضاً هي أول الأطراف التي بادرت لدعم الاقتصاد السوري وعمليات دعم الإعمار.

على نحو آخر، ووفقاً لنتائج استطلاع نادر للرأي العام في السعودية، أجراه معهد واشنطن، فإن (38%) من السعوديين لا يعارضون العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، "إذا كان ذلك يساعد اقتصادنا". كما تحظى اتفاقيات "إبراهيم" 2020 بين إسرائيل ودول الخليج والمغرب بتأييد (38%). غير أن (81%) من السعوديين، يعتقدون أنه في حال وقوع زلزال أو كارثة طبيعية أخرى مثل تلك التي حدثت هذا العام في تركيا وسوريا، "على الدول العربية رفض أي مساعدات إنسانية من إسرائيل"¹²³. لذا، فذهبت التوقعات ان يكون أقصى ما يمكن لإسرائيل أن تحظى به؛ هو سماح السلطات السعودية برحلات جوية مباشرة من مطارات إسرائيل للأراضي السعودية للمسلمين الذين يريدون أداء فريضة الحج الذي كان مُقرر ان يتم في يونيو 2023، وحتى ذلك الأمر لم يتم، وجاءت تأكيدات عديدة من جانب ولي العهد السعودي نفسه أن أي تقدم مأمول في العلاقات بين السعودية وإسرائيل مُتوقف على أي تطور أو تأخر يحدث في الملف الفلسطيني.

(3) إقليمياً ودولياً: فلسطين ذات اهتمام

لطالما لعبت مصر دور المسؤول الأول فيما يتعلق برعاية أي شكل من التفاهات الخاصة بالملف الفلسطيني، ومن أبرز مُحاولاتها لرأب الصدع بين الفصائل الفلسطينية أقامت قمة تفاوضية تضم كافة الفصائل الفلسطينية في يوليو من العام (2023)، وحضر الاجتماع الرئيس الفلسطيني وقادة حركة فتح وزعماء فلسطينيون آخرون من بينهم إسماعيل هنية زعيم حماس. بالنسبة لحماس، يشكل الانضمام إلى الاجتماع فرصة لتظهر لسكان غزة أنها تبذل جهداً لرأب الصدع، حتى لو لم يتغير شيء نتيجة لذلك. وقاطعت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، التجمع احتجاجاً على اعتقال السلطة الفلسطينية لأعضائها.

ذلك بعد تفاقم حالة الغليان داخل الحدود الفلسطينية بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً استضافت مصر قمة مصرية أردنية فلسطينية على الأراضي المصرية بمدينة العلمين في أغسطس لتوفير كل الفرص لإيجاد مسارات تفاوض وتفاهم يضم الفلسطينيين أنفسهم، وللتأكيد على التمسك المصري العربي بحل الدولتين، فقد عملت مصر لسنوات كوسيط لمحاولة إنهاء الاقتتال

الداخلي بين الفصائل الفلسطينية. كما ساعدت في التوسط في هدنة في جولات متعددة من القتال بين إسرائيل وحماس.¹²⁴

غامرت الصين بعد الوساطة بين السعودية وإيران، غامرت بالدخول إلى مناطق دبلوماسية جديدة، وعرضت التوسط بين إسرائيل وفلسطين، قبل العرض بترحيب الفلسطينيين بالدور الصيني، وعدم اهتمام إسرائيلي. تدرك الحكومة الصينية مدى استحالة إشراك الفلسطينيين والإسرائيليين في محادثات سلام حقيقية، وعلى الرغم من يأس الفلسطينيين قد يتطلعون على الأقل، لموازنة هيمنة واشنطن.

وعلى الرغم من أن الصين وإسرائيل طورتا علاقات اقتصادية قوية نسبياً، وبالنسبة للصين، علاقات استراتيجية، إلا أن القيمة الجيوسياسية لبكين بالنسبة لتل أبيب لا يمكن مقارنتها ببساطة بقيمة واشنطن. ولن يكون من المنطقي أيضاً أن تمنح تل أبيب بكين أي نفوذ سياسي في وقت التحولات الجيوسياسية، خاصة وأن الصين دعمت تاريخياً نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية. والواقع أن الصين عملت لعقود من الزمن كطليعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم دولة فلسطين في وقت لاحق في الأمم المتحدة، حيث أصرت على احترام وتنفيذ القوانين الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ومن غير المستغرب أن تعترف الصين بالوضع السياسي

لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام (1965) ودولة فلسطين في العام (1988). والآن تسعى الصين إلى الحصول على العضوية الكاملة للفلسطينيين في الهيئات الدولية¹²⁵.

علماً بأن التحرك الدبلوماسي الصيني ايضاً، ليس فقط بسبب الحرب التجارية التي تشنها واشنطن، وتردد الدول الغربية في الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها بكين، ولكن بسبب العقوبات الغربية التي تقودها الولايات المتحدة على موسكو. إن الحرب الاقتصادية الغربية على روسيا تشكل تذكيراً عاجلاً للصين بأنها لا تستطيع الاعتماد بشكل كامل على الأسواق والأنظمة المالية الغربية.

إن انحراف الصين البطيء عن النظام الاقتصادي المتمركز حول الغرب يقترن بنهج جديد كلياً في التعامل مع السياسة الخارجية. "دبلوماسية الذئب" مع الغرب، ونهج أكثر لطفاً ولطفاً في الجنوب العالمي. وحتى قبل أن يتصل وزير الخارجية الصيني الأسبق، تشين جانج، هاتفياً بنظيره الفلسطيني والإسرائيلي، عارضاً الوساطة، كانت الصين قد قدمت بالفعل مبادرة سلام تُعرف باسم "اقتراح النقاط الأربع". وسلط الاقتراح الضوء على استعداد الصين لتجاوز دورها كشريك تجاري إلى دور فاعل سياسي على المسرح العالمي.

كما أبدت الصين استعدادها للتوسط بين الفصائل الفلسطينية المتنافسة. وهذا أيضاً يبشر بتطور في نهج الصين في التعامل مع السياسة الفلسطينية. ومع ذلك، لن يكون الأمر سهلاً. يرتبط الرفاه المالي والمستقبل السياسي للسلطة الفلسطينية إلى حد كبير بواشنطن والعواصم الغربية الأخرى. ورغم أن المسؤولين الفلسطينيين، مثل وزير الخارجية رياض المالكي، يهددون بـ "التحول إلى الصين" بسبب "خيبة الأمل" التي تشعر بها السلطة الفلسطينية في واشنطن، فإن مثل هذا التحول لن يسمح به، إن لم يكن من جانب واشنطن، فمن جانب تل أبيب نفسها.

إن الزيارة التي قام بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى بكين في شهر يونيو 2023، على الرغم من وصفها من قبل وسائل الإعلام التي تديرها السلطة الفلسطينية بأنها حدث مزلل، لن تغير قواعد اللعبة. صحيح أنه يسلط الضوء على مصالح الصين المتنامية في فلسطين، ولكن من غير المرجح أن يعقبه إجراء جوهري من جانب القيادة الفلسطينية.

يحتاج الفلسطينيون إلى الصين، كما يحتاجون إلى لاعبين أقوياء آخرين في الجنوب العالمي، لكنهم ليسوا الوساطة التي يحتاجون إليها

بشدة. فالوساطات لا تنهي الاحتلالات العسكرية أو تفكك أنظمة الفصل العنصري. وبدلاً من ذلك، يحتاج الفلسطينيون إلى التضامن. إن التغيرات الكبرى الجارية في الخريطة الجيوسياسية للعالم، والأهمية المتزايدة للجنوب العالمي تقدم للفلسطينيين فرصاً فريدة للانفصال عن الهيمنة الأمريكية الغربية وإعادة التواصل مع العمق الاستراتيجي الحقيقي لفلسطين في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وبقية العالم.

ولكي يحدث هذا، يجب على الفلسطينيين تقديم قضيتهم كجبهة واحدة موحدة، وليس كشظايا وفصائل سياسية. عندها فقط تستطيع القوى الناشئة أن تنظر إلى فلسطين باعتبارها رصيذاً جيوسياسياً خطيراً في عالم متغير إلى حد كبير¹²⁶.

أ) فلسطين في تصريحات الغرب والعرب:

منذ تفجر الأزمة الأوكرانية، زادت سرعة التجمعات والقمم إقليمياً في الشرق الأوسط، وكانت قمة بغداد الثانية التي عُقدت في الأردن في ديسمبر من العام (2022)، لها طابع خاص بمشاركة إيران وكلمة وزير خارجيتها الذي خصص من كلمته جزءاً كبيراً لدعم الحق الفلسطيني في دولة مُستقلة في رؤية مُتطابقة مع الرؤية العربية. خاصة وأن إيران لها

دور كبير في دعم جماعات من المقاومة الفلسطينية على رأسها جماعة الجهاد، والدور الإيراني المؤثر في الداخل الفلسطيني ليس بهين، وعلى المستوى الدبلوماسي أيضاً هناك عدة تصريحات من مسؤوليها تستحوذ على اهتمام لمعناها وما يمكنه بين الكلمات نفسها.

فقد ورد عن المتحدث باسم وزارة خارجيتها إن النظام الإسرائيلي يواجه انقسامات وأزمات داخلية غير مسبوقة، مضيئاً أن نهاية النكبة وحرية فلسطين باتت أقرب من أي وقت مضى. وأدلى ناصر الكنعاني بهذه التصريحات في سلسلة تغريدات له في النصف الأول من العام (2023)، فحواها "اليوم الذي تأسس فيه النظام الإسرائيلي الشرير هو يوم احتلال دولة وأرض تابعة لشعب (فلسطين) وهو ما يشار إليه بيوم النكبة." وأضاف "خلافًا لما يقوله الصهاينة وأنصارهم الغربيون، فإن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية تشكلت على أرض بلا قومية، بل جيش احتلال سيطر على أرض أمة أخرى وشكل دولة عرقية." تبعها بأنه "يجب أن تخجل الولايات المتحدة وأوروبا من مساعدتهما على احتلال أرض أمة، والمشاركة الحاسمة في إنشاء حكومة عنصرية، وكذلك لغض الطرف لمدة 75 عامًا عن أفظع الجرائم ضد الإنسانية. ارتكبتها هذا النظام الغاصب وانحاز إلى الظالم." مختتم سلسلة تصريحاته بأنه: "على الرغم من القمع المستمر منذ 75 عامًا ضد

الشعب الفلسطيني المظلوم، فإن نظام الفصل العنصري يعاني اليوم أكثر من أي وقت مضى من الانقسام الداخلي والانحلال وأزمة هويته المزيفة، وتقترب نهاية النكبة وحرية فلسطين".¹²⁷

وأيضاً سبق ذلك في قمة جامعة الدول العربية لعام (2022)، حيث أتى تأييد الحق الفلسطيني في أغلب كلمات القادة الحضور باعتباره الملف صاحب الصدارة في القمة، ولكن كل التركيز انصب في كلمة الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" (17 دقيقة)، حيث سرد جرائم إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، مُشيراً إلى أن القمة تتزامن مع العام الخامس بعد المئة (105) من وعد بلفور، مُطالباً بتشكيل لجنة وزارية عربية للتحرك على مستوى دولي، وتكريس الجهود للحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، ومُطالبة إسرائيل بأموال تبلغ مئات الملايين جمعتها إسرائيل باسم الفلسطينيين واحتجزتها، مؤكداً أنها تُجري أشرس حملة تهويد للقدس والأقصى، وتصرف مئات المليارات من أجل تهويد القدس.¹²⁸

وقد كانت من الأمور الجاذبة للانتباه تصريحات رئيس المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس إسرائيل، وتعليقها "جعل الصحراء تفتتح" ككلمة عنصرية معادية للفلسطينيين، فمثل هذه الدعاية تجرد الشعب

الفلسطيني من إنسانيته وتمحوه وتزيّف تاريخه الغني وحضارته. ذلك التصريح الذي ردت عليه وزارة الخارجية الفلسطينية، حيث قالت الوزارة في بيان إن مثل هذه الروايات تديم الإنكار المستمر والعنصري لطرد النكبة وتبييض الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري"، وأضافت أن "هذا الخطاب المعادي للفلسطينيين يقوض مكانة الاتحاد الأوروبي ويلقي بظلال من الشك على التزامه المعلن بالقانون الدولي وحقوق الإنسان." كما أنها خيانة للمواطنين الأوروبيين الذين لا يؤيدون مثل هذا المحو للشعب الفلسطيني. وقالت وزارة الخارجية إن رئيس المفوضية الأوروبية مدين للمواطنين الأوروبيين ولشعب فلسطين بتقديم اعتذار.¹²⁹

وقد أدان البرلمان العربي التصريحات التي أطلقتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بشأن إسرائيل لتجاهلها التاريخ والجرائم ضد الشعب الفلسطيني، واستنكرت المنظمة القومية العربية في بيان لها أنه خلال تهنئة لإسرائيل بمناسبة الذكرى 75 لتأسيسها، تجنب المسؤول انتقاد انتهاكات تلك الدولة واحتلال الأراضي الفلسطينية. حيث صرح البرلمان العربي إن هذه التصريحات تنتهك الأعراف الدولية

وتمنح حق الاحتلال على حساب قضية الشعب الفلسطيني، ودعا رئيسة المفوضية الأوروبية إلى مراجعة موقفها. كما حث كتلة الاتحاد الأوروبي على تحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والإنسانية للعمل على "إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وتصحيح الظلم التاريخي الذي ما زال يعاني منه الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه المشروعة".¹³⁰

على نحو آخر، في 25 إبريل للعام (2023)، في جلسة وزارية مفتوحة لمجلس الأمن الدولي، أكد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، على أهمية احترام الوضع الراهن في العتبات المقدسة في القدس، بما يتوافق مع الدور الخاص للأردن.

وقد أطلع وينسلاند الحضور خلال اجتماع المجلس، الذي ركز على القضية الفلسطينية، على الوضع الأمني والإنساني في فلسطين المحتلة، وسلط الضوء على استمرار العنف والاستيطان المستمر، ذلك في ظل مشاركة أكثر من (15000) مستوطن، إلى جانب وزراء الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست، في مسيرة إلى مستوطنة في

شمال الضفة الغربية في 10 أبريل، داعين حكومة الاحتلال إلى إضفاء الشرعية على المستوطنة بموجب القانون الإسرائيلي.

كما شدد وينيسلاند على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام، داعياً جميع الأطراف إلى تجنب الأعمال والاستفزازات أحادية الجانب مثل المسيرة التي قد تزيد من تصعيد التوترات، وجه الدعوة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين والدول الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع إلى إظهار القيادة والعمل معاً في السعي لتحقيق السلام، بهدف إنهاء الاحتلال وحل النزاع بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيات السابقة، حتي يتم تحقيق "رؤية الدولتين - إسرائيل وفلسطين: مستقلتان وديمقراطيتان ومتجاورتان وقابلة للحياة ، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط ما قبل عام 1967".¹³¹

وفي أغسطس 2023، صرح مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط، تور وينيسلاند، في إفادة لمجلس الأمن، إن أكثر من (200 فلسطيني) وما يقرب من (30 إسرائيلي) قتلوا هذا العام في مظاهرات واشتباكات وعمليات عسكرية وهجمات وحوادث أخرى، والتي تجاوزت بالفعل عدد القتلى العام الماضي. وهو يمثل أكبر عدد من القتلى منذ العام

(2005) ويعكس "اتجاهات مقلقة" شوهدت في الأشهر الأخيرة في جميع

أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.¹³²

وأيضاً في أغسطس 2023، في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط أعربت المملكة المتحدة، عن قلقها إزاء تزايد عنف المستوطنين في فلسطين، وحثت إسرائيل على توفير الأمن للفلسطينيين، وقال سفير المملكة المتحدة، جيمس كاريوكي: "إن المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة". "إن تهجير أكثر من (400) فلسطيني في سبعة مجتمعات من أراضهم بسبب عنف المستوطنين المستمر أمر غير مقبول". وأشار إلى أن وكالات الأمم المتحدة سجلت (591) حادثة ذات صلة بالمستوطنين أدت إلى سقوط ضحايا فلسطينيين وأضرار في الممتلكات حتى الآن هذا العام، وشدد على أن هذا هو أعلى متوسط شهري للحوادث منذ بدء التسجيل. وقال كاريوكي، نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة: "إن إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بتوفير الأمن بشكل مناسب للسكان المحليين". "كما دعا إسرائيل إلى بذل المزيد من الجهد لمحاسبة ومنع أولئك الذين جعلوا حياة الفلسطينيين لا تطاق. وقد أشارت التقديرات في ذلك الحين إلى أن نحو (700 ألف) مستوطن

إسرائيلي غير شرعي يعيشون في (164 مستوطنة) و(116 بؤرة استيطانية) في الضفة الغربية المحتلة. وبموجب القانون الدولي، تعتبر جميع المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة غير قانونية¹³³.

ذلك بالتزامن مع رفض فلسطين خطة الحكومة الإسرائيلية لتخصيص مبلغ (190 مليون) دولار لبناء المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان لها إن الحكومة الإسرائيلية تسابق الزمن لسرقة المزيد من الأراضي لبناء المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. وحملت إسرائيل المسؤولية الكاملة والمباشرة عن سياساتها الاستعمارية التوسعية وسط تصاعد انتهاكات وجرائم قواتها ومستوطناتها ضد الفلسطينيين¹³⁴.

كما يأتي تصريح وزير الخارجية الأسترالي، بيبي وونغ، أن أستراليا ستعود إلى استخدام مصطلح "الأراضي الفلسطينية المحتلة" لوصف الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها إسرائيل بالعام (1967). وكان قد تجنب المسؤولون الأستراليون بشكل عام استخدام كلمتي "محتل" و"احتلال" فيما يتعلق بفلسطين منذ العام (2014). وتعد هذه الخطوة من جانب أستراليا وسيلة مهمة للإشارة إلى إدانة توسيع إسرائيل للمستوطنات غير القانونية على الأراضي الفلسطينية. بالإضافة لأصوات أخرى تري إن الوقت مناسب

للحكومة الأسترالية لاتخاذ مثل هذه الخطوة. ويشير إلى أن (138 دولة) من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها (193 دولة) قد فعلت ذلك بالفعل، وأنه لا يوجد أي عائق قانوني يمنع أستراليا من الاعتراف بفلسطين كدولة. وبدلاً من ذلك، سيكون قراراً سياسياً للحكومة الحالية، يهدف إلى تعزيز حل الدولتين الذي طال انتظاره¹³⁵.

كما دعا زعماء دول مجموعة "بريكس" في اجتماعهم أغسطس 2023، من أراضي جنوب إفريقيا المجتمع الدولي إلى دعم المفاوضات المباشرة التي تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين ذات سيادة. وصرح الإعلان الختامي للقمّة: "ندعو المجتمع الدولي إلى دعم المفاوضات المباشرة على أساس القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مبادرة السلام العربية الهادفة إلى تنفيذ حل الدولتين، إنشاء دولة فلسطين ذات سيادة¹³⁶".

ب) الدولة الفلسطينية بموجب القانون الدولي

منذ إنشاء الأمم المتحدة في العام (1945)، ظل وضع فلسطين مسألة دائمة في القانون الدولي الحديث. قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن إسرائيل تنتهك الحظر المفروض على استخدام القوة من خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية، ذلك مع تمتع فلسطين

بالوضع الخاص "كدولة مراقبة غير عضو" في الأمم المتحدة منذ العام(2012).

في العام(2004)، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى بشأن الآثار المترتبة على بناء إسرائيل للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلصت محكمة العدل الدولية إلى أن الجدار يهدف إلى حماية المستوطنات غير القانونية، ودعم ضم الأراضي الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير. تم التأكيد مرة أخرى على إدانة الأمم المتحدة للاحتلال الإسرائيلي منذ فترة طويلة في قرار للجمعية العامة صدر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأشار القرار إلى التزامات إسرائيل، باعتبارها القوة المحتلة، بما يلي:

- الالتزام باتفاقيات جنيف بشأن حماية المدنيين أثناء الحرب.
- وقف انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.
- وقف الجهود الرامية إلى تعديل الأراضي الفلسطينية من خلال المستوطنات غير القانونية، ووضع حد للاحتلال.
- وقف البناء وتفكيك الجدار الذي تقوم ببنائه في الأراضي المحتلة.
- احترام حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والوحدة الإقليمية للأراضي المحتلة.

-إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة والقيود المرهقة الأخرى المفروضة على حرية حركة الأشخاص والبضائع.

كما اتخذت الجمعية العامة خطوة هامة بطلب رأي استشاري جديد من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على استمرار الاحتلال الإسرائيلي. في يناير/كانون الثاني 2023، رغباً عن ذلك لم يكن الرأي الاستشاري النهائي لمحكمة العدل الدولية قراراً ملزماً لإسرائيل. ومع ذلك، سيكون هذا وجهة نظر موثوقة من قبل المحكمة العالمية. واستناداً إلى سوابق واسعة النطاق في القانون الدولي والممارسة الدولية، فمن المؤكد أن محكمة العدل الدولية سوف تخلص إلى أن إسرائيل لا تزال في احتلال غير قانوني لفلسطين.

ولذلك تأتي الجهود الدبلوماسية والسياسية لمختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتتماشى مع القانون الدولي الحاكم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجعلها ملزمة بتعزيز احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان العالمية.¹³⁷

¹ [Palestine/Israel — Refugees International](#) , cited at april 2023.

² Aiko Nishikidaa, Shingo Hamanaka, Palestinian Migration Under the Occupation: Influence of Israeli Democracy and Stratified Citizenship, Sociology Study ISSN 2159-5526, April 2013, Volume 3, Number 4, p1.

³ Palestine refugees | UNRWA, cited at April 2023.

⁴ Palestinian Refugees, 05.03.2022, <https://bit.ly/3L2AOWc>

⁵ Palestine refugees | UNRWA, cited at April 2023.

6 Ibid.

⁷ Understanding the 2021 Palestinian Uprising and Resistance Movement Series: Situation Assessment, The Arab Center for Research and Policy Studies, 20 May 2021, p4.

⁸ Understanding the 2021 Palestinian Uprising and Resistance Movement Series, p5.

⁹ Idem, p6.

¹⁰ Aiko Nishikidaa, Shingo Hamanakah, opcite, p-3

¹¹ Idem, p.10.

¹² Aiko Nishikidaa, idem , p.4.

¹³ عباس شيباق، أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 54، ربيع 2003، ص2.

¹⁴ المرجع السابق ذكره، ص4-5.

¹⁵ BECKY LITTLE, Arab Immigration to the United States: Timeline, MARCH 23, 2022, <https://bit.ly/3ngnfuf>

¹⁶ معرض للاونروا في غزة يوثق مراحل نزوح اللاجئين الفلسطينيين، 2014 يونيو 11، <https://bit.ly/3pE0bq8>

¹⁷ Nooran Alhamdan, Palestinian Refugees: Myth vs Reality, February 22, 2021, <https://bit.ly/40K8wph>

¹⁸ اليابان والأونروا: 70 عامًا من خدمة لاجئي فلسطين معًا، 31 آذار 2023، <https://bit.ly/3nOQl4t>

¹⁹ Nooran Alhamdan, ibid.

²⁰ Aiko Nishikidaa, Shingo Hamanakah, opcite, p-4-6.

²¹ Idem, p5.

²² Idem, p6-8.

²³ Maryam N. Sabah, Palestinian Youth Emigration from the Gaza Strip: Reasons to Leave, The Hague, the Netherlands December 2021, P8-9

²⁴ Maryam N. Sabah, Palestinian Youth Emigration from the Gaza Strip: Reasons to Leave, The Hague, the Netherlands December 2021, P25

²⁵ Aiko Nishikidaa, Shingo Hamanakah, opcite, p.26

²⁶ Gaza Strip | The humanitarian impact of 15 years of the blockade - June 2022, Ochapot, <https://bit.ly/401GFAo>

²⁷ Maryam N. Sabah, op.cite, p27.

²⁸ Idem, p.31.

²⁹ Maryam N. Sabah, Op.cite, p30.

³⁰ Maryam N. Sabah, IDEM, P 20-21.

³¹ Maryam N. Sabah, IDEM, P9

³² Idem, p.35.

³³ Gaza Strip | The humanitarian impact of 15 years of the blockade - June 2022, Ochapot, <https://bit.ly/401GFAo>

³⁴ Maryam N. Sabah, IDEM, P35

³⁵ Maryam N. Sabah, IDEM, p.36

³⁶ تسلسل زمني - حماس، وإسرائيل. تاريخ من المواجهة Reuters |، MAY 1 2021،

³⁷ Aiko Nishikidaa, Shingo Hamanakah, opcite, p.29/30.

³⁸ موقع جريدة القدس، 31 يوليو 2023.

³⁹ Fact sheet: Masafer Yatta communities at risk of forcible transfer | June 2022, <https://bit.ly/41fngUY>

⁴⁰ Ibid.

⁴¹ Carmit Valensi, The Evolution of the Palestinian Resistance, December 2016, p7.

⁴² Carmit Valensi, idem, p7.

⁴³ ماهر شريف، [حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين | مؤسسة الدراسات الفلسطينية-palestine](https://palestine.studies.org) 20/11/2019، [studies.org](https://palestine.studies.org)

⁴⁴ Carmit Valensi, idem, p 5-6.

⁴⁵ ماهر شريف، خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، 13/11/2014، <https://rb.gy/l6wcy>
⁴⁶ المرجع السابق ذكره.

⁴⁷ Carmit Valensi, idem, p.7

⁴⁸ د. عدنان أبو عامر، تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص 1213 – ص 1258 يناير 2011 <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/>، ISSN 1726-6807، ص 8.

⁴⁹ المرجع السابق ذكره، ص 5-6.

⁵⁰ المرجع السابق ذكره، ص 13-12.

⁵¹ ص 23-22.

⁵² ص 34.

⁵³ ص 30-29.

⁵⁴ Carmit Valensi, opcite, p.8-9.

⁵⁵ Idem, p.9.

⁵⁶ د. عدنان أبو عامر، مرجع سبق ذكره.

⁵⁷ ماهر شريف، مرجع سبق ذكره.

⁵⁸ Carmit Valensi, idem, p10

⁵⁹ Idem, p11.

⁶⁰ Ibid.

⁶¹ Idem, p.12-13.

⁶² brahim Natil, Palestinian Youth Movements and “the Arab Spring”, March 2017, p.7

⁶³ idem, p8-9.

⁶⁴ Idem, p11.

⁶⁵ David Siddhartha Patel, The Impact of the May 2021 Hamas-Israeli Confrontation, October 28, 2021, <https://rb.gy/uhhlr>

⁶⁶ Understanding the 2021 Palestinian Uprising and Resistance Movement Series, p9-7

⁶⁷ [Lenny Ben-David](https://rb.gy/xrkir), Hamas’ Advanced Weaponry: Rockets, Artillery, Drones, Cyber, August 1, 2021, <https://rb.gy/xrkir>

⁶⁸ ما الذي يخشاه الاحتلال الإسرائيلي من "وحدة الساحات"؟، إبريل 2023.

⁶⁹حسام الدجني، [معركة وحدة الساحات: قراءة سياسية | مؤسسة الدراسات الفلسطينية-palestine-studies.org](https://palestine-studies.org)

⁷⁰ David Siddhartha Patel, op.cite.

⁷¹ Martín Alejandro Martinell, Gaza: Between Israeli Bombs and Palestinian Resistance, 27 August 2022, p.2-3.

⁷² تفاصيل عملية "الفجر الصادق" التي استمرت 66 ساعة بين إسرائيل وحركة الجهاد، 8 أغسطس 2022،

<https://rb.gy/sdeh9>، 24NEWS

⁷³ Martín Alejandro Martinell, op.cit, p.3-4.

⁷⁴ Hadas Gold and Rob Picheta, CNN, Israel ended a huge military operation in Jenin, July 6, 2023, <https://shorturl.at/tzBJM>

⁷⁵ Ibid.

⁷⁶ Ibid.

⁷⁷ أهادي همشري، باحث وبطل فلسطيني، إبريل 2023.

⁷⁸ كمائن العبوات الناسفة في جنين تفاجئ الاحتلال وتُطيح بآلية "النمر".. ماذا جرى في جنين اليوم؟، يونيو 2023، <https://rb.gy/xd7qv>

⁷⁹ Hadas Gold and Rob Picheta, Op.cite.

⁸⁰ Sara Flounders, Jenin 2002 and now: Israel can't crush Palestinian resistance, July 12, 2023, <https://rb.gy/cmz13>

⁸¹ Hadas Gold and Rob Picheta, Op.cite.

⁸² Sara Flounders, op.cite.

⁸³ Francesca Albanese, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Human Rights Council Fifty-third session 19 June–14 July 2023, p.11/12. <https://rb.gy/d4cv2>

⁸⁴ الشهيد الفلسطيني فوزي مخالفة.. إعدام ميداني متعمد واستسهال للقتل، 23 يوليو 2023، <https://rb.gy/1kki5>

⁸⁵ Francesca Albanese, op.cite , p.12

⁸⁶ Ibid.

⁸⁷ Francesca Albanese, op.cite , p.14

⁸⁸ [الأسرى الأطفال | مركز المعلومات الوطني الفلسطيني\(wafa.ps\)](https://wafa.ps)

⁸⁹ Idem, p.15

⁹⁰ [مركز فلسطين: 25% من الأسرى الفلسطينيين يخضعون للاعتقال الإداري | صفا\(saf.ps\)](https://saf.ps)

⁹¹ Francesca Albanese, op.cite , p.7/9.

⁹² Idem, p19

⁹³ [اشتية يشكر الجزائر والإمارات لمساهمتها في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال في جنين\(wafa.ps\)](https://wafa.ps) 07/07/2023

⁹⁴ بعد غياب 11 عاماً.. ما الهدف من زيارة محمود عباس إلى جنين؟ - استوديو العرب، <https://rb.gy/8pavs>

⁹⁵ النخالة يشترط إفراج السلطة عن المعتقلين لحضور اجتماع القاهرة 23 يوليو/2023، المركز الفلسطيني للإعلام:

<https://palinfo.com/news/2023/07/23/844510/>

⁹⁶ خليل موسى، ماذا يعني اعتقال السلطة عناصر من "الجهاد الإسلامي"، 13 يوليو 2023، <https://t.ly/hXbiS>

- ⁹⁷ خليل موسى، سوق سوداء للسلاح بين الفلسطينيين والإسرائيليين، 18 يوليو 2023، <https://t.ly/PC2QF>
- ⁹⁸ خليل موسى، تزايد تسليح الإسرائيليين يثير القلق من تكرار السيناريو الأمريكي، 7 أغسطس 2023، <https://t.ly/Wvina>
- ⁹⁹ السلطة الفلسطينية تشن حملات اعتقالات وتثير موجة غضب واسعة | الرأي الحر، يوليو 2023، <https://t.ly/oxNQ->
- ¹⁰⁰ هذا ما سيترتب عن حضور الفصائل الفلسطينية لاجتماع القاهرة الذي دعا له عباس، YouTube -
- ¹⁰¹ ماذا يعني اعتقال السلطة عناصر من "الجهاد الإسلامي"؟، مرجع سبق ذكره
- ¹⁰² د.وائل المناعمة، <https://t.ly/oxNQ->
- ¹⁰³ الجهاد الإسلامي: الاعتقالات السياسية تمثل خروجاً عن الإجماع الوطني 16 يوليو 2023، <https://felesteen.news/p/141594>
- ¹⁰⁴ عشرات المستوطنين يقتحمون باحات الأقصى، 15/أغسطس/2023، المركز الفلسطيني للإعلام: <https://palinfo.com/news/2023/08/15/846909/>
- ¹⁰⁵ <https://palinfo.com/news/2023/08/15/846907/>
- ¹⁰⁶ <https://palinfo.com/news/2023/08/15/846924/>
- ¹⁰⁷ Martín Alejandro Martinell, p5 -8
- ¹⁰⁸ نانسي- طلال زيدان، الشريق الأوسط بين قمة جدة وقمة طهران: الدوافع والنتائج، 06-08-2022: <https://south24.net/news/news.php?id=2852>
- ¹⁰⁹ Richard LeBaron, Saudi Arabia should consider the 'Just Do It' strategy for normalizing ties with Israel. May 10, 2023
- ¹¹⁰ Saudi deal with Iran worries Israel, shakes up Middle East, 11 Mar 2023
- ¹¹¹ U.S. officials in Israel and Saudi Arabia to boost normalization talks, <https://t.ly/gLdx->
- ¹¹² Amrita Ghosh, India Daily: UAE and Saudi Arabia Talk Rail Links with India, May 9th, 2023, <https://bit.ly/43byUdI>
- ¹¹³ Biden advisers brief Israel's Netanyahu on Saudi talks, axios.com, May 8, 2023
- ¹¹⁴ LAZAR BERMAN, Senior US official in Saudi Arabia to discuss massive rail project with UAE, India, 7 May 2023
- ¹¹⁵ Ibid
- ¹¹⁶ Michaël Tanchum, The India-Middle East Food Corridor: How the UAE, Israel, and India are forging a new inter-regional supply chain, July 27, 2022
- ¹¹⁷ Ibid.
- ¹¹⁸ Saudi Arabia strongly condemns storming of Al Aqsa Mosque: FM, english.alarabiya, 19 May, 2023
- ¹¹⁹ Ben Caspit, Israel's Netanyahu willing to pay 'heavy price' for normalization with Saudi Arabia, May 19, 2023
- ¹²⁰ BASSEM MROUE, Addressing Arab leaders in Saudi Arabia, Zelensky vows Ukraine 'will never submit', 19 May 2023
- ¹²¹ رئيس وزراء الفلسطيني يرحب بتعيين سفير سعودي: خطوة تحمل دلالات سياسية مهمة، 14 أغسطس 2023، <https://t.ly/wVfXR>
- ¹²² Iran Says Possible to Secure Gulf Waters with Neighbours, barrons, May 21, 2023

-
- ¹²³ For Israel, normalization with Saudi Arabia not impossible, May 16, 2023
- ¹²⁴ Palestinian factions meet in Egypt to try to reconcile as violence surges in the West Bank, 30 July 2023, <https://cutt.ly/fwh3xovi>
- ¹²⁵ Ramzy Baroud, Palestinians welcome China's new Middle East role, but it is not mediation they need, 20-08-2023, <https://cutt.ly/Ywh2ng0s>
- ¹²⁶ Ibid.
- ¹²⁷ [End of Nakba, liberation of Palestine near: Iran FM spox](https://bit.ly/3ABRmQ6), Apr 28, 2023, <https://bit.ly/3ABRmQ6>
- ¹²⁸ نانسي— طلال زيدان، قمة الجزائر: حدث عربي موحد وأجندة أعمال مختلفة، 2022-11-12: <https://south24.net/news/news.php?nid=3027>
- ¹²⁹ Palestine denounces EU remarks on Israel's 75th anniversary, 27 Apr 2023, <https://bit.ly/3AHRZaR>
- ¹³⁰ Catherin López ,[European leader's anti-Palestinian statements criticized](https://bit.ly/3AHRZaR), 2023-04-29
- ¹³¹ UN Special Coordinator Highlights Settler Provocations In Palestine, 4/25/2023, <https://bit.ly/3Viqw8S>
- ¹³² Israeli-Palestinian death toll highest since 2005: UN envoy, 21 August 2023, <http://tiny.cc/2z4avz>
- ¹³³ 'Extremely Alarmed': UK Expresses Concern over Increasing Settler Violence in Palestine, August 22, 2023, <http://tiny.cc/0q4avz>
- ¹³⁴ Palestine rejects Israel's further settlements in West Bank, August 19, 2023, <http://tiny.cc/1q4avz>
- ¹³⁵ [Amy Maguire](https://cutt.ly/Pwh9HKTv), Australia's decision to again use the term 'occupied Palestinian territories' brings it into line with international law, August 9, 2023, <https://cutt.ly/Pwh9HKTv>
- ¹³⁶ "بريكس" تدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن إنشاء دولة فلسطين ذات سيادة، 24 أغسطس 2023، <https://t.ly/klfjx>
- ¹³⁷ Ibid.